

علي المحجوبي

# الحركة الوطنية التونسية بين الحربين

## - المؤلف :

من مواليد جبنانة ( تونس ) .  
زاوّل تعليمه الثانوي بصفاقس والعالى بجامعة الصربون ببارس ،  
ففتحصل على الاجازة ثم على دكتوراه مرحلة ثالثة وعلى دكتوراه دولة  
فى التاريخ .  
درس بكلية الآداب وبمعاهد أخرى تابعة للجامعة التونسية وهو  
الآن أستاذ بكلية الآداب بتونس .  
محور اهتمامه الأساسى هو الامبريالية وحركات التحرير الوطنى .

## - الكتاب :

لقد ركزنا تحليلنا للحركة الوطنية التونسية على العوامل  
الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل فى اعتقادنا الباعث الأساسى لمثل  
هذه التيارات السياسية . ذلك انه لا يمكن الفصل بين الاحداث  
التاريخية والواقع الاجتماعى خصوصا فى المجتمعات المستعمرة  
حيث تطفئ التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهيمنة  
الاجنبية فتكون واعزا للحركات الوطنية . وهذه التناقضات مرتبطة  
هى الاخرى بالوضع الاقتصادى والاجتماعى تركد عندما يتحسن  
وتحتد عندما يتردى ، إذ أن الشغل الشاغل للجماهير التى هى  
بمثابة الجيوش للحركات الوطنية يكمن بطبيعة الحال فى المسائل  
الحياتية أى فى العمل والرزق وسد الرمق بصفة عامة . ولذلك فكلما  
تحسن الوضع وتوفرت أسباب الرزق الا وانشغل الناس بأعمالهم وتغذر  
حينئذ على الاحزاب الوطنية تعبتهم ضد الاستعمار . أما عند الازمات  
فان الجماهير تفقد موارد رزقها ويتفاقم لذلك غضبها وحنقها وتشعر  
أكثر من ذى قبل بالهيمنة والمنافسة الاجنبية فتنساق وراء الحركات  
الوطنية التى تستغل هذه الظروف لتحمل النظام الاستعمارى  
مسؤولية الوضع مبرزة انذاك سيطرته على ثروات البلاد وتفقيره  
لجل سكانها .

معهد التربية والتكوين المستمر

سلسلة التأريخ والجغرافيا

المجلد الثاني

# الحركة الوطنية التونسية بين الحربين

الأستاذ

علي المحجوبي

منشورات الجامعة التونسية  
1986

صدر لنفس الكاتب :

— بالفرنسية :

— L'Etablissement du Protectorat français en Tunisie. Publications de l'Université Tunisienne. Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Tunis. Tunis, 1977.

— Les origines du mouvement national en Tunisie 1904 — 1934. Publications de l'Université Tunisienne. Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Tunis. Tunis, 1982.

En collaboration avec Hachemi Karoui :

— Quand le soleil s'est levé à l'Ouest. Tunisie 1881 Impérialisme et résistance. Cérès Productions. Tunis, 1983.

— بالعربية :

— انتصاب الحماية الفرنسية بتونس . دار سراس للنشر

تونس 1986 .

لهـدو

إلى الفقيد الدكتور

سليمان بن سليمان إكباراً

لنضاله في سبيل الحرية والشم والسنم .

## توطئة منهجية

ستعرض في هذا الكتاب إلى الحركة الوطنية التونسية بين الحربين . وقد وقع التأكيد بالدرجة الأولى على العوامل التي بعثت بهذه الحركة التحريرية . ذلك أن الأهم في اعتقادنا خصوصا في التاريخ المعاصر لا يتمثل في سرد الأحداث التي كثيرا ما تكون مألوفة بل في تحليل الأسباب العميقة لها .

وهذه العوامل تكمن أساسا في الأوضاع التي يعيشها المجتمع التونسي الناجمة عن الإستعمار الفرنسي وبالتالي في التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتولد عنها عن كل هيمنة أجنبية .

والقضية التي سنطرحها في هذه المقدمة هي قضية منهجية تتعلق بكيفية قراءة تاريخنا خصوصا وأن غالب الدراسات المتعلقة بتاريخ المغرب العربي \* والتي ورد بعضها ضمن مصادر هذا الكتاب قد قام بها مؤرخون غربيون جلهم من فرنسا .

وهذه الدراسات لا تخلو في اعتقادنا من العيوب المتنافية مع المنهج العلمي والموضوعية التاريخية ، مما يحتم علينا التحري والحيطة والحذر عند قراءتها .

(\*) بما أن الكثير من المراجع الفرنسية تخص تونس والجزائر والمغرب الأقصى فستشمل هذه التوطئة المنهجية المغرب العربي بصفة عامة .

ويمكن تقسيم المؤرخين الفرنسيين الذين اهتموا بهتاريخ المغرب العربي إلى مدرستين لكل منهما عيوبها الخاصة : المدرسة الإستعمارية والمدرسة الليبرالية .

فأما المدرسة الإستعمارية فإنها ترمي إلى إرساء النظام الإستعماري والدفاع عنه وتبريره من الوجه التاريخي. ولذلك كثيرا ما ينطلق أنصارها من أحكام مسبقة تتمثل في تخلف وحتى « همجية » شعوب المغرب العربي وعجزها عن تسيير شؤونها وحاجتها إذن لدولة متقدمة تمد لها يد المساعدة وتعمل على تمدينها . وهذا الافتراض يهدف في نهاية الأمر إلى ترويج أطروحة الرسالة الحضارية للنظام الإستعماري وبالتالي حتميته التاريخية لتقدم البشرية .

وكانت مثل هذه الأحكام المسبقة سائدة في وقت من الأوقات بفرنسا إلى درجة أن المؤرخ الليبرالي شارل أندري جوليان قد وقع في فخها حينما أكد في كتاب له حول تاريخ إفريقيا الشمالية ( تونس الجزائر - المغرب الأقصى ) بأن عجز سكان هذه البلدان على تسيير شؤونهم يكاد يكون متأصلا في طبيعتهم . والغريب في الأمر أن هذا المؤرخ قد سجل في نفس هذا الكتاب صفحات جميلة حول العديد من الدول المحلية التي حكمت هذه المنطقة في القرون الوسطى كالمرابطين والموحدين والحفصيين إلخ ... والتي هي من أصل بربري.

وعلاوة على الإنطلاق من هذه الأحكام المسبقة فإن المدرسة الإستعمارية تتميز بعيب آخر يتمثل في المبالغة في تقدير الواعز الديني عند تحليل المجتمعات المغاربية \* وإبرازه بمشابهة العامل الأساسي لجل الأحداث التي عرفتها بلدان المغرب العربي . فكأنما الشغل الشاغل

(\*) لقد استعملنا مفهوم (مغاربي) نسبة إلى المغرب العربي بينما تركنا «مغربي» للمغرب الأقصى .

لسكان هذه البلدان هو الدين والشؤون الدينية وأن المشاغل الحياتية لا تحركهم إلا قليلا . وهذه النظرة الدينية تخفي بطبيعة الحال واقع المجتمعات المغاربية الأكثر تعقدا وتبعنا بالتالي عن الحقيقة التاريخية

ثم إن مؤرخي المدرسة الإستعمارية يسالغون كذلك في تقدير العامل العرقي في تحليلهم للوضع بالجزائر وبالمغرب الأقصى حيث ينقسم السكان بين عرب وبربر .

فانقسام المملكة المغربية إلى جزئين متساافرين - بلاد مخزن تخضع إلى نفوذ السلطان وبلاد سبا لا تقر هذا النفوذ إلا نادرا - يعود في نظرهم إلى كون السلطان وجل سكان القسم الأول من العرب خلافا لسكان القسم الثاني الذين هم في معظمهم من البربر . بينما هذا الوضع ناجم في اعتقادنا عن عوامل طبيعية وجغرافية وبالنسبة الاقتصادية واجتماعية أكثر منها عرقية . ذلك أن بلاد مخزن تقع في السهول والسواحل أي في جهات غالبا ما تكون راوية وخصبة و « غنية » بينما لا تشمل بلاد سبا سوى المناطق الجبلية التي يغلب فيها الفاقة والفقر . فكان سكانها لا يخضعون إلى نفوذ السلطان لأنهم - خلافا لسكان المناطق الخصبة - عاجزون على دفع الضرائب التي تثقل كاهلهم . كما كانوا يغيرون من حين إلى آخر وخصوصا في السنوات القاحلة على الجهات « الغنية » للبحث عما يسدون به رمقهم . ثم أن هذه الظاهرة موجودة بالبلاد التونسية حيث يمنع السكان القاطنون في المناطق الفقيرة ( الجبال والسباسب ) من أداء الضرائب لحكومة الباي ويقومون كذلك بغارات على المناطق الساحلية التي تبدو « غنية » بالنسبة إلى جهاتهم ، مع العلم وأن جل سكان الإيالة عرب وأن نسبة البربر تكاد لا تذكر في المجتمع التونسي .

هذا بالنسبة للمدرسة الإستعمارية التي تبعث دراساتها كما ذكرنا آنفا على المزيد من التبصر والتحرر .

أما المدرسة الليبرالية فإن تحاليلها لتاريخ المغرب العربي - بالرغم من مناهضة أنصارها للإستعمار - لا تخلو هي الأخرى من العيوب .

فكثيرا ما يعتمد مؤرخو هذه المدرسة المختصون بالتاريخ المعاصر على مصادر أوروبية أهمها الوثائق الدبلوماسية والعسكرية مع التناضي عن الوثائق المغاربية . الشيء الذي يذهب بهم إلى المغالعة في تقدير العوامل الخارجية وإهمال الأسباب الداخلية مع أنها تلعب الدور الأساسي في تاريخ المجتمعات .

ثم إن هؤلاء المؤرخين الليبراليين كثير ما يطبقون بعض التصورات والمفاهيم الصالحة لإدراك مجتمعاتهم الأوروبية على بلدان المغرب العربي دون اعتبار واقع هذه المنطقة الذي يختلف كل الاختلاف مع الوضع في أوروبا .

فما دامت الكنيسة المسيحية مثلا تساند غالبا القوى اليمينية بالبلدان الأوروبية فإن كل ما يتصل بالدين يشتم منه أنصار المدرسة الليبرالية رائحة الرجعية حتى لو كان ذلك الدين هو الإسلام والبلاد هي المغرب العربي مع أن الإسلام يعتبر في المجتمعات المغاربية المستعمرة سندا لا يستهان به لحماية الشخصية الوطنية في وقت يعتقد فيه غالب سكان هذه المنطقة أنها مهددة بالدوبان من طرف القوى الإستعمارية .

وكذلك الشأن بالنسبة للحركات التحريرية المغاربية التي يخلط بعض هؤلاء المؤرخين بينها وبين الحركات القومية التي عرفتها أوروبا بين الحربين كالفاشية والنازية التي تتسم بالشوفينية والعنصرية والعنصرية والتوسعية .

غير أن هذا لا يعني أن كل ما ورد في كتب مؤرخي المغرب العربي من الغربيين لا قيمة له وأنه لم يبق لنا إلا الإنصراف عنه . فالموضوعية تحتم علينا الاعتراف بمزايا هؤلاء المؤرخين الأجانب الذين يعود

لهم الفضل في الكشف عن تاريخنا وإثبات الكثير من أحداثه . ولو أننا تحررنا من تأويلاتهم - وإن كان بعضها صائبا - فإننا نستفيد بلا ريب من هذه الأحداث التي بدونها لا نستطيع تحليل تاريخ بلادنا .

كما أنه علينا ألا نقع فيما وقع فيه بعض هؤلاء المؤرخين أي الإنطلاق من أحكام مسبقة معاكسة لافتراضاتهم نرمي من ورائها إلى تجميل تاريخنا . فالأحكام المسبقة - سواء كانت ذات صبغة استعمارية أو وطنية - تتنافى في كلتا الحالتين مع الموضوعية التاريخية .

والمؤرخ الموضوعي لا يجوز له أن يتحرج من الإصداع بالحقيقة ولو كانت قاسية على بلاده ، وإلا وقع في ضرب من ضروب الشوفينية وانقلب إلى خطيب سياسي ناسيا مهمته الأساسية التي هي علمية قبل كل شيء .

ولعل أخطر إغراء للمؤرخ هو هذا المثل الأنكليزي : « سواء صابت أو أخطأت فيلادي هي بلادي » . وكان هذا المثل قد أشيع من قبل الطبقة الحاكمة بأنكاسترا لتبرير كل الجرائم التي ارتكبتها في مستعمراتها في عهد لا تغيب فيه الشمس على الأباطورية البريطانية ، وهو لعمري يتناقض مع أبسط قواعد الموضوعية .

وإذا ما اعتبرنا مع الفيلسوف الفرنسي لويز التيسار (Louis Althusser) « أن دراسة الماضي تمكّننا من بصورة الحاضر لإثارة المستقبل » فموضوعية المؤرخ تكون أساسا لوطنيته .

فالمؤرخ الموضوعي يعين على فهم وإدراك القضايا المطروحة أمام مجتمعه - والتي لها جذور تاريخية - وبالتسالي على إيجاد الحلول الملائمة لها . أما المؤرخ الذي يتعد عن الموضوعية بدعوى تجميل تاريخ بلاده لأسباب غالبا ما تكون سياسية فهو علاوة على تحريف الحقائق التاريخية يعمل على تعميم الحاضر ولا يساعد إذن على توضيح

القضايا المطروحة لإيجاد الحلول المناسبة وبالتالي لا يعين على بناء المستقبل. وهو لذلك لا يفيد بلاده بل يضر بمصالحها .

فالسعي إذن بقدر المستطاع لبلوغ الموضوعية التاريخية - التي تبقى رغم كلّ التحريّات صعبة المنال - لا يتنافى مع حبّ الوطن بل إنّ أساساً للوطنية الحقّة .

ولعلّ أجمل تعريف مزج بين الموضوعية والوطنية قد ورد في هذه القسولة للفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu) : « يجوز للمرء أن يموت من أجل وطنه بينما لا يجوز له الكذب لفائدته » .

## الفصل الأول

### جذور الحركة الوطنية بالبلاد التونسية

إن التاريخ كما يقول المؤرخ البلجيكي هنري بيران هو « تسلسل وتماسك » ، فلا نستطيع إذا إدراك الحركة الوطنية التونسية دون التعرّض إلى جذورها .

والحديث عن هذه الجذور يعود بنا إلى العوامل التي بعثت الوعي الوطني بين التونسيين .

#### I - التناقضات الناجمة عن نظام الحماية الفرنسية :

وفي اعتقادنا فإنّ العوامل الأساسية لهذا الوعي تكمن في التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي تولدت عن انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية .

فالإستعمار الذي يعمل على استثمار البلاد المستعمرة باستغلال مواردها الأولية وفتحها للبضائع المصنوعة الأوروبية وإرساء جالية أجنبية فيها، من شأنه أن يمسّ بمصالح الأغلبية الساحقة لسكانها وبالتالي إلى خلق الظروف الملائمة لبروز ونموّ شعور وطني في صلبهم .

فالحركة الوطنية التونسية هي إذن قبل كل شيء وليدة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي انجرت من دخول الرأسمال الفرنسي إلى تونس والتي جعلت مصالح فرنسا وجاليتها في تونس تتعارض مع مصالح جلّ سكان هذه البلاد .

## 1) التناقضات الاقتصادية :

وهكذا فإن انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية قد مكّن بعض المئات من الأوروبيين من الإستيلاء على أخصب أراضي هذه البلاد على حساب السكان الأصليين ، وبذلك وقعت الهيمنة الأجنبية على الفلاحة التونسية التي تمثل أهم قطاع في الإقتصاد التونسي نظرا لأن الأغلبية الساحقة من السكان تعيش منها .

ولا جرم إذن أن تكون للهيمنة على هذا القطاع انعكاسات كبيرة على ظروف حياة الشعب التونسي وبالتالي على بروز وتطور الوعي الوطني والحركة الوطنية خصوصا وأنّ هذه الهيمنة قد أدت إلى تدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى كتربية الماشية والصناعات المحلية التي ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع الفلاحي .

ب) تدهور تربية الماشية : فهذا القطاع الذي يتركز خاصة على الغنم والمعز هو من أهم ثروات البلاد وذلك لما يوفّره من حليب وزبد ولحوم وصوف وجلد ودواب ، وهو علاوة على ذلك من أهم موارد القبائل التونسية وخصوصا القاطنة منها بالسباسب والجبال . وقد تأثر هذا القطاع من استعمار الأراضي الذي أغلق أمامه قسما كبيرا من المراعي ، وكذلك من القوانين « الجائرة » التي منعت عليه الغابات وألغت حق الإرعاء العمومي وحددت الانتجاع ، وبذلك أصبحت تربية الماشية محصورة في الأراضي الأقل رواء وبالتالي عرضة لتقلبات الطقس .

ولكل هذه الأسباب تدهور هذا القطاع اثر لانتصاب الحماية . فبينما كان عدد الغنم في البلاد التونسية يقدر في بداية الحماية بـ 1 136 400 رأس لإنحدر قبيل الحرب العالمية الأولى إلى 700 000 رأس . وزيادة على ذلك فكلما طرأ جفاف إلا وأباد قسما كبيرا من الماشية التي أغلقت أمامها الجهات الخصبة ، وهذا ما حدث للغنم إثر جفاف 1907 - 1908 إذ إنخفض عددها من 901 000 رأس سنة 1907 إلى 585 000 في السنة الموالية.

هي وليدة الهيمنة الفرنسية على بعض القطاعات الاقتصادية التونسية كالفلاحة والتجارة وتدهور قطاعات أخرى كتربية الماشية والصناعات المحلية من جراء السياسة الإستعمارية .

أ) الهيمنة الفرنسية على القطاع الزراعي : وهذه الهيمنة هي نتيجة استعمار الأراضي الذي استفحل اثر انتصاب الحماية حيث فتحت فرنسا البلاد التونسية لرأسماليها حتى يستثمروا أموالهم الطائلة في اشتراء الأراضي خصوصا وإن مجال الإستثمارات بأوروبا قد ضاق في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر .

وبجانب هذه السياسة المعروفة « بالإستعمار الحر » والتي ترمي إلى فتح الأراضي التونسية لأصحاب الأموال دون غيرهم قرّرت سلطات الحماية سنة 1892 منح الأراضي التونسية كذلك إلى فئات فرنسية أخرى . فركزت بجانب « الإستعمار الحر » سياسة أخرى تعرف « بالإستعمار الرسمي » وتتمثل في تجميع أكثر ما يمكن من الأراضي بين يدي الدولة لتوزيعها على الفرنسيين بأثمان زهيدة مع التسهيل في الدفع .

وبينما امتدّ « الإستعمار الحر » على الأراضي الخاصة التي اشتراها الرأسماليون الفرنسيون خصوصا من المماليك اختصّ « الإستعمار الرسمي » بالأراضي الدولية والأراضي المشتركة أو أراضي القبائل والأراضي الغابية وأراضي الأوقاف .

وكانت حصيلة استعمار الأراضي بصفة عامة تقدر سنة 1914 أي قبيل الحرب العالمية الأولى بـ 560.000 هكتار اقتناها المعمارون الفرنسيون . فإذا أضفنا إلى ذلك الأراضي التي اقتنتها مصلحة أملاك الدولة ولم يقع توزيعها بعد والأراضي التي اشتريتها الأصناف الأخرى من الأوروبيين والتي تقدر عندئذ بـ 130.000 هكتار، نستخلص أنّ ما يقرب من المليون هكتار انتقلت من أصحابها الأصليين لفائدة الأجانب .

وكان لتدهور تربية الماشية انعكاسات سيئة على الصناعات المحلية .

**ج) تدهور الصناعات المحلية :** يرتكز هذا القطاع على صناعة النسيج و « الشاشية » وخدمة المعادن والجلد والمجوهرات والعطارة . وهو يمثل موردا هاما لقسم كبير من سكان المدن بتونس و صفاقس والقيروان .

وقد تأثر هذا القطاع من تدهور الفلاحة وتربية الماشية . فتربية الماشية توفر له المواد الأولية كالصوف والجلد . فالنقص في إنتاج هذه المواد يزيد في أسعارها طبقا لقانون العرض والطلب . كما يدفع إلى استيرادها من الخارج بأثمان باهضة نظرا لارتفاع الاداءات الجمركية التي تخضع إليها عند دخولها إلى تونس . فالصوف المستورد مثلا يدفع 25 فرنكا بالنسبة إلى القنطار الواحد .

كما تأثرت الصناعات المحلية من ضيق السوق الداخلية الناجم عن تدهور المقدرة الشرائية لصغار الفلاحين ومربي الماشية الذين يمثلون أغلبية السكان .

إلا أن العامل الأساسي لتدهور الصناعات التونسية يكمن في منافسة البضائع الأجنبية المصنوعة بطرق عصرية وبصفة متماثلة .

وقد عرفت الصناعات التونسية هذه المنافسة قبل الحماية حيث كانت السوق التونسية مفتوحة أمام البضائع الأوروبية وذلك طبقا للمعاهدات التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على حكومة الباى . فبمقتضى هذه المعاهدات غير المتكافئة لم يكن في وسع الحكومة التونسية منع وحتى تحديد دخول البضائع الأوروبية إلى البلاد . وزيادة على ذلك فإن هذه البضائع المصنوعة تخضع إلى أداءات جمركية طفيفة ( 8% من قيمتها ) ثم تعفى من جميع الضرائب المحلية التي تخضع إليها البضائع التونسية .

وقد ازدادت هذه الحالة تدهورا بعد انتصاب الحماية إذ بقيت البضائع التونسية دون حماية جمركية خصوصا وأن فرنسا تعهدت قبل احتلال تونس باحترام معاهدات الدول الأوروبية مع حكومة الباى وذلك حرصا منها على صيانة علاقاتها مع إنجلترا وإيطاليا حتى تتجنب العزلة السياسية في مثابة نشوب حرب مع ألمانيا لاسترجاع مقاطعتي الألزاس والوران اللتين فقدتهما منذ 1870 . وبعد إلغاء هذه المعاهدات سنة 1896 بقيت الصناعات التونسية عرضة للمنافسة الفرنسية التي تفاقت إثر سن نظام جمركي جديد سنة 1898 يعفى جل البضائع المصنوعة الفرنسية من الاداءات عند دخولها إلى تونس . وهكذا فإن البلاد التونسية قد افعمت بالبضائع الأوروبية . فبضائع الحرير المصنوعة بمدينة ليون الفرنسية وبضائع القطن المصنوعة بمنشستر بإنجلترا مثلا قد غمرت السوق التونسية وألحقت ضررا فادحا بالنساجين التونسيين . وعلاوة على ذلك فإن صناعة الشاشية التي تزود ببضائعها شمال إفريقيا ومصر وتركيا واليونان أصبحت عرضة في هذه الأسواق إلى منافسة الطرايش المصنوعة بفرنسا والنمسا .

فالصناعات التونسية قد تأثرت إذن بشديد التأثير من منافسة البضائع الأجنبية المكيفة طبقا لذوق السكان والتي هي أرخص من البضائع المحلية . وتدهورت من أجل ذلك صناعات النسيج والجلد واللوح والخزف والمجوهرات وخصوصا « الشاشية » التي فقدت زيادة على السوق الخارجية قسما من سوقها الداخلية لفائدة البضائع الأجنبية التي تقلد الشاشية التونسية وتباع بأثمان مناسبة . فبينما كان ثمن الشاشية المصنوعة « بفيوم » بالنمسا يتراوح بين 1,75 فرنك وفرنكين سنة 1907 كانت الشاشية التونسية تكلف صانعها 6 فرنكات .

وتزداد هذه المنافسة خطورة مع تطور حاجيات سكان المدن بالبلاد التونسية حيث تخطى قسم من الفئات الغنية المسلمة وخصوصا اليهودية على اللباس المحلي لفائدة الزي الأوروبي .

المحميين يهيمنون على تجارة الجملة ونصف الجملة وكذلك على قسط من التجارة الصغيرة .

واستفحلت هذه المنافسة الأجنبية أكثر فأكثر في نهاية القرن التاسع عشر عندما سنت سلطات الحماية نظاما جمركيا جديدا يعني ، كما ذكرنا آنفا ، جلّ البضائع الفرنسية المصنوعة من الأداءات عند دخولها إلى تونس . وهذه الحالة قد أدت بطبيعة الحال إلى تدهور التجارة التونسية .

وهكذا فإن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس أدى إلى تدهور جميع القطاعات الاقتصادية المحلية أو على الأقل إلى الهيمنة الأجنبية عليها . وتولّد حتما عن هذه التناقضات الاقتصادية تناقضات إجتماعية .

## ( 2 ) التناقضات الإجتماعية :

إن التناقضات الإجتماعية هي بطبيعة الحال وليدة التناقضات الاقتصادية . فدخل الرأسمال الأجنبي وتركيز جالية أوروبية بالبلاد التونسية تقدّر بـ 148 476 نسمة سنة 1911 قد أدى إلى انتقال قسط كبير من ثروات البلاد لفائدة الأوروبيين وخصوصا الفرنسيين منهم وذلك على حساب السكان الأصليين . ونتيجة كل هذا هي تفوق الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية وإفقار جلّ التونسيين .

أ) تفوق الجالية الفرنسية : وفعلا فقد تكونت بتونس إثر انتصاب الحماية بورجوازية فرنسية هيمنت تدريجيا على قطاعي الفلاحة والتجارة حتى أطلق على أفرادها اسم « المتفوقون » . وهي تضم ، علاوة على المعمّرين والتجار ، الشركات المالية الفرنسية التي تستثمر عن طريق شركات فرعية قسما من أموالها في اشتراء الأراضي والتجارة والمناجم وتجهيز البلاد .

ويتمتع « المتفوقون » بنفوذ كبير وذلك بمالهم من وسائل ضغط على سلطات الحماية . فعلاوة على الصحف والغرف التجارية والفلاحية

وعلاوة على كلّ هذا فإن أرباب الصناعات المحلية عاجزون عن تعصير صناعاتهم وذلك لافتقارهم إلى الإطارات الكفأة وإلى الأموال الكافية . فكانت البنوك لا تقرضهم إلا نادرا ولم يكن في وسعهم تكوين إطارات . وبذلك يتعذّر عليهم منافسة البضائع المصنوعة بوسائل عصرية وبأقلّ تكلفة .

ولا جرم أن تؤدّي كلّ هذه الأسباب إلى تدهور الصناعات المحلية . وكذلك كان الشأن بالنسبة للتجارة التونسية .

د) تدهور التجارة التونسية : والعوامل التي أدت إلى تدهور الصناعات المحلية هي نفس العوامل التي أدت إلى كساد التجارة المحلية ، وهي تعود أساسا إلى ضعف القدرة الشرائية لأغلبية السكان التونسيين وضيق السوق الداخلية وذلك إثر التوسع الإقتصادي الأوروبي بتونس والمنافسة الأجنبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

فكان التجار الأوروبيون يتمتعون في البلاد التونسية بامتيازات عديدة وذلك طبقا لنظام الإمتيازات الأجنبية . وكانوا يجلدون كلّ التشجيع والحماية لدى قناصلهم الذين لهم النظر في شؤونهم الإدارية والقضائية . وكان علاوة على كل هذا مجال القرض مفتوحا أمامهم خلافا لما هو الشأن بالنسبة للتجار التونسيين . ولكلّ ذلك كانت المنافسة بينهم وبين التجار المحليين غير متكافئة . وقد أدت هذه المنافسة إلى إفلاس قسط من التجار التونسيين فتركوا تجارة صادرات المنتج الفلاحي وواردات البضائع المصنوعة لفئة قليلة من تجار مرسيليا وجنوة وعدد ضئيل من اليهود غالبهم من المحميين للدولة العظمى .

وقد ازدادت هذه الحالة سوءا بعد انتصاب الحماية وذلك لأنّ المنافسة الأجنبية قد استفحلت نظرا لتكاثر الشركات الأوروبية بتونس التي كانت علاوة على التجارة الخارجية تراقب قنوات التوزيع وبالتالي التجارة الداخلية . وأصبح التجار الأوروبيون بمعيتة فئة قليلة من اليهود

والمجلس الاستشاري الذي أسّس سنة 1896 للنظر في المسائل المالية والجبائية ، كانوا يعتمدون للحصول على المزيد من الإمتيازات على الشركات المالية وكذلك على حلفائهم في الجزائر الممثلين بالبرلمان الفرنسي وبعض البرلمانيين المهتمين بمصير الاستعمار الفرنسي بشمال إفريقيا .

وبجانب المتفوقين تضمّ الجالية الفرنسية بتونس موظفين وعملة لإزداد عددهم مع تركيز الحماية . فقد مرّ عدد الموظفين بين 1885 و 1911 من 300 إلى 4620 . ومرّ عدد العملة في نفس الفترة من 322 إلى 6851 عامل فرنسي .

وكانت جميع هذه الفئات الاجتماعية الفرنسية بالرغم من تفاوت مداخيلها تساهم كل حسب طاقته في استغلال البلاد التونسية وذلك على حساب الفئات العريضة من الشعب التونسي ، وقد أدّى ذلك بطبيعة الحال إلى إفقار جلّ السكّان التونسيين .

**ب ) إفقار السكّان التونسيين :** لا جرم أن الإمتيازات التي تحصّلت عليها الجالية الفرنسية من شأنها أن تمسّ بمصالح جميع فئات المجتمع التونسي أي المماليك والبورجوازية العقارية وصغار الفلاحين ومربي الماشية وأرباب الصناعات والطبقة الشغيلة وفئة الموظفين والمثقفين .

**- المماليك :** لقد تدهورت هذه الفئة التي كانت تمثل قبل انتصاب الحماية القاعدة الاجتماعية لنظام البايّات . وكان جلّ مواردها ناجما عن هياكل الدولة التي تسيطر عليها . وكانت تستعمل نفوذها لاستغلال الشعب والإستحواذ على « الهناشير » الشاسعة التي تركها غالبا لأصحابها مقابل ضريبة يدفعونها إليها . وبانتصاب الحماية فقدت هذه الفئة مراكزها في جهاز الدولة وبالتالي المورد الأساسي لرزقها واضطرّ عندئذ الكثير من المماليك لبيع أراضيهم .

**- البورجوازية العقارية :** لقد تأثرت كذلك هذه الفئة من استعمار الأراضي . وكانت تمثل بجانب المماليك قاعدة اجتماعية للدولة

توفّر لها الإطارات الإدارية والقضائية والفقهاء والعلماء . وعندما انتصبت الحماية فقدت قسطا من هذا الرزق الذي كانت تدرّه عليها الوظيفة العمومية . ولنعويض ذلك أصبحت في حاجة إلى التفريط في قسم من أراضيها لفائدة المعمرين . غير أن هؤلاء قد أثروا خصوصا على حساب صغار الفلاحين .

**- صغار الفلاحين :** يمثل صغار الفلاحين أغلبية سكّان البلاد وقد تأثروا من الإستعمار الفلاحي أكثر من الفئات الاجتماعية الأخرى . فخلافا للمماليك والبورجوازية العقارية الذين باعوا قسما من أملاكهم طوعا للمعمرين فإنّ الكثير من أراضي هذه الطبقة قد نزعّت منها غصبا ودون مقابل . وزيادة على الضرر الذي لحقهم من جرّاء استعمار أراضي القبائل والأراضي الغاية وأراضي الأوقاف لم يراع المعمرين الذين اشتروا « هناشير » من المماليك حقوقهم في البقاء على هذه الأراضي مقابل ضريبة كانوا يدفعونها للملاّكة المتغيّبين .

وقد ازدادت حالة صغار الفلاحين سوءا بنموّ عدد السكان التونسيين الذي ارتفع بين 1881 و 1911 حسب التقريب من مليون إلى 1 709 000 نسمة والذي يخصهم أولا وبالذات . فكل هذه العوامل قد أدّت إلى إفقار وإكداح قسم لا بأس به من هذه الفئة الاجتماعية . وانتقل الكثير من صغار الفلاحين إلى أجراء في القطاع الفلاحي وكذلك في القطاعات الجديدة الأخرى كالمناجم والمواصلات . إلا أنّ تشغيلهم ليس بالشيء اليسير نظرا لمكننة الفلاحة الإستعمارية ومنافسة اليد العاملة الأجنبية فكان إذن الكثير منهم لا يجد شغلا . فتجدهم بذلك يهيمون في الطرقات وقد أنهكهم الجوع ويتسكعون في المدن باحثين عما يسدّون به رمقهم .

**- وكذلك الشأن بالنسبة لمهربي الماشية الذين تأثروا شديد التأثير من الإستعمار الفلاحي الذي أغلق أمامهم ، كما ذكرنا آنفا ، قسما كبيرا من المراعي وألغى حق الإرعاء العمومي وحدّد الإنتاج حاصرهم بذلك في الأراضي الأقلّ ارواء وتاركهم عرضة لتقلّبات الطقس والجفاف الذي كثيرا ما يقضي على ماشيتهم ويعرّضهم للخطر .**

— كما ساءت حالة أرباب الصناعات وصغار التجار الذين أهملت مصالحهم لفائدة الصناعة والتجارة الأوروبيتين . فكان النظام الجمركي لا يحميهم من المنافسة الأجنبية بل يزيد في حدتها . ولم يكن بوسعهم تصدير صناعاتهم أو تجارتهم للتصدير إلى البضائع الأوروبية المصنوعة بطرق عصرية والمكيّفة طبقا لذوق السكان والتي هي أرخص من البضائع المحلية ، وهذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى تدهور وضع أرباب الصناعات وصغار التجار وإكداح قسم منهم .

— وتولدت كذلك عن انتصاب الحماية تناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجمالية الأوروبية . فعدد العمال التونسيين يزداد مع تدعيم الحماية نظرا لإكداح قسم من صغار الفلاحين وأرباب الصناعات وصغار التجار . وكانت الطبقة الشغيلة التونسية عرضة إلى الاستغلال من طرف الرأسماليين الأجانب وكذلك إلى منافسة اليد العاملة الأوروبية التي هي — علاوة على كونها أكثر دراية بالتقنيات العصرية — تحظى برعاية السلطات الفرنسية التي تفضلها على التونسيين . وهكذا فإن نسبة التونسيين الذين يعملون في المشاغل العمومية التابعة لإدارة الأشغال لا تمثل سنة 1907 سوى 5٪ من مجموع الشغالين بهذا القطاع . كما كانت نسبة التونسيين ضئيلة في قطاع النقل (السكك الحديدية والترامواي) الذي يتدب غالب أعوانه من بين الفرنسيين والإيطاليين . ولم يكن للعامل التونسي قبل 1932 الحق النقابي حتى يتصدى إلى هذا الوضع . فكان إذن عرضة إلى تناقضين الأول والرئيسي مع الرأسماليين الأجانب والثاني الذي هو ثانوي ولكنه هام مع العمال الأوروبيين المقيمين في تونس والذين يغلقون أمامه آفاق الشغل أو على الأقل آفاق الترقية .

وقد أغلق استيطان جمالية فرنسية بالبلاد التونسية كذلك الآفاق أمام الموظفين التونسيين وبصفة عامة أمام الفئة المثقفة وذلك بانتقال الإدارة التونسية اثر انتصاب الحماية إلى الفرنسيين الذين استولوا على المناصب الهامة . وعلاوة على ازدياد عددهم الذي بلغ سنة 1911

4620 مقابل بعض المئات من الموظفين التونسيين ، فقد اختصوا بالمناصب العالية (الصنفان الأول والثاني) ذات الجرايات الضخمة بينما كان الصنفان الثالث والرابع ذات الجرايات الضعيفة من نصيب التونسيين .

فكان إذن الموظفون التونسيون باستثناء بعض العناصر بمثابة طبقة كادحة تتقاضى الأجور الضعيفة دون أمل في الخروج من هذا الوضع .

وهذا النوع من التناقض الناجم عن انتصاب الحماية هو طريف في حد ذاته إذ أنه لا يخصّ الموظفين التونسيين المباشرين فحسب بل كذلك كل من يصبو من التونسيين المثقفين إلى وضائف عمومية كانت بيد فرنسيين ليسوا قطعيا أكثر كفاءة منهم . ويسود هذا الشعور كل التونسيين الذين زاولوا تعليمهم العالي أو الثانوي والذين لا يجدون غالبا شغلا في الإدارة ولا يقبلون أن تكون هذه المناصب وقفا على الأجانب الذين هم في نظرهم بمثابة مغتصبين لحقوقهم .

### ج) سياسة التمييز واحتداد التناقضات الاجتماعية :

وتزداد كل هذه التناقضات الاجتماعية حدة من جراء سياسة التمييز التي تسلكها السلطات الإستعمارية في ميادين عديدة .

— فعلى مستوى الأجور كان مرتب العامل التونسي أدنى من مرتب نظيره من الأوروبيين . وكذلك كان الشأن بالنسبة للموظفين . فساعي البريد التونسي مثلا يتقاضى في بداية القرن العشرين 800 فرنك سنوياً مقابل 1200 لنظيره الفرنسي . ثم ارتفع مرتب هذا الأخير سنة 1907 إلى 1300 فرنك بينما بقي مرتب ساعي البريد التونسي على حاله . وهذه الحالة تزيد في حقد العملة والموظفين التونسيين خصوصاً وأنّ جلّ محصولات الضرائب ترد من السكان الأصليين ذلك أن سياسة التمييز تبرز كذلك في ميدان الجباية .

فلم تكن الضرائب توزّع على السكان حسب مداخيلهم . بل كان التونسيون - رغم تدهور حالتهم منذ انتصاب الحماية - يخضعون إلى الضرائب أكثر من الأوروبيين .

**فالمجسبي** مثلاً وهي ضريبة شخصية يدفعها كل تونسي بالغ باستثناء مواليد بعض المدن لا تمس حتى 1913 إلاّ التونسيين . ورغم تعويضها في هذه السنة بالإستيطان وتعميمها على جميع سكان الإيالة فقد كانت جل محصولاتها ترد من التونسيين . ففي سنة 1914 كان عدد التونسيين الخاضعين لهذه الضريبة يبلغ 325 000 مقابل 35 000 أوروبي .

وكذلك كان الشأن بالنسبة للعشر وهي ضريبة على الحبوب . وهذه الضريبة تؤسّس على المساحات المزروعة لا على المحاصيل وبذلك كانت أراضي المعمارين الخصبة في نفس منزلة الأراضي ذات المردود الضئيل التي يخدمها التونسيون . وزيادة على هذا كان المعمارون يتمتعون بتخفيض في هذه الضريبة ينطبق على كلّ الأراضي المزروعة حسب وسائل عصرية . فلا غرابة إذن أن يمثّل نصيب المعمارين في محاصيل العشر جزءاً من الثمانين ( 1/80 ) سنة 1914 . أما حصّتهم في محاصيل القانوس ( ضريبة على الزياتين والنخيل ) فهي تقدّر بجزء من ثلاثة عشر ( 1/13 ) ، مع أن الكروم التي هي من اختصاص الجالية الأوروبية معفات من الضرائب . ومن أجل ذلك كان السكان التونسيون يساهمون في محاصيل الميزانية بنسبة 90٪ مقابل 10٪ للأوروبيين . ورغم ذلك فإنّ جلّ هذه الميزانية يرصد لفائدة الجالية الفرنسية . ذلك أن سياسة التمييز تبرز كذلك في توزيع الميزانية .

فكان القسم الكبير من الميزانية يرصد في مشاريع تهمّ أولاً وبالذات الفرنسيين . فزيادة على مرتّبات الموظفين الفرنسيين كانت محصولات الميزانية ترصد في تجهيز البلاد طبقاً لحاجيات المصالح الإستعمارية . وقد بلغت تكاليف التجهيز بين 1881 و 1914 - 500 مليون فرنك تقطع من الميزانية التونسية .

وتتجلّى سياسة التمييز كذلك في ميدان التعليم . فقد أنشأت سلطات الحماية على حساب الميزانية التونسية عدداً من المدارس العمومية بلغ غداة الحرب العالمية الأولى 290 من بينها 60 خاصّة بالتونسيين والبقية للأوروبيين . ويؤمّ إذاك هذه المدارس 9 000 من التونسيين المسلمين مقابل 30 000 من الأوروبيين واليهود في حين أن هذين الجاليتين لا تمثّلان سوى عشر سكان البلاد .

فهذه التناقضات الإقتصادية والإجتماعية هي في اعتقادنا الباعث الأساسي للحركة الوطنية التونسية التي تجسّمت قبيل الحرب العالمية الأولى في « حركة الشباب التونسي » .

## II - حركة الشباب التونسي وبروز الوعي الوطني بالبلاد التونسية :

### 1 ( ) بروز الوعي الوطني بالبلاد التونسية :

لقد وفّرت هذه التناقضات الإقتصادية والإجتماعية التي تجلّت قبيل الحرب العالمية الأولى الظروف الموضوعية لظهور الوعي الوطني على الأقلّ بمدينة تونس وبالتالي لبروز القوى الشّعبية على السّاحة السياسية . أما الظروف الذاتية لهذا الوعي الوطني فهي تعود :

- أولاً إلى اللّحمة التي تكوّنت في صلب السكّان التونسيين من جرّاء النظام الإستعماري الذي يضرّ بمصالح جلّ الأهالي موجبا بذلك المزيد من التضامن بينهم للتصدي لهذا الخطر المشترك .

- كما وفّر تجهيز البلاد التونسية بوسائل نقل عصرية قصد النهوض بالإقتصاد الإستعماري ، المبادلات الإقتصادية والتكامل الإقتصادي بين مختلف الجهات وبالتالي التماسك بين مصالح الأهالي الذي هو بمثابة الركيزة للوعي الوطني .

— ثم إن وسائل النقل الجديدة مكنت الأهالي من التنقل والاختلاط مزيلة بذلك شيئا فشيئا الفوارق العقلية بين الجهات وخصوصا بين سكان المدينة وسكان الريف. وهذا من شأنه أن يدعم اللحمة القومية كما مكنت هذه الوسائل العصرية من نشر الأفكار الوطنية في أرجاء البلاد وزادت بذلك في وعي الأهالي بمصيرهم المشترك وبالخطر الذي يحدق بهم. وهذه الظاهرة تزداد بازدياد سكان المدن من جراء استعمار الأراضي ونزوح العديد من العملة وصغار الفلاحين إلى المدن حيث ينمو وعيهم الوطني بالاحتكاك مع التيارات والصحافة والحركات الوطنية المتواجدة هنالك.

— أما وحدة التراب واللغة والحضارة والعقيدة السائدة بالبلاد التونسية منذ عدة قرون فهي تمثل عنصر تقارب وتجاوب ووفاق بين السكان وتعمل بذلك في ظهور الوعي الوطني.

ويعود بعث هذه الظروف الذاتية للوعي الوطني إلى ثلثة من التونسيين الإصلاحيين تلقى جلهم تعليما عصريا بالمدرسة الصادقية التي أسسها الوزير المصلح خير الدين باشا سنة 1875، أو بالمعاهد العصرية التي تكونت إثر انتصاب الحماية والتي كان التعليم فيها — شأنه شأن التعليم بفرنسا — منبها على المبادئ الليبرالية الناجمة عن ثورة 1789 الفرنسية والتي تتناقض مع الواقع الاستعماري بالبلاد التونسية. ثم إن التعليم العصري يمكن أصحابه من تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحليلا علميا وذلك طبقا لمقاييس النقد في الجامعات الغربية، ولا جرم أن يكون هذا التكوين العصري حافزا لرواده من الشبان التونسيين — المبعدين عن إدارة بلادهم — على بعث رأي عام تونسي.

أ) تكوين رأي عام تونسي :

— جريدة الحاضرة :

وقد برز نشاط هذه الثلثة من الشباب التونسي في بداية الأمر بجريدة الحاضرة وهي جريدة عربية أسبوعية صدرت سنة 1888.

وساهمت هذه الصحيفة التي يديرها علي بوشوشة في تكوين رأي عام بتونس وذلك من خلال القضايا الهامة كاستعمار الأراضي والتعليم والنظام القضائي والإداري والأجاس وأملك الدولة والنظام الجبائي والصحة والصناعات المحلية والمنافسة الأجنبية وغير ذلك من المسائل التي تتناولها بالنقد والتحليل. وهي — وإن لم تعارض بصراحة نظام الحماية — لا تتعاس عن نقد التجاوزات الناجمة عنه والتي تتنافى مع مصالح الأهالي.

وعلاوة على ذلك كانت جريدة الحاضرة ترمي — على غرار الحركة الإصلاحية التي ازدهرت بتونس قبيل الحماية — إلى النهوض بالشعب التونسي فكريا واجتماعيا وأديبا وذلك بمقاومة الأحكام المسبقة والقضاء والقدر وغير ذلك من الأفكار السائدة آنذاك، ونشر أفكار عصرية منبئية على الروح النقدية التي هي ركيزة تقدم البلدان الغربية.

فهذه الصحيفة هي في نهاية الأمر امتداد للحركة الإصلاحية، تعمل على إقناع الرأي العام بأن الإسلام لا يتنافى مع التقدم وأن انحطاط العالم الإسلامي يعود أساسا إلى رفضه للتطور وأن النهوض بالبلاد التونسية يقتضي التخلي عن العقيدة القديمة والإقتداء بالتجارب الأوروبية المنبئية على تطور العلوم. والجدير بالذكر أن جل هذه الأفكار كانت قد وردت في الكتاب الذي نشره خير الدين باشا سنة 1867 تحت عنوان « أفوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ».

ومهما يكن من أمر فإن هذه الجريدة — بالرغم من اعتقاد أصحابها في إمكانية الإصلاح في نطاق الحماية الفرنسية — قد ساهمت ، إلى حين انقطاعها عن الصدور سنة 1911 ، في تكوين رأي عام بتونس ، وقد لقي الاتجاه العصري الذي سلكته معارضة من طرف الأوساط المحافظة بجامع الزيتونة ، ولمقاومة هذا التيار ونشر الأفكار العصرية بين الطلبة الزيتونيين ساهمت جماعة الحاضرة في تأسيس جمعية الخلدونية.

## — جمعية الخلدونية :

فكانت هذه الجمعية التي تأسست في 22 ديسمبر 1896 برئاسة محمد لصرم ترمي إلى تلقين العلوم العصرية للشباب التونسي لتوسيع آفاقه العلمية وذلك بواسطة دروس ومحاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والإقتصاد السياسي والفيزيا والكيمياء إلخ ... وهذه الدروس والمحاضرات موجهة خصوصا إلى طلبة جامع الزيتونة حيث كان التعليم تقليديا ودغمائيا . ولذلك عارض جلّ شيوخ هذه المؤسسة جمعية الخلدونية واعتبروها خطرا على القيم الإسلامية . غير أنّ الخلدونية استطاعت التصدي لهذا الشقّ المحافظ وحمل العديد من طلبة الزيتونة على متابعة دروسها وذلك بمعونة الشيخ سالم بوحاجب الذي هو زيتوني إصلاحي وعضو في هيئة الحاضرة إذ عهدت إلى هذا الشيخ — الذي يحظى باحترام وتقدير الطلبة الزيتونيين — افتتاح حلقة دروسها بمحاضرة حول لإسلام والعلم أكد فيها أنّ الدين الإسلامي يتلاءم مع العلوم العصرية .

وهكذا أقبل الكثير من الطلبة الزيتونيين على الخلدونية حيث تابعوا دروسا في مواد عصرية غير واردة في برنامج جامعتهم وذلك حسب طرق بيداغوجية ترمي إلى غرس الروح النقدية في الطالب لكي يتفتح على العالم المتقدم .

غير أنّ تأثير جمعية الخلدونية لا يكفي لنشر الأفكار العصرية وتركيز التيار الإصلاحي بالبلاد التونسية . من أجل ذلك تأسست جمعية أخرى ترمي إلى تدعيم هذا التيار وهي الصادقية .

## — جمعية قدماء المعهد الصادقي أو الصادقية :

وقد تأسست هذه الجمعية في 23 ديسمبر 1905 برئاسة خير الله بن مصطفى . وكان هدفها نشر الأفكار العصرية التي تميّز بها المعهد

الصادقي وبالتالي تغيير عقلية الشعب التونسي المنبثقة من عصر الإنحطاط قصد تحقيق النهضة الأدبية والفكرية والإلتحاق بركب التقدم والمعاصرة .

وهذا النشاط مثله مثل نشاط جريدة الحاضرة وجمعية الخلدونية هو أساسا إصلاحي . والجدير بالذكر أن الأفكار التي تعمل كل هذه المؤسسات على نشرها لم تنبثق ، كما يعتقد الكثير ، عن حركة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده بل تندرج في نطاق التيار الإصلاحي الذي ازدهر بتونس قبل انتصاب الحماية . وإن لقيت أفكار هذين المصلحين صدى لدى نخبة من التونسيين فذلك يعود إلى تشبّعهم آنذاك بنفس النظرية ، وقد لاحظ محمد عبده نفسه خلال زيارته الأولى إلى تونس في أواخر 1884 تطابق الحركة الإصلاحية التونسية مع جمعية العروة الوثقى التي كان يديرها آنذاك مع صديقه جمال الدين الأفغاني . غير أنّ حركة النهضة المصرية قد ساعدت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على تدعيم التيار الإصلاحي بالبلاد التونسية . فكانت مجلة المنار التي أسسها سنة 1898 رشيد رضا ، تلميذ وصديق محمد عبده ، تصل إلى تونس حيث يتناولها العديد من المثقفين التونسيين ، وكانت تهتم بالقضايا التونسية وخصوصا بمسألة التعليم وتقدم أحيانا إلى قرائها مقتطفات من جريدة الحاضرة . فلم تكن إذن الحركة الإصلاحية التونسية وليدة حركة النهضة التي عرفتها مصر في أواخر القرن التاسع عشر بل وقع تنافذ بين هاتين الحركتين .

ومهما يكن من أمر فإن كل الأفكار التي عملت الحاضرة والخلدونية والصادقية على نشرها والتي تهدف إلى النهوض بالبلاد التونسية قد ساهمت في تكوين رأي عام في صلب الأهالي وخصوصا بمدينة تونس .

ثمّ إنّ هؤلاء الإصلاحيين الذين أطلق عليهم « المتفوّقون » إسم « الشباب التونسي » قد عمدوا في بداية القرن العشرين — أمام تفاقم المناقضات الناجمة عن نظام الحماية وتدهور حالة الأهالي — إلى القيام ، بجانب النشاط الثقافي الذي تتسم به آنذاك حركتهم ، بنشاط

سياسي يتمثل في الدفاع بصفة صريحة عن مصالح الشعب التونسي والمطالبة له بكل الضمانات الدستورية ولفت نظر سلطات الحماية والرأي العام الفرنسي إلى خطورة وضعه .

وقد وردت هذه الخطة الجديدة في الخطاب الذي ألقاه البشير صفر — الذي هو من أبرز عناصر الحاضرة والخلدونية — يوم 24 مارس 1906 بمناسبة تدشين مأوى للمسلمين المعوزين (تكية) وذلك بوصفه رئيسا لجمعية الأحياس .

— خطاب البشير صفر \* بمناسبة تدشين « التكية » في 24 مارس 1906 :

أكد البشير صفر في هذا الخطاب ، بحضور المقيم العام ، على حالة الفقر التي عليها جل الأهالي مضيفا أن لإغاثة البؤساء غير مجدبة إن لم تكن مشفوعة بدراسة جدية قصد تدارك الفاقة . ثم بين أن هذه الحالة تعود إلى استعمار الأراضي وتدهور التجارة والصناعات المحلية وكذلك إلى تقاعس سلطات الحماية على تشغيل الأهالي

(\*) البشير صفر ( 1856 — 1917 ) . ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي . دخل المعهد الصادقي منذ تأسيسه سنة 1875 . وكان يحظى — لتفوقه في الدراسة — بتكريم الوزير الأول خير الدين باشا . ثم واصل تعليمه الثانوي بمعهد سان لويز ( Lycée Saint Louis ) بباريس . غير أن السلطات الفرنسية قطعت سنة 1882 المنحة التي أسندت إليه قبل انتصاب الحماية . فاضطر إلى البقاء بتونس حيث باشر العديد من الخطط الإدارية أبرزها خطة رئيس جمعية الأوقاف ثم منذ 1908 خطة قايد سوسة . وإلى جانب مهامه الإدارية كان لبشير صفر نشاط سياسي تمثل في نشر الأفكار الإصلاحية والوطنية عن طريق جريدتي « الحاضرة » و « التونسي » وجمعية الخلدونية .



البشير صفر

في المشاغل العمومية والخاصة . ولكل ذلك يعتقد البشير صفر أن تدارك البؤس والتخفيف من انعكاسات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها جلّ السكان التونسيين، يقتضيان الحدّ من استعمار الأراضي وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتنمية التعليم المهني والتجاري والفلاحي وكذلك تكوين وتوفير الشغل لليد العاملة التونسية .

وكان لهذا الخطاب الذي طرح جلياً قضية الأهالي صدى كبير خصوصاً بمدينة تونس .

وكذلك الشأن بالنسبة للقضايا التي طرحها محمد لصرم في المؤتمر الاستعماري الذي التأم بمدينة مرسيليا في أوائل سبتمبر 1906 حيث أكد على الإجراءات التي يجب اتخاذها للنهوض بالفلاحة وتربية الماشية والتجارة والصناعات المحلية ولتوفير الرفاهية والعدالة والحرية للأهالي . كما طالب سلطات الحماية بتشريك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم وتمكينهم من ابتياع الأراضي الدولية على غرار الفرنسيين وتشجيع التعليم على جميع مستوياته لتحقيق نهضة فكرية وأدبية بالبلاد .

كما طرحت هذه القضايا ثلثة من الشباب التونسي بمؤتمر شمال افريقيا الذي التأم ببازيس في أوائل أكتوبر 1908 للخوض في مشاكل بلدان المغرب العربي . إذ ركّز الشبان التونسيون تدخلاتهم في هذا المؤتمر على الدفاع عن مصالح الشعب التونسي والمطالبة بكل الضمانات القانونية لحمايته من التعسف وجميع التجاوزات التي تتسم بها السياسة الاستعمارية بالبلاد التونسية .

ب) تأسيس جريدة التونسي وطرحها لمطالب حركة الشباب التونسي :

وقد تبلورت كل هذه المطالب في جريدة أسبوعية تصدر بالفرنسية

تحت عنوان Le Tunisien ( التونسي \* ) أسسها الشباب التونسي في بداية فيفري 1907 وعهدوا بإدارتها إلى علي باش حامبه \* الذي وضع في افتتاحية العدد الأول لهذه الصحيفة برنامجاً لحركته يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية .

فمن الناحية الاقتصادية وقع التأكيد على تعصير الفلاحة والصناعات المحلية والمطالبة من أجل ذلك بتأسيس صناديق احتياطية وتوفير القروض وتنظيم تعليم مهني وفلاحي وكذلك بإصلاح جبائي لمجابهة المنافسة الأجنبية .

وعلى الصعيد الاجتماعي يركز برنامج الشباب التونسي على احترام الأحاسيس العامة والخاصة وحذف المجبى وسن ضريبة عقارية توظف على المداخل وتنظيم وسائل الإسعافات العامة بإحداث مستشفيات والسماح لصغار الفلاحين التونسيين بابتياع الأراضي الدولية ومساهمة

(\*) تصدر هذه الصحيفة بالفرنسية . ومنذ 1909 أصبح لها نشرة عربية يشرف عليها عبد العزيز الثعالبي .

(\*) علي باش حامبه ( 1876 - 1918 ) . ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي . زاول تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي ثم عمل بإدارة هذه المدرسة . وعندما تحصل على الإجازة في الحقوق - بفضل مجهوده الخاص أي دون حضور الدروس - التحق بسلك المحامين . وكان لعلي باش حامبه إلى جانب ذلك نشاط سياسي برز في جمعيتي الخلدونية والصادقية ثم في صحيفتي « التونسي » و « الاتحاد الاسلامي » اللتان أسسهما تباعا في 1907 و 1911 . وقد أصبح بدون منازع قائلاً لحركة الشباب التونسي خصوصاً أثناء حادثة الترامواي حيث لعب دوراً بارزاً . وأبعدته السلطات الفرنسية عن البلاد التونسية إثر هذه الحادثة ، فاستقر بإسطنبول أين باشر خططاً ادارية هامة وحيث توفي في 29 أكتوبر 1918 .

اليد العاملة التونسية في الأشغال العامة وجعل التعليم الابتدائي مجانيًا وإجباريًا في جميع أنحاء الإيالة وتسهيل أسباب مواصلة التعليم الثانوي وتشجيع نخبة من تلامذته على متابعة التعليم العالي وإقرار حق التونسيين في جميع الوظائف العمومية على غرار الفرنسيين .

أما على الصعيد السياسي فقد طالب هذا البرنامج بنظام سياسي يتلاءم مع التصور العصري لواجبات وحقوق الحاكم والمحكوم وبالتالي بتشريك الأهالي في الحياة العامة لتمكينهم من المساهمة في إدارة شؤون بلادهم والنظر في استعمال محصول الضرائب والدفاع على مصالحهم الخاصة . ولحماية السكان التونسيين من الاستبداد والتمييز وكل التجاوزات الأخرى وقع التأكيد على وجوب الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية وسنّ قضاء مستقل عن الكاتب العام للحكومة وإصلاح العدلية التونسية التي لا توفر للمتقاضين الضمانات اللازمة للحصول على حقوقهم « وتنظيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدونة يرجع إليها الناس في معرفة الحدود والحقوق والواجبات » .

والملاحظ أن كل هذه القضايا التي طرحها حركة الشباب التونسي منذ خطاب البشير صفر تدرج بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إطار التناقضات وسياسة التمييز والمظالم الناجمة عن نظام الحماية ، وجميع الإصلاحات التي اقترحتها ترمي إلى القضاء أو على الأقل إلى الحد من « عيوب » هذا النظام حتى يتحقق التقارب بين الأجناس القاطنة بالبلاد التونسية .

فلم تطرح إذن حركة الشباب التونسي قضية الإستقلال بل كانت في بداية الأمر تدعو إلى سياسة التشريك أي تشريك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم للنهوض بها ولو في نطاق الحماية الفرنسية .

(\*) النص الكامل لهذا البرنامج بملحق الوثائق .



علي باشا حاميّه

غير أنها ساهمت من خلال تحاليلها للتناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها يومياً الفئات العريضة للشعب التونسي في تكوين رأي عام على الأقل<sup>1</sup> بمدينة تونس خالقة بذلك الظروف الذاتية لبروز الوعي الوطني .

وهكذا كان لهذه الحركة - بالرغم من طبيعتها النخبوية والبورجوازية ومن عدم هيكلتها - ضلع في بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى . فهي وإن لم تكن وراء الإصطدامات التي جددت آنذاك بمدينة تونس بين السكان المسلمين وجهاز الحماية فقد هيأت الظروف الملائمة لذلك .

## 2) بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى :

لقد برزت القوى الشعبية التونسية على الساحة السياسية بمدينة تونس في أواخر 1911 وبداية 1912 وذلك بمناسبة واقعة الزلاّج وحادثة الترامواي اللتان تعبّران عن وعي الجماهير بمعارضة كانت حتى ذلك العهد تنحصر في النخبة المثقفة من التونسيين .

### أ) واقعة الزلاّج :

كانت هذه الحادثة أول مجابهة عنيفة بين جماهير مدينة تونس والجهاز الاستعماري وذلك إثر قرار لبلدية تونس يتعلّق بتسجيل مقبرة الزلاّج . ورغم إلغاء هذا القرار فقد اندلعت هذه الواقعة في 7 نوفمبر 1911 مسفرة عن قتل 8 فرنسيين وإيطاليين وعدد غير معروف من التونسيين . وتلت هذه الأحداث محاكمة أسفرت على الحكم على 35 تونسياً من بينهم سبعة بالإعدام \* . كما وقع تحجير كل

(\*) لم يقع تنفيذ الإعدام الا في اثنين منهم هما : الشاذلي القطازي ومنوبى الجرجار .

الصحف العربية باستثناء جريدة الزهرة وأعلنت حالة الحصار بمدينة تونس ودائرة مراقبتها المدنية وذلك بمقتضى أمر صدر في 13 نوفمبر 1911 بإمضاء الباي ينصّ على حقّ السلطة العسكرية في تفتيش كلّ السكان المشبوه فيهم مهما كانت جنسيتهم وإبعاد ذوي السوابق العدلية وكلّ من ليس له مسكن ، عن مدينة ومراقبة العاصمة ، وكذلك على البحث والإستحواذ على الأسلحة والذخيرة وإنذار الناس بتسليمها إلى السلطة وتحجير المنشورات والاجتماعات التي من شأنها أن تبعث الشغب والفوضى في البلاد .

وبقيت حالة الحصار ، التي عمّت كامل الإيالة إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى ، قائمة الذات إلى حدّ شهر مارس 1921 .

ومهما يكن من أمر فإنّ واقعة الزلاّج التي شجّدت الشعور الوطني التونسي لا تعود - خلافاً للرأي السائد - إلى عوامل دينية بحثة تتمثّل في تسجيل مقبرة الزلاّج والحرب الإيطالية التركية بطرابلس . لا جرم أن الجماهير الشعبية بمدينة تونس متعلّقة بمقبرة الزلاّج حيث ضريح الشيخ سيدي بن حسن الشاذلي صاحب الطريقة الشاذلية التي تحظى بالعديد من الأنصار في العاصمة ، ولا شكّ أنّ تسجيل هذا المقام «المقدّس» هو في نظرها بمثابة العمل التدنيسي . كما بدت لها الحرب التي شنتها إيطاليا على تركيا في أواخر سبتمبر 1911 كاعتداء على الخليفة وبالتالي على الدين الإسلامي . وهذه المسائل التي أثارت استياء القوى الشعبية بمدينة تونس هي بمثابة العوامل المباشرة لواقعة الزلاّج .

أمّا العوامل العميقة لهذه الحادثة فإنها تعود إلى التناقضات الناجمة عن نظام الحماية التي احتدت قبيل الحرب العالمية الأولى من جرّاء تردّي الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

فقد مرّت البلاد التونسية في هذه الفترة بعدة سنوات قاحلا بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى كانتشار الجراد . ممّة أدّى إلى تدهور قطاعي الفلاحة وتربية الماشية وبالتالي إلى النقص في الإنتاج والمجاعة .

وكانت لهذه الأزمة الفلاحية انعكاساتها على التجارة والصناعات المحلية ، إذ تأثّر هذان القطاعان - علاوة على المنافسة الأجنبية - من تدهور الطاقة الشرائية لسكان الريف الذين يمثلون قسما لا بأس به من حرفائهم ، الشيء الذي نتج عنه تفاقم البطالة في المدن والأرياف ، ثم انّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد زاد في تدهور حالة سكان المدن خصوصا وأن كميات كبيرة من القمح التونسية وقع بيعها إلى الجيوش التركية والإيطالية المتواجدة بطرابلس . وهذا الوضع هو طبيعة الحال أكثر وقعا على الفئات الفقيرة . فليس إذن من قبيل الصدف أن يكون لهذه الفئات الدور الأساسي في واقعة الزلاّج كما ورد ذلك في تقارير سلطات الحماية التي تؤكد أنّ جلّ المتظاهرين من السوق . كما أنّ غالب « المورطين » في هذه القضية والذين وقعت محاکمتهم هم من الفقراء . ذلك أنّ هذه الفئات الضعيفة قد تأثّرت أكثر من غيرها من الوضع الناجم عن النظام الإستعماري الذي كان آنذاك - نظرا لتدهور الوضع الإقتصادي والإجتماعي - قابلا للإنفجار . وقد كان - في هذا الجو المتوتر - الواعز الدينيّ الناتج عن الحرب الإيطالية التركية وتسجيل مقبرة الزلاّج بمشابة المفجّر للاحداث التي جدّت بالعاصمة التونسية قبيل الحرب العالمية الأولى .

ثم ان الأسباب العميقة لحادثة الترامواي التي جدّت كذلك بمدينة تونس في بداية 1912 تكمن هي الأخرى في نفس هذه الظروف الإقتصادية والإجتماعية المتأزّمة .

### (ب) حادثة الترامواي :

لقد اندلعت هذه الحادثة في 8 فيفري 1912 اثر حادث ترامواي تسبّب فيه سائق إيطالي ونتج عنه موت طفل تونسي . إذ قرّر إثر هذا

الحادث سكان العاصمة المسلمون مقاطعة الترامواي وكذلك المتاجر الإيطالية . وانتهز المستخدمون التونسيون لشركة الترامواي الفرصة للدخول في اضراب والمطالبة بنفس الإمتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم الأوروبيون . ثمّ تأسّست لجنة مقاطعة برئاسة عليّ باش حاميه قصد الإشراف على هذه الحركة والوساطة بين شركة الترامواي وأهالي مدينة تونس .

وقد حدّدت هذه اللجنة جملة من المطالب تتمثّل في :

- التزام شركة الترامواي باستخدام خاصّة الفرنسيين والتونسيين والإقتصار على نسبة من الأجانب يقع تحديدها .

- المساواة في الأجور والمنح والترقية بين جميع موظّفي الشركة دون أي تمييز .

- تنظيم مصلحة لمراقبة السرعة بالأحياء العربية .

ويمكن أن نستخلص من هذه المطالب أنّ العوامل العميقة لحادثة الترامواي لها صبغة اقتصادية واجتماعية . فهي وليدة التناقضات بين التونسيين والإيطاليين في ميدان الشغل حيث كانت المنافسة حادة وغير متكافئة بين الطرفين خصوصا وأنّ عدد الإيطاليين الذين يهجرون بلادهم للبحث عن عمل بتونس في نمو متزايد منذ 1881 \* وأنّ لهم من الكفاءات ما يعوز العملة التونسية ، الشيء الذي يزيد في حظوظهم لدى إدارة الأشغال العامة والمقاولات والشركات الأجنبية على حساب اليد العاملة المحلية . وهكذا لم تبلغ نسبة التونسيين في المشاغل العمومية سنة 1907 سوى 5 % من مجموع المستخدمين . كما كان عددهم ضئيلا في شركة الترامواي بالنسبة للإيطاليين . ثمّ إن التونسي لا يتمتع في حالة حصوله على شغل بامتيازات نظيره من الأوروبيين .

(\*) لقد مر حسب الاحصائيات الرسمية عدد الابطاليين القاطنين بالبلاد التونسية بين 1881 و 1911 من 11.206 الى 88.082 نسمة .

وقد ازدادت المنافسة الأجنبية وسياسة التمييز حدّة في فترة تفاقمت فيها الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية من جراء غلاء المعيشة الذي احتدّ في بداية 1912 أي قبيل اندلاع حادثة الترامواي . ممّا أثار غضب سكان العاصمة الذي انفجر اثر حادث مرور تسبّب فيه سائق إيطالي في ظرف تعدّدت فيه استفزازات الجالية الإيطالية بتونس اثر الانتصارات التي حققتها إيطاليا بطرابلس في حربها ضد تركيا . ولا جرم أن يشير هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم مخاوف السلطات الفرنسية التي تخشى أن تؤلّ مقاطعة الترامواي وإضراب عمال « الترام » التونسيين إلى عمليّة تمرد ضد نظام الحماية خصوصا وأن حركة الشباب التونسي لم تبق هذه المرة على حياد كما كان الشأن عند واقعة الزلاّج بل استغلّت حادثة الترامواي لتزداد حظوة بين أهالي مدينة تونس .

من أجل ذلك قرّرت السلطات الفرنسية وضع حدّ ولو بالقوّة لمقاطعة الترامواي . وعندما رفض علي باش حامبه وجماعته الإمتثال لأوامرها قبل الحصول على تنازلات جوهرية تقوم بها شركة الترامواي ، أدلى الكاتب العام للحكومة بتصريح ينذر فيه الأهالي أنّه إذا لم يقع وضع حدّ لمقاطعة الترامواي في ظرف 48 ساعة تخرج هذه القضية من النطاق الاقتصادي لتصبح سياسية بحثة . وعندئذ تتخذ السلطات إجراءات صارمة ضدّ كل من لا يمثل لأوامرها ويصرّ على حتّ السكان على المقاطعة .

غير أن هذا الإنذار لم يثن الأهالي على مواصلة مقاطعتهم ومناهضتهم لشركة الترامواي ، فعمدت حينئذ سلطات الحماية إلى اعتقال أعضاء لجنة المقاطعة في 13 مارس 1912 واقصاء البعض منهم عن البلاد التونسية » وكذلك إلى تحجير جريدة Le Tunisien ( التونسي ) .

(\*) لقد تم نفى علي باش حامبه وعبد العزيز الثعالبي وحسن القلائي ومحمد نعمان في شهر مارس 1912 . وعندما سمحت لهم السلطات الفرنسية بالعودة الى تونس رجعوا كلهم الى أرض الوطن باستثناء علي باش حامبه الذي استقر باسطنبول حيث توفي يوم 29 أكتوبر 1918 .

وبذلك تقهقرت حركة الشباب التونسي في وقت بدأت تربط فيه الصلة مع القوى الشعبية . وبدت لها متاهة سياسة التشريك التي انتهجتها إلى ذلك الحين . ممّا جعل الحركة الوطنية التونسية تتخلّى غداة الحرب العالمية الأولى - عند انبعاثها بعد فترة من الرّكود - على هذه السياسة .

## الفصل الثاني

### الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية

#### الأولى ونشوء الحزب الحرّ الدستوري

لقد بينّا سلفاً أن الحركة الوطنية التونسية مرتبطة بالتناقضات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن نظام الحماية . فهي تركد كلما تحسّن الوضع الإقتصادي والاجتماعي وخمدت إذن هذه التناقضات وتحتدّ عندما تتدهور حالة الأهالي وتتفاقم التناقضات .

وهذا ما حدث غداة الحرب العالمية الأولى حيث تبلور الوعي الوطني ونشطت الحركة الوطنية التونسية وذلك بعد فترة من الركود امتدّت من 1912 إلى 1919 إثر تحسّن الحالة الإقتصادية والاجتماعية بالبلاد أثناء الحرب .

وتعود هذه الحالة إلى تفاقم التناقضات التونسية الفرنسية إثر الحرب وتدهور الوضع الاجتماعي الناجم عن الأزمة الاقتصادية وغلاء المعيشة .

#### I - تفاقم التناقضات التونسية الفرنسية :

لقد عمدت سلطات الحماية إثر انتهاء الحرب إلى تدعيم المصالح الفرنسية بالبلاد التونسية . وكانت فرنسا إذّاك في أمسّ الحاجة إلى موارد مستعمراتها لبناء آثار الحرب وتوفير المواد الغذائية لسكانها . وتمثلت هذه السياسة أولاً وبالذات في العودة إلى استعمار الأراضي .

## ( 1 ) العودة إلى استعمار الأراضي :

إنّ العودة إلى هذه السياسة بعد العدول عنها خلال الحرب ترمي - زيادة على تدعيم مصالح الجالية الفرنسية بتونس - إلى تزويد فرنسا بالموادّ الغذائية التي هي إذّاك في أمسّ الحاجة إليها . ولهذا الغرض أعدت سلطات الحماية مشروع قانون يفتح للمعمّرين قسما كبيرا من أراضي القبائل وأراضي الأوقاف وغيرها بدعوى أنها غير مستثمرة .

وقد أثار هذا المشروع غضب الكثير من الفلاحين التونسيين وكذلك « مشايخ » الطرق الدينيّة . وقامت الاحتجاجات لدى المقيم العام الفرنسي ضدّ كلّ إجراء يمس بأراضي الأوقاف التي هي علاوة على صبغتها الدينيّة غير قابلة للتصرف . والجدير بالذكر أنّ الصبغة الدينيّة لأراضي الأوقاف التي يستند عليها الفلاحون التونسيون و « مشايخ » الطرق الدينيّة ليست في حقيقة الأمر إلا تعلّة للدفاع عن مصالحهم ، ذلك لأنهم كثيرا ما يتصرفون في هذه الأراضي أما بصفة مباشرة بالنسبة للأراضي « الموقوفة » على الزوايا أو غير مباشرة وذلك عن طريق « الإنزال » أي مقابل كراء زهيد يدفعونه إلى جمعيّة الأقباس السّاهرة على هذه الأراضي .

ومهما يكن من أمر فإنّ هذه السياسة من شأنها أن تزيد في حدّة التناقض بين المعمّرين الفرنسيين وكبار الفلاحين . فانهاز قسم من هؤلاء إلى الحركة الوطنية وخسرت بذلك فرنسا شقّا من الأعيان التونسيين كان مواليا لها .

كما تأثر « مشايخ » الطرق الدينيّة من هذه السياسة التي ترمي إلى تجريدهم من أراضي الأوقاف أي من أهمّ مورد رزقهم . ولا يستبعد إذن أن يكونوا قد حرصوا على المظاهرة التي نظّمت بمدينة تونس يوم 14 ماي 1920 للاحتجاج على مشروع السلطات حول استثمار أراضي الأوقاف .

كما مست السياسة الفرنسية غداة الحرب بمصالح فئات أخرى من التونسيين كأرباب الصناعات والتجّار وذلك بالعودة إلى استيراد البضائع المصنوعة الأجنبية إلى البلاد التونسية .

## ( 2 ) العودة إلى استيراد البضائع المصنوعة :

لقد عرفت الصناعات التونسية خلال الحرب فترة من « الإزدهار » تعود إلى الانخفاض في الواردات وبالتالي إلى تخفيف المنافسة الأجنبية وكذلك إلى اتّساع السوق الداخليّة الناجم عن « رخاء » الفلاحة وتربية الماشية وتحسين الحالة الاجتماعيّة .

إلا أنّ هذا الوضع قد انعكس إثر انتهاء الحرب إذ رجعت الواردات والمزاحمة الأجنبية إلى ما كانت عليه وانخفض محصول الزراعة وتربية الماشية وتدهورت بذلك المقدرة الشرائيّة لأغلبية السكّان التونسيين .

فقد مرّ وزن الواردات من 180 000 طن سنة 1918 إلى 320 000 طن سنة 1919 و 540 000 سنة 1920 و 590 000 سنة 1921 . وكانت البضائع المصنوعة وخاصة منها بضائع النسيج تمثّل أكثر من نصف هذه الواردات .

وهذه الحالة تمسّ بطبيعة الحال مصالح أرباب الصناعات والتجّار التونسيين وتثير غضبهم ، فلا جرم إذن أن تكون الأسواق في تونس حيث أرباب الصناعات والتجّار ركيزة للنشاط الوطني غداة الحرب العالميّة الأولى .

وقد استاء كذلك الموظفون التونسيون والفئات المثقّفة من سنّ الثلث الإستعماري سنة 1919 لفائدة الأعوان الفرنسيين .

### ( 3 ) سنّ الثلاث الإستعماري :

وهذه الحالة من شأنها أن تنعكس على قطاعي الصناعة والتجارة اللذان، علاوة على المنافسة الأجنبية، يعانيان من ضيق السوق الداخلية الناجم عن تدهور الطاقة الشرائية لأغلبية السكان .

و كلّ هذا من شأنه أن يحدّ في حنق الأهالي الذين ازدادت حالتهم سوءا مع غلاء المعيشة .

#### ( 5 ) غلاء المعيشة :

لقد تفاقم غلاء المعيشة غداة الحرب من جرّاء التضخّم المالي والإنخفاض في قيمة العملة الناجمة عنه . فارتفعت الأسعار بصفة باهضة . فمرّ ثمن الكيلوغرام خبزا مثلا بين 1918 و 1920 من 0,65 فرنك إلى 1,20 فرنك . وبصفة عامة فإنّ مؤشر كلفة المعيشة قد ارتفع منذ 1914 من 100 إلى 240 سنة 1918 و 311 سنة 1920 .

وقد تأثّر معظم السكان من غلاء المعيشة في هذه الفترة العصيبة فقامو بمظاهرات للتّناديد بهذا الوضع والإحتجاج على غلاء الخبز والسّميد فكانت مظاهرة 5 أوت 1920 بمدينة تونس التي تحوّلت إلى نهب بعض المخازن التجارية ، ثمّ مظاهرات مماثلة في 6 أوت 1920 بمدينة سوسة والمهدية . وفي 15 سبتمبر 1920 وقع اجتماع عامّ التونسيّين للتّناديد مرّة أخرى بغلاء المعيشة . وقد استغلّ الوطنيّون بتونسيّون هذه الحالة لتعبئة السكان ضدّ نظام الحماية خصوصا وان السلطات الإستعمارية زادت رغم رداءة الوضع الاجتماعي ، في الضرائب .

#### ( 6 ) الزيادة في الضرائب :

وهذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع مصاريف الدولة . فعلاوة على الترفع في مرتبات الموظّفين الفرنسيين الذي بلغ بالنسبة لسنة 1920 24 مليون فرنك ، كان على الدولة أن تسدّد ديونها الطائلة وتجهّز البلاد طبقا لحاجيات الإستعمار الفلاحيّ .

كان لهذا الإجراء الوقع العظيم على الموظّفين التونسيين بصفة خاصة وكلّ المثقّفين الذين كانوا يطمحون إلى المساواة في الأجور مع الفرنسيين والمشاركة أكثر فأكثر في إدارة البلاد . ذلك أنّ هذه الزيادة في مرتبات الفرنسيين ترمي، علاوة على تدعيم التّفاوت بين الأجور، إلى تشجيع الفرنسيين على القدوم إلى تونس والإستيلاء على الوظائف التي تتقلّص بهذه الصفة شيئا فشيئا أمام التونسيين . وبذلك تكون المنافسة الفرنسية في الوظيفة العمومية أشدّ مما كانت عليه وتغلّق الافاق أمام المثقّفين فيزداد حقدهم على نظام الحماية وبالتالي وعيهم ونشاطهم الوطني . وزاد في حدّة هذه التناقضات التونسية الفرنسية الأزمة الإقتصادية وغلاء المعيشة اللذان استفحلا بالإيالة غداة الحرب العالمية الأولى .

#### ( 4 ) الأزمة الإقتصادية :

لقد عرفت البلاد التونسية بعد السّنات « الخصبّة » التي مرّت بها خلال الحرب أزمة إقتصادية تتمثّل خصوصا في رداءة المحصول الزراعيّ . فبينما بلغ معدّل مردودي القمح والشعير بين 1915 و 1918 تباعا 224 750 طن و 198 000 طن لم يمثّل بين 1919 و 1920 سوى 166 150 طن من القمح و 88 550 طن من الشعير . ومما زاد في خطورة الوضع فإنّ السلطات لم تدخّر في السّنات الخصبّة الفائض من الحبوب بل صدّرتّه إلى فرنسا التي كانت إذّاك في أمسّ الحاجة إليه .

ولكل ذلك كانت سنة 1920 عصبية بالنسبة إلى جلّ السكان التونسيين . فالجفاف كان قد عرض الزراعة وتربية الماشية للخطر . وظهرت المجاعة ووباء الحمى ليزيدا في بؤس الأهالي .

المجرية - أملا كبيرا في الإستقلال لدى الفئة الأكثر وعي من السكان التونسيين . وزادت هذه الآمال في الإستقلال بعد اندلاع ثورة أكتوبر 1917 التي تدعو إلى تحرير كل الشعوب التي تخضع إلى الهيمنة الإستعمارية .

## ( 2 ) ثورة أكتوبر 1917 :

لقد كان لهذا الحدث صدى كبير لدى « الشباب التونسي » حيث أن البعض منهم - مثل محمد نعمان وحسن القلا - كان يناضل في نطاق الجامعة الاشتراكية بتونس وشارك في الجدل الذي دار بين أتباع الأممية الثالثة التي برزت بموسكو سنة 1919 وأنصار الأممية الثانية . فكان إذن الشباب التونسي على علم بمبادئ الأممية الشيوعية التي تشترط من الأحزاب الراغبة في الإنضمام إليها أن تندد بالإستعمار وأن تعين الشعوب المستعمرة على تحقيق استقلالها . وهذا من شأنه أن يدعم حركات التحرير التي أصبح لها سند إثر ثورة 1917 لا يستهان به على الصعيد العالمي .

وكذلك الشأن بالنسبة للأحداث التي دارت في تركيا أثناء وغداة الحرب العالمية الأولى .

## ( 3 ) أحداث تركيا :

كان الرأي العام التونسي في ذلك الحين يهتم بالاهتمام بما يدور في تركيا التي كانت إذّاك مركز الخلافة . ولذلك كان تقهقر الأمبراطورية العثمانية أثناء الحرب واحتلال جزء منها من قبل الحلفاء يشغل بال قسم كبير من السكان التونسيين . وبقيت الحالة في تركيا تشدّ اهتمامه إثر انتهاء الحرب حيث رفض الشعب التركي تجزئة وطنه ودخل في معركة مع قوات الاحتلال تحت قيادة مصطفى كمال الذي لقيت حركته تعاطفا كبيرا في تونس . وكل هذه الأحداث التي

ومن أجل ذلك عمدت سلطات الحماية إلى الترفيع في الضرائب القديمة وشنّ ضرائب جديدة . وهذا النظام الجبائي الجديد الذي ورد في أمر للباي صدر في 20 ديسمبر 1919 يخصّ بالدرجة الأولى السكّان التونسيين . فبمقتضى هذا الأمر وقع الترفيع في الإستهيطان والقانون والعشر . كما سنّت لأول مرة ابتداء من غرة جانفي 1919 ضريبة على الماشية وذلك بنسبة 17،0 فرنك على كل رأس غنم أو معز و 24،1 فرنك على كل رأس بقر أو بغل و 28،2 فرنك على كل جمل و 42،3 فرنك على كل حصان . ومع كل هذا سنّت سلطات الحماية بمقتضى أمر للباي صدر في 24 فيفري 1919 ضريبة خارقة للعادة على المرائب التي جمعها التجار التونسيون (مسلمون ويهود) أثناء الحرب وذلك بنسبة تتراوح بين 50٪ و 80٪ من مجموعها .

وقد أدّت هذه الزيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة في ثقل النظام الجبائي على السكّان التونسيين . ولا جرم أن تزيد هذه الحالة في حنق هؤلاء على الإستعمار وبالتالي في وعيهم الوطني .

وبجانب كل هذه العوامل الداخلية هنالك عوامل خارجية ساعدت على نموّ الوعي الوطني بين التونسيين . وهذه العوامل مرتبطة بالظرفية العالمية السائدة غداة الحرب .

## II - تأثير الظرفية العالمية غداة الحرب على الحركة الوطنية التونسية :

### ( 1 ) مبادئ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولسون :

كان للمبادئ التي أقرّها الرئيس ولسون في 8 جانفي 1918 والتي تعترف بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها ، الأثر البالغ على المثقفين التونسيين . وقد بعثت هذه المبادئ - بالرغم من كونها تقصد آنذاك خصوصا الشعوب الأوروبية الخاضعة إلى الهيمنة الألمانية أو النمساوية

تدور في تركيا والتي تندرج في نطاق الدفاع على العالم الإسلامي والنظام من أجل الحرية والاستقلال من شأنها أن تساعد على تدعيم الوعي الوطني في صلب السكان التونسيين . كما ساعدت على هذا الوعي معركة التحرير التي عرفتها مصر غداة الحرب والتي احتدت سنة 1919 .

#### ( 4 ) معركة التحرير الوطني بمصر غداة الحرب العالمية الأولى :

كان الشعب المصري يطالب إذّاك تحت قيادة سعد زغلول وطبقا لمبادئ الرئيس ولسون ، بحقه في تقرير مصيره وبالتالي بتحريره من الإستعمار البريطاني . وازدادت المعركة حدة إثر إيقاف سعد زغلول ورفاقه في 8 مارس 1919 من طرف السلطات الإستعمارية . فاضطرت حينئذ بريطانيا إلى إطلاق سراح الوطنيين المصريين والسماح لهم بالسفر إلى باريس للدفاع عن قضيتهم لدى مؤتمر الصلح . وكان لهذه الأحداث صدى كبير بالبلاد التونسية إلى درجة أن السلطات الفرنسية اتخذت الإجراءات اللازمة لكي لا يعلن عنها إلا بكامل الحذر ، وذلك حتى لا يقتدي الشعب التونسي بالنضال المصري . ورغم ذلك فقد كان لمعركة التحرير المصرية الأثر الكبير على الوعي الوطني بتونس .

وخلاصة القول فإنّ كلّ هذه الظروف الدّاخلية والعالمية التي مرّت ذكرها كانت غداة الحرب العالمية الأولى ملائمة لتدعيم الوعي الوطني في صلب السكان التونسيين وبالتالي لهيكلة الحركة الوطنية ونشوء حزب وطني جديد عرف بالحزب الحرّ التونسي ثمّ بالحزب الحرّ الدّستوري التونسي .

### III - نشوء الحزب الحرّ الدّستوري التونسي :

#### ( 1 ) حركة الشباب التونسي غداة الحرب العالمية الأولى :

لقد مرّت الحركة الوطنية التونسية خلال الحرب العالمية الأولى بفترة من الركود تعود أساسا إلى تحسين الحالة الاقتصادية

والاجتماعية بالبلاد طول هذه المدّة وبالتالي إلى فتور التناقضات التونسية الفرنسية الناجمة عن نظام الحماية .

وكانت حركة الشباب التونسي - التي عرفت إثر حادثة الترامواي وما نتج عنها من خنق لجميع الحريات الديموقراطية واستقرار الزعيم علي باش حاميها باسطنبول - قد سلكت في هذه الظروف سياسة انتهازية تتمثل في انتظار انتهاء الحرب لاستغلال الوضع مهما كانت النتيجة وسواء كان النصر حليفا للحلفاء أو للأمبراطوريات الوسط . وهكذا انحصرت نشاطها خلال هذه الفترة في التقاء أعضائها البارزين في ناديهم الكائن بشارع الكوميسيون للتداول حول مصير بلادهم على ضوء الظرفية السياسية العالمية .

وبمجرد انتهاء الحرب خرج الشباب التونسي من تحفظهم ليعطوا إلى الحركة الوطنية دفعا جديدا وذلك بتأسيس حزب سياسي جديد أطلقوا عليه اسم الحزب التونسي .

#### ( 2 ) تأسيس الحزب التونسي :

وكان هذا الحزب وليد الاجتماعات العديدة التي التأمّت بتونس العاصمة في الديار والمقاهي في ربيع 1919 لوضع برنامج ينطلق من مطالب جريدة التونسي ( Le Tunisien ) لتكييفها مع الظروف الناجمة عن الحرب العالمية . غير أنّ النزعة السائدة التي يتزعمها عبد العزيز الثعالبي قد أكّدت على وجوب سنّ دستور يضمن حقوق الأهالي وكذلك على عزمها على تعديل نظام الحماية إلى غاية تحرير البلاد . وعلى هذا الأساس تأسس الحزب التونسي الذي يضمّ إلى جانب عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي وحسن القلاّتي - علاوة على قدماء حركة الشباب التونسي - ثلاثة من المحامين والأطباء والصحافيين . فلم تكن إذن هذه المجموعة من الرطنيين منظمة جماهيرية مهيكلّة بل أنّها حركة نخبوية على غرار حوكة علي باش حاميها قبيل الحرب العالمية الأولى .

ومهما يكن من أمر فإنّ الحزب التونسي كان الوسيلة التي مكّنت الشباب التونسي من تجديد حركتهم حتى يطالبوا بتحرير بلادهم خصوصا وأن الظروف الداخلية تبدو غداة الحرب سانحة لذلك . وعلى هذا الأساس بعثوا في شهر مارس 1919 إلى رئيس الولايات المتحدة ولسون وكذلك إلى وفود مؤتمر الصلح الملتئم آنذاك بفرساي بمذكرة يطالبون فيها بتطبيق مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها على البلاد التونسية . إلا أنّ الرئيس الأمريكي اعتبر ، خلافا للمبادئ التي أعلن عنها في بداية 1918 ، أنّ المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية . كما اعترضت الحكومة الفرنسية على مشاركة تونسيين في مؤتمر فرساي .

وأمام هذا الوضع غير الحزب التونسي خطة عملة . فبدلا من تركيز نشاطه على مؤتمر الصلح سعى إلى كسب إعانة وتفهم الأحزاب اليسارية الفرنسية لتحقيق مطالبه . وفي هذا المضمار وجه نداء يرجو فيه من الإشتراكيين الفرنسيين أن يطالبوا بالحرية للشعب التونسي في نطاق عصبة الأمم . ولهذا الغرض كلّف الحزب التونسي أحمد السقّاء وعبد العزيز الثعالبي بتمثيله بباريس .

### ( 3 ) نشاط أحمد السقّاء وعبد العزيز الثعالبي بباريس :

كان أول مندوب يعيّنه الحزب التونسي بباريس في شهر أفريل 1919 هو أحمد السقّاء الذي زاول تعليمه العالي بالعاصمة الفرنسية حيث أحرز على الدكتوراه في الحقوق ، الشيء الذي أكسبه دراية بشؤون فرنسا مكّنته من عقد صلات مع الصحف والحركات اليسارية الفرنسية والتعريف بالقضية التونسية . وهكذا وجد عبد العزيز الثعالبي عند قدومه إلى باريس في شهر جويلية 1919 ، بعد اختتام مؤتمر الصلح ، الظروف سانحة للقيام باتصالات ببعض القادة الإشتراكيين كمرسال كاشان (Marcel Cachin) وبشخصيات من الحزب الراديكالي وكذلك بصحفيين وكتاب مثل أنتول فرنس (Anatole France) ويعلماء

في الإقتصاد كشارل جيد (Charles Gide) وبرئيس رابطة حقوق الإنسان فردينون بويسون (Ferdinand Buisson) الذي لم يل جهدا لمساندة القضية التونسية . وكان أحمد السقّاء يقوم بدور المترجم بين زعيم الحزب التونسي وكلّ هذه الشخصيات الفرنسية . وبفضل هذه الدعاية كسبت القضية التونسية تعاطفا لا شكّ فيه خاصة في أوساط اليسار الفرنسي حتى أنّ الحزب الإشتراكي وعد بدرسها وبعرضها أمام البرلمان . غير أنّ نشاط الثعالبي والسقّاء بالعاصمة الفرنسية قد تجلّى خصوصا من خلال « تونس الشهيدة » وهو كتاب لمؤلف غير مسمّى صدر بباريس في بداية 1920 .

### ( 4 ) كتاب « تونس الشهيدة » :

ولم يكن هذا الكتاب - خلافا للرأي الشائع - من الإنتاج الشخصي لعبد العزيز الثعالبي بل أنّه ثمرة مجهود العديد من الشباب التونسي . فكان زعيم الحركة الوطنية قد صاغه بمعية أحمد السقّاء على ضوء الدراسات التي بُعثت إليه من طرف جماعته بتونس . وبما أنّ الغاية من هذا الكتاب هي عرض القضية التونسية خصوصا على الرأي العام الفرنسي فقد حرّره بالفرنسية أحمد السقّاء إذ أنّ الثعالبي لا يتقن هذه اللغة .

ومهما يكن من أمر فإنّ أهميّة هذا الكتاب تكمن أساسا في تحليل نظام الحماية وانعكاساته الوخيمة على الشعب التونسي وكذلك في المطالب التي طرحها وخصوصا في مدى تأثيره على الحركة الوطنية التونسية . ذلك أنّه سجّل ، في لهجة يشوبها الجدل والحماس ، صورة قائمة للحالة التي نجمت عن الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية منددا باستعمار الأراضي وتدهور الصناعات المحلية وسياسة التمييز في ميدان التعليم والأجور والقروض الخ ... وإيقصاء الأهالي بما فيهم حاملي الشرائع عن المسؤوليات الإدارية وكذلك بخرق الحريات العامة وحقوق الإنسان وبصفة عامة باستغلال وقهر الشعب التونسي .

وكلّ هذا يتباين مع حالة الجالية الأوروبية التي تتمتع بجميع الحريات والحقوق حتّى أن المواطن التونسي يشعر بنفسه غريبا في بلاده وغير مرغوب فيه من طرف المستعمر الفرنسي .

ثم إن هذا الوضع المتّسم بالظلم والاستبداد والتمييز العنصري يتناقض حسب « تونس الشهيدة » مع ما عرفتّه البلاد التونسية من ديموقراطية وازدهار في فترة ما قبل الحماية . فلم يكن إذن هذا النظام الإستعماري عنصر تقدّم بالنسبة إلى الشعب التونسي بل عمل عكس ذلك على إفلاسه وإذلاله .

ولتدارك هذا الوضع عرضت « تونس الشهيدة » برنامجا يحتوي على ضمانات ضد الظلم وكلّ التّجاوزات النّاجمة عن الحماية . وتتمثّل هذه الضمانات في سنّ نظام ديموقراطي يركّز على الفصل بين السلط وتكون فيه السلطة التنفيذية المتجسّمة في الباي وحكومته مسؤولة أمام سلطة تشريعية يسهّر عليها مجلس أعلى متركّب من 60 عضوا يعيّن رئيس الدولة عشرة منهم وتنتخب البقية لمدة 4 سنوات من طرف الشعب التونسي .

وللمجلس الأعلى وحده الحق في إقرار الضرائب والميزانية والقروض العمومية والأشغال ذات المنفعة العامة .

وإلى جانب ذلك تطالب « تونس الشهيدة » بإقامة سلطة قضائية مستقلة تعهد إلى قضاة تونسيين .

والجدير بالذكر أنّ هذا النّظام السياسي قد استوحى في خطوطه العريضة من عهد الأمان الذي صدر سنة 1857 زمن محمد باي وكذلك من الدّستور الذي سنّه محمّد الصادق باي سنة 1861 \* . وكان عبد

(\*) فالمجلس الأعلى الذي ورد في تونس الشهيدة لا يختلف على المجلس الذي جاء به دستور 1861 من حيث الاسم وحتى من حيث عدد الأعضاء . إلا أن أعضاء مجلس 1861 لم يكونوا منتخبيين بل يقع تعيين عشرين منهم من طرف الباي والبقية من طرف زملائهم القدامى .

العزیز الثعالبي وجماعته يرمون من وراء ذلك إلى إسداء شرعية تاريخية على مطالبهم .

ومهما يكن من أمر فإنّ البرنامج الذي ورد في « تونس الشهيدة » هو بمثابة القطيعة مع برنامج التشريك الذي أقرّته حركة الشّباب التونسي في بداية القرن العشرين . وقد أصبح الوطنيّون التّونسيّون يعتقدون غداة الحرب العالمية الأولى أن تجربة الفرع الأهلي للمجلس الإستشاري \* هي خير دليل على أن سياسة التشريك ليست إلّا وسيلة أخرى لدعم الهيمنة الإستعمارية ومخادعة الرأى العام الأوروبي . وهم لذلك يعتبرون أنّ التّعاون مع نظام الحماية هو بمثابة الخيانة للمصالح المقدّسة للوطن .

ورغم ذلك فقد اقتضت المطالب التي طرحوها في « تونس الشهيدة » \* على تحقيق الإستقلال الذاتي للبلاد طبقا لمعاهدة 12 ماي 1881 التي تقرّ سيادة تونس الداخلية ولا تعهد لفرنسا سوى تسيير شؤونها الخارجية . وتعود هذه المرونة إلى محاباة الأحزاب اليسارية الفرنسية التي راهن عبد العزيز الثعالبي وجماعته على تأييدها للقضية التونسية خصوصا وأنّ مؤتمر الصلح قد رفض إقرار مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها بالنسبة للبلدان الغير الأوروبية . فلا جرم إذن أن يحظى كتاب « تونس الشهيدة » عند صدوره بتعاطف الأوساط الاشتراكية والليبرالية الفرنسية .

(\*) كان المجلس الاستشاري لا يشمل عند تأسيسه سنة 1896 سوى الفرنسيين ، وقد أضيف إليه سنة 1907 فرع أهلي يتركّب من 16 عضوا يختارهم المقيم العام من بين أعيان مختلف جهات البلاد بينما كان أعضاء الفرع الفرنسي وعددهم 52 ينتخبون بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الجالية الفرنسية بالايالة .

(\*) النص الكامل لمطالب «تونس الشهيدة» بملحق الوثائق .

غير أن أكبر صدى لقيته هذا الكتاب كان بتونس حيث دخل خفية ووقع توزيعه في الأوساط المثقفة التي تداولته بحماس رغم تحجيره من طرف سلطات الحماية . فعمل بذلك على تدعيم الحركة الوطنية التي ازداد عدد منخرطيها وكثرت مداخيلها . وهكذا أصبحت « تونس الشهيدة » بمثابة البيان الذي تكوّن على أساسه في شهر مارس 1920 حزب سياسي حقيقي هو الحزب الحرّ الدستوري التونسي .

##### 5 ( مبولد الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

وهذا الحزب يختلف عن الحزب التونسي الذي تمّ تأسيسه في ربيع 1919 والذي لا يمثل كما ذكرنا آنفاً سوى حركة نخوية على غرار حركة الشباب التونسي قبيل الحرب العالمية الأولى . إذ كان لا بدّ أمام تكاثر الانخراطات وتدفع الحماس الوطني من تنظيم هذا التيار في منظمة جماهيرية مهيكلية .

ثمّ انّ تغيير ميزان القوى بأوروبا بصفة عامة وبفرنسا بصفة خاصة لفائدة الأحزاب اليمينية الإستعمارية قد استوجب تعديل تكتيك الحركة الوطنية التونسية وبالتالي تأسيس حزب يتناسب مع هذا الوضع الجديد .

فمبدأ حربية الشعوب في تقرير مصيرها لم يقع تطبيقه إلاّ على البلدان الأوروبية التي كانت تخضع لهيمنة ألمانيا والنمسا . أما المقاطعات العربية للدولة العثمانية كسوريا وفلسطين والعراق فقد وقع تقسيمها إثر انهزام تركيا بين فرنسا وبريطانيا العظمى . وعلى الصعيد الفرنسي انهزمت سنة 1919 الأحزاب اليسارية — التي راهنت عليها الحركة الوطنية عادة الحرب لتحرير البلاد — في الانتخابات التشريعية . فلم يبق إذن في مثل هذه الحالة ، أمام الوطنيين التونسيين ، سوى الإعتماد على القوى الشعبية التونسية لبلوغ أهدافهم .

فهذا التغيير في ميزان القوى كان إذن بمثابة الوازع الذي دفع بعد العزيز الثعالبي \* إلى تعديل المطالب الوطنية وتأسيس حزب جماهيري قصد تحقيقها . وقد ورد هذا الخطّ الجديد في رسالة بعث بها زعيم الحركة الوطنية التونسية إلى جماعته بتونس في شهر فيفري 1920

(\*) عبد العزيز الثعالبي ( 1874 — 1944 ) . ولد بمدينة تونس في عائلة من أصل جزائري . زاول تعليمه بجامع الزيتونة . أسس سنة 1896 جريدة « سبيل الرشاد » حيث أبدى رؤية للإسلام لا تتطابق مع مفاهيم « رجال الدين » ممّا أدى إلى اختفاء هذه الصحيفة . فقام عندئذ الثعالبي برحلة إلى كلّ من تركيا ومصر والجزيرة العربية للمزيد من المعرفة . وعاد إلى تونس سنة 1902 متشبعاً بأفكار مصطفى كامل باشا زعيم الحركة الوطنية المصرية آنذاك . وفي سنة 1903 قام بزيارة الجزائر والمغرب الأقصى . وعند رجوعه إلى تونس لم يتورّع في مهاجمة « الأولياء الصالحين » ، فتحكم عليه بالسجن لمدة شهرين . ولأثر ذلك التحق بحركة الشباب التونسي حيث أسند إليه على باش حامية مسؤولية الإشراف على النشرة العربية لجريدة « التونسي » ( Le Tunisien ) . فأصبح حينئذ من أبرز عناصر حركة الشباب التونسي . وفي سنة 1911 ساهم في جمع التبرّعات لفائدة الجيوش التركية التي تخوض آنذاك حرباً ضدّ إيطاليا بطرابلس كما ساهم سنة 1912 في حادثة الترامواي ووقع إبعاده أثر ذلك عن البلاد التونسية . غير أنه عاد إلى تونس سنة 1913 عندما وقع الغاء قرار النفي . وفي العاشر من جويلية 1919 سافر إلى باريس للدفاع على القضية التونسية وأصدر سنة 1920 بমেীة أحمد السقاء كتاب « تونس الشهيدة » . فوقع إيقافه بباريس في 31 جويلية 1920 وارجع إلى تونس . وفي سنة 1921 أطلقت سلطات الحماية سراحه . وغادر تونس في شهر جويلية 1923 . فجال العالم العربي الإسلامي ولم يعد إلى بلاده إلاّ سنة 1937 . ودخل أثر ذلك في صراع مع جماعة الحزب الحرّ الدستوري الجديد . غير أنّه تقهقر . فاقصر عندئذ على العمل في دائرة « جماعات ضئيلة العدد » إلى ان توفي بتونس سنة 1944 .

وأكد فيها على إفلاس مبادئ ولسون وانهزام الأحزاب اليسارية التحررية وبالتالي على وجوب الدخول في معركة طويلة المدى ضد الإستعمار يكون الإعتماد فيها على القوى الشعبية ، مضيفا أنه ليس بالإمكان إلغاء الحماسية في مثل هذه الظروف ، ولذلك يجب التركيز في هذه المرحلة من الكفاح الوطني على المطالبة بدستور يضمن حقوق التونسيين ويمكّنهم من تسيير شؤون بلادهم باستثناء السياسة الخارجية التي تعود بالنظر ، بمقتضى معاهدة باردو ، إلى الحكومة الفرنسية .

وكل هذا يستوجب ، في نظر الثعالبى ، تنظيم الحركة الوطنية التونسية حسب أسس جديدة قادرة على تعبئة جميع الفئات الاجتماعية وذلك في إطار حزب يطاق عليه إسم الحزب الحرّ الدستوري .

وعلى ضوء هذه الرسالة عقدت ثلثة من الشباب التونسي عدّة اجتماعات بتونس لوضع برنامج مشترك يكون قاعدة لحزب سياسي يضمّ كلّ الوطنيين التونسيين : ولأثر جدال حماسي بين أنصار سياسة التشريك ودعاة التحرير وقع الإتفاق على مشروع مستوحى في خطوته العريضة من مطالب « تونس الشهيدة » . ثم بعث هذا البرنامج في رسالة بتاريخ 7 مارس 1920 إلى عبد العزيز الثعالبى الذي أعاده من باريس في الثامن عشر من نفس الشهر مشفوعا ببعض التوقيعات ، وهكذا أسّس هذا الحزب الذي عرف في بداية الأمر بالحزب الحرّ التونسي ثم اتخذ بإيعاز من الثعالبى إسم الحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي يتطابق أكثر مع مطالبه . وستكون هذه المنظمة الجديدة حافزا للحركة الوطنية التونسية التي عرفت نموا ملحوظا في العشرينيات :



عبد العزيز الثعالبى

## الفصل الثالث

### الحزب الحرّ الدستوري ونموّ الحركة الوطنية التونسية

كان لتأسيس الحزب الحرّ الدستوري الوقع الكبير على مسار الحركة الوطنية التونسية التي خرجت شيئاً فشيئاً من طورها النخبوي إلى طور جماهيري وأصبحت حركة منظّمة مهيكلة لها مبادئ وبرامج وخطّة عمل تلزم جميع أعضائها .

#### I - تنظيم الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

ويتجلّى هذا التنظيم الجديد في القانون الأساسي الذي حدّد هياكل الحزب الحرّ الدستوري وأهدافه وشروط الانتماء إليه . فبمقتضى هذا القانون الأساسي يشترط :

— في كلّ منخرط أن يكون تونسياً — مسلماً أو يهودياً — وأن يلتزم بمبادئ الحزب .

— أن تكون تونس العاصمة مركزاً للحزب الحرّ الدستوري مع إمكانية تأسيس شعب في كامل أرجاء البلاد .

— أن تسهر على إدارة هذا الحزب لجنة تنفيذيّة تتركّب من كاتب عام مشفوع بمساعدين ومن أمين مال ومساعده له ، وأن تكون هذه القيادة مسؤولّة أمام مجلس عام يضمّ زيادة على اللجنة التنفيذية عشرة ممثلين عن تونس العاصمة وإثنين عن كلّ شعبة دستورية ، ويجتمع مرتين في السنة على الأقلّ تقدير .

— وأن تكون على رأس كلّ شعبة دستورية هيئة قارة تشتمل على كاتب وكاتب مساعد وأمين مال ومساعد له .

— أن يؤدي كل تونسي يروم الإخراط في الحزب الدستوري القسم على الكتاب المقدس \* بالإلتزام بمبادئ ونظام هذه المنظمة وأن يدفع اشتراكا سنوياً قدره 12 فرنكا يسدّد حسب اقساط شهرية .

ثمّ انّ القانون الأساسي للحزب الدستوري يخوّل له قبول التبرّعات التي تسند له وكذلك اختيار صحف تونسية ناطقة بالعربية والعبرية والفرنسية لنشر مبادئه والقيام بدعايته .

وإلى جانب القانون الأساسي كان لهذا الحزب برنامج وطرق عمل .

## II — مطالب الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

### ( 1 ) الإستقلال الذاتي :

كان برنامج الحزب الحرّ الدستوري يهدف مبدئياً إلى إلغاء نظام الحماية وتحقيق الإستقلال التام للبلاد ، غير أنّ هذا الهدف صعب المنال في العشرينيات نظراً لميزان القوى والظروف السائدة بتونس وبفرنسا آنذاك . ومن أجل ذلك وقع التركيز في بداية الأمر على إرساء نظام دستوري يفسح للشعب التونسي مجال تسيير شؤونه بنفسه إذ يتركز هذا النظام على الفصل بين السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية وعلى احترام جميع الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والتعبير والإجتماع . كما يقرّ إبقاء العائلة الحسينية على رأس البلاد مع تحديد نفوذ الباى الذى ينحصر دوره في اختيار وزير أول تونسي لتشكيل حكومة من التونسيين تكون مسؤولة أمام سلطة تشريعية يسهر عليها مجلس

(\*) يكون قسم التونسي المسلم على القرآن وقسم التونسي اليهودى على التوراة .

وطني يتمّ انتخاب أعضائه من طرف المواطنين التونسيين ويقوم — علاوة على سنّ القوانين — بإقرار ومراقبة ميزانية الدولة حتّى تسخر مداخلها للمصالح العمومية التونسية دون سواها .

وينصّ كذلك هذا الدستور على سنّ مجالس جهوية بمراكز القيادات يقع انتخابها عن طريق الإقتراع العام النسبي وتساهم إلى جانب القايد في إدارة القيادة ، وكذلك على تأسيس مجالس بلدية منتخبة هي الأخرى بجميع الجهات وغرف فلاحية وتجارية بالمدن الكبرى تكون تونسية بحتة وينتخب أعضاؤها من طرف الفلاحيين والتجار التونسيين . كما تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد مع إقرار الحرية التامة لجميع اللغات الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ هذه المطالب التي ترمي إلى إرساء الإستقلال الذاتي تمثّل تراجعاً بالنسبة لبرنامج الحركة الوطنية التونسية الذي ورد في كتاب « تونس الشهيدة » . فبينما لم يقرّ هذا البرنامج تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في المجلس الأعلى الذي تتجسّم فيه السلطة التشريعية تنصّ مطالب الحزب الحرّ الدستوري على تخصيص ثلث المقاعد في المجلس الوطني للفرنسيين .

ورغم ذلك فقد وقع تعديلها في شهر جوان 1920 تحت ضغط الجناح الإصلاحى للحزب في اتجاه أكثر مرونة واعتدال . فأصبح بذلك برنامج الحركة الوطنية ولمدة عدّة سنوات ينحصر في المطالبة بإصلاحات في نطاق الحماية .

### ( 2 ) الإصلاحات في نطاق الحماية :

وتتمثّل هذه الإصلاحات في التسعة نقط التالية :

أولاً : مجلس تفاوضي مشترك بين التونسيين والفرنسيين ، يملك حقّ وضع منهاج أعماله .

ومهما يكن من أمر فإن نشاط الحركة الوطنية التونسية قد قام في العشرينيات على هذا الأساس .

### III - نشاط الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

وقد حاك الدستوريون مطالبهم في عريضة وقّعت عليها جموع غفيرة من التونسيين حتّى يبيّنوا أنّ برنامجهم لم ينبثق من فئة قليلة من الشّباب التونسي بل يعبر عن طموحات وإرادة شعب بأكمله . وفي شهر جوان 1920 قامت وفود من الوطنيين بتقديم هذه العريضة لكلّ من الباي والمقيم العام والحكومة والبرلمان الفرنسيين .

#### 1) الوفد الدستوري لدى الباي :

ويعتبر تأييد الباي للقضية الوطنية من الأهمية بمكان إذ أنّه يضمني عليها صبغة شرعية ويدحض في نفس الوقت حجة السلطات الفرنسية القائلة بأنّ فرنسا قد ضمنت بمقتضى معاهدة باردو سيادة الباي وليس إذن بوسعها الحد منها بواسطة دستور . فمن أجل ذلك أرسل الحزب الدستوري في 18 جوان 1920 وفدا يضمّ 40 عضوا إلى الباي لحمله على المطالبة بنفسه بدستور أو على الأقلّ على تأييد هذا المطلب . وفي هذا المضمّار ذكر رئيس الوفد ، الشيخ الصادق النيفر ، محمّد الناصر باي بالتقاليد الدستورية للعائلة الحسينية ورجاه أن يكون على درب أبيه محمّد باي الذي أصدر عهد الأمان سنة 1857 . فاستجاب الباي إلى رغبة الوفد الوطني وذلك تحت تأثير ابنه المنصف المعروف بتعاطفه مع الحزب الدستوري . وكان هذا التأييد دعما كبيرا للحركة الوطنية التونسية إذ لم تعد مطالبها تنبثق من حزب غير شرعي بل من أمير أقرّت معاهدات الحماية سيادته الداخلية .

كما قام الحزب الحرّ الدستوري - إلى جانب هذه المساعي - بإرسال وفد إلى فرنسا برئاسة كاتبه العام أحمد الصافي لعرض القضية التونسية على الرأي العام والبرلمان بهذا البلد .

ثانيا : حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس .

ثالثا : الفصل بين السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية .

رابعا : قبول التونسيين في جميع الوظائف العامّة إذا استوت الكفاءات .

خامسا : التساوي المطلق في المرتبات بين التونسيين والفرنسيين

سادسا : سنّ مجالس بلدية في جميع المراكز التونسية يكون انتخابها بالإقتراع العام .

سابعا : مشاركة التونسيين في ابتياع الأراضي الدولية المخصّصة للمستعمرين .

ثامنا : حرية الصحافة والإجتماع والتّجمع .

تاسعا : التعليم الإجباري العام .

وكانت الغاية من هذه المطالب القضاء على سياسة التمييز والحدّ من المظالم النّاجمة عن نظام الحماية وتوفير جميع الحقوق والضمانات التي تتمتع بها الجالية الفرنسية إلى السّكان التونسيين .

فلم يكن إذن الدستور الذي يطالب به الحزب الدستوري يتناقض مع نظام الحماية إذ يخوّل لفرنسا ومواطنيها بتونس المساهمة في تسيير شؤون البلاد الداخلية . وقد ذهبت قيادة الحزب الدستوري إلى أبعد من ذلك حينما أكّدت في توضيحها للنقطة الأولى من البرنامج على حقّ الفرنسيين في نصف أعضاء المجلس التفاوضي المشترك وذلك بالرّغم من أن الجالية الفرنسية بتونس لا تمثّل آنذاك سوى 1/35 السكان \* . وكلّ هذا يتنافى بطبيعة الحال مع الإستقلال الذاتي الذي طرحه هذا الحزب عند تأسيسه .

(\*) يقدر عدد السكان التونسيين سنة 1921 بـ 1.087.409 نسمة (1826.545 مسلمان و 48.426 يهوديا) مقابل 54.476 فرنسيا يقطنون بالبلاد التونسية .

## ( 2 ) الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية :

ويتركّب هذا الوفد الذي إلتهق بعبد العزيز الثعالبي بباريس من ثلاثة محاميين وملاكين كانوا في نفس الوقت من مشايخ الطرق الدينية . فالمحامون أحمد الصافي وصالح بلعجوزة وبشير عكاشة يمثلون الشباب التونسي المتشبع بالثقافة الفرنسية وبالمبادئ الديمقراطية الناجمة عن ثورة 1789 . أمّا الملاكين بشير البكري ومصطفى الباهي - اللذان انضمّا إلى الحركة الوطنية ليعبّرا على معارضتهما لمشروع القانون الذي يفتح للمعمّرين الفرنسيين أراضي الأحباس - فقد كانت لهما بوصفهما شيخي الزاوية البكرية والباهية حظوة لا بأس بها في الأوساط الشعبية التونسية خصوصا بمدينة تونس .

وقد نشر الوفد حال وصوله إلى باريس مذكرة ندّد فيها بالإستبداد الناجم عن نظام الحماية المذكور في نفس الوقت بتضمحيات الشعب التونسي خلال الحرب لفائدة فرنسا ومطالباً لأجل ذلك بالضمانات الدستورية التي نصّ عليها برنامج الحزب الحرّ الدستوري . كما يّين في هذه المذكرة أنّ المطالب التي يتوجّه بها إلى جميع الأحزاب السياسية بدون استثناء لا تتناقض مع وضع فرنسا بتونس إذ هي تنحصر في سنّ قوانين تضمن كرامة الإنسان التونسي طبقاً لمبادئ الثورة الفرنسية لسنة 1789 .

غير أنّ الوفد التونسي ، رغم هذه التطمينات ، قد قوبل بحذر من طرف الأوساط الرسمية الفرنسية . فهو ون وقع استقباله من طرف « لجنة الجزائر والمستعمرات وبلدان الحماية » بمجلس النواب وكذلك من طرف اللجنة الفرنسية الإسلامية التي يرأسها آنذاك زعيم الحزب الراديكالي أدوارد هريو (Edouard Herriot) ، لم يحظ بمقابلة وزير الخارجية الذي تعود الشؤون التونسية بالنظر إلى وزارته . ولم تل كل جهوده ومساعدته إلا إلى مقابلة المدير المساعد للشؤون الإفريقية بهذه الوزارة وذلك يوم 31 جويلية 1920 . واكتفى هذا الموظف

بتأكيد عزم الحكومة الفرنسية على مكافأة الفئات التونسية التي وفّرت مقاتلين لفرنسا خلال الحرب وذلك بضمان قرض يعقده الباي قصد إعطاء دفع جديد للأشغال العمومية ، وبدعم المشاريع الخيرية . كما ذكر في نهاية المقابلة أنّ الحكومة الفرنسية مستعدة للنظر في المطالب التونسية شريطة أن يمكّ التونسيون عن التظاهر والإخلال بالنظام العام .

إلا أنّ هذه التصريحات قد تلتها اجراءات صارمة ضد الوطنيين التونسيين ، ففي نفس اليوم الذي قوبل فيه الوفد التونسي بوزارة الخارجية الفرنسية وقع القبض بباريس على زعيم الحزب الحرّ الدستوري عبد العزيز الثعالبي الذي اتهم بالتآمر على أمن الدولة ثم نقل إلى تونس للمثول أمام المجلس الحربي . كما وقع توقيف الموظفين التونسيين الذين شاركوا في الوفد الدستوري لدى الباي على العمل لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر .

وأمام فشل وفده الأول واعتقال زعيمه عبد العزيز الثعالبي جنح الحزب الحرّ الدستوري إلى المزيد من المرونة والإعتدال . فبعث بفرحات بن عياد إلى باريس قصد طمأنة جميع الأحزاب السياسية الفرنسية حول نوايا الوطنيين التونسيين ومحو الانطباعات السيئة التي أثارها كتاب « تونس الشهيدة » في بعض الأوساط البرلمانية وبالتالي تهيئة المناخ السياسي المناسب إلى وفد دستوري ثان .

## ( 3 ) الوفد الدستوري الثاني لدى الحكومة الفرنسية :

وكان هذا هو المنهج الذي سلكه الوفد التونسي الثاني عند قدومه إلى باريس في أواخر 1920 لعرض التسعة مطالب الدستورية على السلط الفرنسية . فهو يتركّب من عناصر معتدلة ( 3 فلاحين وصناعي

(\*) لأن تونس ما زالت منذ واقعة الزلاّج تحت حالة الحصار .

ومحاميين \*) لا يتمتعون كلهم الحزب الحرّ الدستوري ، ومن بينهم عضو بالمجلس الإستشاري وممثل عن الطائفة اليهودية التونسية ، وذلك حتى يكون أكثر تمثيلية للشعب التونسي وأوفر حضا من الوفد الأول في كسبه ثقة الأوساط السياسية الفرنسية . ولنفس الغرض أدلى ، قبل مغادرته تونس ، بتصريح أعلن فيه عن ولاء التونسيين لفرنسا وإعجابهم بثقافتها وعن صداقتهم الخالدة لشعبها . كما أكد رئيس الوفد الطاهر بن عمار بأنّ المطالبة بدستور لا تنم عن عداء لفرنسا بل أنّ هذا الطموح هو وليد النظرة العصرية للنظم السياسية التي تشبّع بها الشباب التونسي في المدارس الفرنسية . وحتى يزيل كل لبس حول نوايا الحزب الحرّ الدستوري أقرّ الطاهر بن عمار الحتمية التاريخية للحماية الفرنسية بدعوى أنّ الموقع الجغرافي لتونس وأهميتها الإستراتيجية والإقتصادية يحتمان عليها الخضوع على كلّ حال لدولة من الدول الأوروبية العظمى .

فمثل هذه التطمينات من شأنها أن تغيّر نظرة الأوساط السياسية الفرنسية للحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي بدا لها من خلال دعاية المتفوقين كمنظمة شوفينية متطرفة معادية لفرنسا غايتها فصل البلاد التونسية عن النفوذ الفرنسي . لذلك قبل الوفد التونسي الثاني بشيء من الاعتبار من طرف السلطات الفرنسية إذ إستقبله في شهر جانفي 1921 رئيس الحكومة وأعلمه بتعيينه لمقيم عام جديد عهد له درس الوضع بتونس والقيام بالإصلاحات اللازمة . كما أكد مدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية على عزم المقيم العام الجديد لوسيان سان ( Lucien Saint ) على إجراء الإصلاحات التي تحتمها مشاركة التونسيين في الحرب العالمية والمبادئ التي

(\*) يتركب الوفد الثاني من 3 فلاحين وهم الطاهر بن عمار وفرحات بن عباد وحمودة المستيري ومن عبد الرحمان لزّام الصنّاعى ونائب بنزرت في المجلس الاستشاري ومن محامين وهما حسونة العياشي والي زراح .

أعلن عنها مؤتمر الصلح والحركة التي برزت في العالم العربي وخصوصا بمصر وسوريا ، وذلك مرحليا وبكلّ تبصّر . غير أنّ هذا المسؤول الفرنسي حصر الإصلاحات في إعادة تنظيم المجلس الإستشاري ونشر التعليم العمومي والنظر في نظام الأراضي وفتح الوظيفة العمومية للعناصر المثقفة من الأهالي ، فهو لم يتعرّض إذن إلى مسؤولية الحكومة التونسية أمام مجلس تفاوضي والفصل بين السلط وحرية الصحافة والإجتماع والتجمّع أي إلى المطالبات الوطنية الأساسية التي ترمي إلى توفير ضمانات دستورية للشعب التونسي تحميه من التجاوزات الناجمة عن نظام الحماية . ورغم كل ذلك فقد عبّر مدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية عن تفهّم الحكومة الفرنسية التي فوّضت الأمر إلى المقيم العام الجديد للنظر في المطالبات التونسية وتحديد الإصلاحات التي يجب إجراؤها .

إلا أنّ لوسيان سان رفض قطعاً وبكلّ وضوح النقطتين الأولى من برنامج الحزب الدستوري المتعلقة بسن مجلس تفاوضي وحكومة مسؤولة أمامه ، مؤكداً أنّ الحكومة الفرنسية ، رغم استعدادها لانتهاج سياسة إصلاحية بتونس ، لا تقبل البتّة ، أن يكون لهذا البلد دستور ينصّ على تأسيس برلمان منتخب وحكومة مسؤولة أمامه لأنّ ذلك يتناقض مع مبدأ الحماية . وفي هذه الحالة فقد برنامج الحزب جوهره ودخل الوطنيون التونسيون في معركة ضدّ هذه السياسة جندوا لها أكثر ما يمكن من الأنصار داخل البلاد وخارجها خالقين بذلك الظروف السانحة لإشعاع منظماتهم .

#### IV - إشعاع الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

##### 1) اتساع نفوذه داخل البلاد التونسية :

ولهذا الغرض قام الحزب الحرّ الدستوري بحملة صحفية لتحسيس الرأي العام التونسي وكسب الأنصار للقضية الوطنية . وقد اعتمد على

الصحافة التونسية الناطقة بالعربية التي برزت في ربيع 1920 بعد اختفاء دام قرابة العشر سنوات \* والتي بلغ عددها العشرين سنة 1920 والثلاثين سنة 1921 . فساهمت جل هذه الصحف التي تمت بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الحزب الدستوري في تعبئة الرأي العام لفائدة المطالب الوطنية . وبلغ تأثيرها إلى الفئات الأمية التي تستمع خلال الاجتماعات وحتى في المقاهي إلى تعاليق المثقفين على فصولها . ولا جرم إذن أن تهتئ الصحف العربية المناخ الملائم لتجذير الحزب الدستوري في غالب الجهات التونسية . فأصبح له شعب داخل البلاد بلغت سنة 1924 حسب تقارير الحماية نفسها سبعين شعبة تعد 45 ألف منخرطاً وذلك دون اعتبار كل الإنصار الذين لا يعلنون عن رأيهم بصفة مباشرة والذين يفوق عددهم بكثير الأعضاء المسجلين .

وقد سهرت على هذه التعبئة لجنة تنفيذية وقع تعيينها يوم 29 ماي 1921 إثر إطلاق سراح الثعالبي ، \* تتركب من 24 عضواً جلهم من تونس العاصمة التي لعبت في العشرينيات الدور القيادي للحركة الوطنية التونسية .

وتجدر هنا الإشارة إلى أن قيادة الحزب الحرّ الدستوري وإن كان غالب أعضائها من الفئات الميسورة ( فلاحون وتجّار ومحامون ) فهي تضم عناصر محدودة المداهيل \* . ولم تكن كذلك هذه القيادة

(\*) لقد وقع تحجير جميع الصحف العربية باستثناء جريدة الزهرة اثر واقعة الزلاّج في نوفمبر 1911 .

(\*) لقد تم إطلاق سراح الثعالبي بمقتضى قانون العفو التشريعي العام الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي في 29 أفريل 1921 ثم وقع تطبيقه بالبلاد التونسية .

(\*) مثل الثعالبي واحمد توفيق المدني اللذان تفرغا للعمل السياسي ومحمد الرياحي الذي كان كاتباً بجمعية الاوقاف ومحمد الجعايبي وسليمان الجدوى والطبيب ابن عيسى الذين كانوا الى جانب نشاطهم الصحفي يتعاطون تباعا مهن الخياطة والعطارة والسكافة .

— خلافا للرأي الشائع — تتركب من عناصر رجعية سلفية وبالتالي غير متفتحة بل كان من بين أعضائها محامون تخرجوا من الجامعات الفرنسية ، وحتى عناصرها الزيتونية كعبد العزيز الثعالبي فهي عصرية متفتحة للعالم الحديث على غرار الإصلاحيين التونسيين الذين طبعوا التيارات السياسية بتونس منذ خمسينيات القرن التاسع عشر . كما أن قاعدة الحزب الدستوري لا تنحصر في بورجوازية العاصمة بل تشمل جميع الفئات الاجتماعية ومختلف الجهات التونسية . إذ قيام هذا الحزب منذ شهر سبتمبر 1921 بإرساء شعب في جميع أنحاء البلاد وخصوصاً بجهات الساحل والقيروان وصفاقس وقابس وباجة وماطر وبنزرت وكذلك في الأحياء الشعبية لمدينة تونس كباب سويقة والحلفاوين وغيرها ، فكان جل أعضائه ينتمون إذن إلى الطبقات الشعبية والمتوسطة ، ففي الساحل مثلاً كان الحزب الدستوري يعتمد بالخصوص على صغار الفلاحين والحرفيين الذين يمثلون أغلبية السّكان في هذه الجهة .

ومهما يكن من أمر فإن الحركة الوطنية التونسية خرجت في العشرينيات من طورها النخبوي لتصبح حركة جماهيرية يشمل تأثيرها جل البلاد .

وعلاوة على ذلك فقد عمل الحزب الحرّ الدستوري ، للمزيد من الضغوط على السلطات الفرنسية ، على كسب أنصار في الخارج وخصوصاً في الأوساط السياسية بفرنسا .

## ( 2 ) اتساع حظوته بفرنسا :

لقد تركزت الحملة التي قام بها الحزب الحرّ الدستوري بباريس على دحض حجّة السلطات الفرنسية حول تنافض الدستور مع نظام الحماية ، فاستطاع ممثلها بالعاصمة الفرنسية فرحات بن عياد الحصول في شهر جويلية 1921 من جوزيف برتليمي ( Joseph Barthélémy ) أستاذ القانون الدستوري بجامعة باريس وأندري فايس ( André Weiss ) أستاذ القانون الدولي العام بنفس الجامعة والرئيس المساعد بالمحكمة

الدولية بسلاهي ( La Haye ) والمستشار القانوني بوزارة الخارجية الفرنسية ، على فتوى مفادها أن الدستور لا يتنافى مع نظام الحماية ، إذ أن هذا النظام وإن حدّ من السيادة الخارجية للبلاد التونسية فهو يقرّ سيادتها الداخلية ويخوّل إذن للباي العمل بدستور 1961 الذي بقي ، من الناحية القانونية ، رغم تعليقه سنة 1864 ، نافذ المفعول . وهذه الفتوى من شأنها أن تدعّم الوضع القانوني للقضية التونسية وتكسبها المزيد من الأنصار وخصوصا بالبرلمان الفرنسي حيث قبل العديد من النواب أن يكون لسكّان الإيالة الحقّ في مراقبة الميزانية وكلّ جوانب السياسة الداخلية التي تنعكس عليها وذلك عن طريق ممثلين يقع انتخابهم . وما دام قرض الـ 225 مليون فرنك الذي يخوّل القانون الفرنسي المؤرّخ في 31 جويلية 1920 للباي بعقده ، ينعكس على الميزانية التونسية ، فقد اقترح فرحات بن عياد على بعض البرلمانيين أن يتمّ ارساء دستور بتونس قبل إصداره . وفي هذا المضمار قدّم 26 نائبا فرنسيا في 2 فيفري 1922 مشروع قرار يقضي بتأجيل عقد القرض التونسي إلى حين تسنّ الحكومة الفرنسية ، باتفاق مع الباي ، دستورا يقرّ تأسيس مجلس تفاوضي منتخب ينظر في الميزانية التونسية ، وحكومة مسؤولة أمامه مع مراعاة مبدأ الفصل بين السلط .

كل هذا من شأنه أن يزيد الحزب الحر الدستوري قوّة . ممّا أدّى إلى ردود فعل من طرف سلطات الحماية قصد إضعافه .

## ٧ - ردّ فعل سلطات الحماية لإحباط عمل الحزب الدستوري :

وتتمثّل ردود الفعل هذه خصوصا في الحدّ من حريّة الصحافة وتشجيع الوطنيين المعتدلين على الإنشقاق على جماعة الثعالب والمضّيّ قدما في تكوين حزبهم الإصلاحي وذلك حتى تنقسم الحركة الوطنية التونسية .

## ١ ( الحدّ من حريّة الصحافة :

كان قانون الصحافة في بداية 1922 متساهلا حتّى مع الجرائد الناطقة بالعربية والعبرية . ذلك أنّه وإن كان يخوّل للوزير الأول - باتفاق مع المقيم العام - منعها من الصدور ، فإنّه يكفي لـ كلّ جريدة وقع تعطيلها أن تغيّر اسمها لتبرز من جديد . وفي 4 جانفي 1922 سنّت سلطات الحماية قانونا آخر يلزم صاحب كلّ صحيفة جديدة إبلاغ السلط كتابيا وعدم إصدارها مادام لم يتحصّل على موافقة الدوائر المختصة .

وزيادة على هذه الإجراءات التي تحدّ من الدّعاية الدستورية فقد حرّضت سلطات الحماية على انقسام الحزب الحرّ الدستوري ، وذلك بتشجيع نزعتهم المعتدلة على الإنشقاق على النزعة المتطرّفة .

## ٢ ( تأسيس الحزب الإصلاحي وإنشقاق الحزب الحرّ الدستوري :

كانت النزعة المعتدلة التي برزت بين أعيان قرية سيدي بوسعيد بضاحية العاصمة ، إثر فشل الوفد الدستوري الأول واعتقال عبد العزيز الثعالبي ، تعتبر أن مطالب الحزب الدستوري مشطّة لا سبيل إلى تحقيقها وأنّه بإمكان الحركة الوطنية التونسية الحصول على إصلاحات لفائدة الشعب التونسي إذا تجنّبت التّطرّف واتسمت بالإعتدال . وقد تمّ الإنشقاق عندما انضمّ إليها المحامان حسن القلائي ومحمد نعمان لتأسيس حزب جديد عرف بالحزب الإصلاحي بدعوى أن قيادة الحزب الدستوري عاجزة عن تكييف مطالبها مع الظروف الراهنة وأنّ النقطتين الأولى لبرنامجها المتعلّقتين بـ سن برلمان وحكومة مسؤولة أمامه غير واقعيّتين في مثل هذه الظروف . فلا جرم إذن أن تحظى هذه النزعة التي تتماشى آنذاك مطالبها مع مواقف السلطات الفرنسية ، بتشجيع المقيم العام الذي يرمي من وراء ذلك إلى إرساء حزب منافس للحزب الدستوري حتى لا ينفرد هذا الأخير بتمثيل الشعب التونسي والدّفاع عنه . غير أن الحزب الإصلاحي الذي يتنافى برنامجه مع طموحات الشعب

بقي - بالرغم من كل التشجيعات - منحصرا في زمرة من المثقفين ليس لها تأثير يذكر على الرأي العام ، وهو لذلك لم يدم طويلا إذ كان في شهر مارس 1922 ، حسب لوسيان سان نفسه ، على وشك الإنهيار .

فلم يحدّ إذن وجود هذه المنظمة من حظوة الحزب الدستوري الذي مكث في نهاية الأمر الممثل الوحيد للشعب التونسي والذي كان يعمل على حمل الباي إلى تبني برنامجه وطرح قضية النظام الدستوري على رئيس الجمهورية الفرنسية ألكسندر ملران ( Alexandre Millerand ) عند زيارته لتونس في أواخر أبريل 1922 . ولإحباط هذا المشروع لجأت سلطات الحماية إلى إحداث الشقة بين الحزب الحر الدستوري ومحمد الناصر باي . غير أن هذه المناورة قد أسفرت في شهر أبريل 1922 على أزمة سياسية زادت ، على الأقل في بداية الأمر ، في حدة الحركة الوطنية التونسية .

## VI - أزمة أبريل 1922 واحتداد الحركة الوطنية التونسية :

وقد اندلعت هذه الأزمة إثر حديث أجراه الملاحق الصحافي لدى المقيم العام قستون دي ميزيار ( Gaston de Maizières ) مع محمد الناصر باي ، صدر يوم 22 مارس 1922 بجريدة « لبتسي جورنال » ( Le Petit Journal ) الباريسية تحت عنوان « مقابلة مع جلالة باي تونس ، الشيوعية والحزب الدستوري بالإيالة » ، وبرز فيه عداء العاهل التونسي للشيوخيين فحسب بل كذلك للدستوريين . فهو حسب هذا الحديث يرفض المطالب الدستورية المتعلقة بسنّ مجلس تفاوضي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه لتناقضها مع نظام الحماية ويعارض فكرة النظام الدستوري معتبرا أن البلاد التونسية في حاجة إلى بعض الإصلاحات لا غير . بعبارة أوضح فإنّ محمد الناصر باي يدين في هذا الحديث الحزب الحرّ الدستوري ويتبنّى موقف السلطات الفرنسية تجاه برنامجه .

وما أن علم الباي بفحوى التصريح الذي نسب إليه حتّى ثار ثائره وقرّر التخلّي عن العرش احتجاجا على استغلال قاستون دي ميزيار جهله للغة الفرنسية لتشويه أفكاره وفقا لمشيشة المقيم العام .

فعمّ عند انتشار هذا الخبر التأثير في الأوساط التونسية وأعلنت اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري - لإحباط مؤامرة المقيم العام - مساندة منظماتهم للباي ورفض الشعب التونسي لتخليه عن العرش . ولهذا الغرض وقع في الخامس من أبريل إضراب عام بمدينة تونس مشفوعا بمظاهرات للإحتجاج على المكيدة التي دبّرتها السلطات الإستعمارية قصد مقاومة الشعب باسم الباي . وأنطلقت مسيرة شعبية من العاصمة في اتجاه قصر المرسى تعبيرا عن تعلق الشعب التونسي بعاهله . ممّا زاد في إلزام محمد الناصر بالقضية الوطنية . كما دفع هذا الحماس بتعهّد أمراء العائلة الحسينية بعدم قبول خلافته على العرش مادام على قيد الحياة .

وأمام هذا الوضع تدخل المقيم العام لدى الباي لحمله على امضاء بلاغ يعلن فيه عن تمسّكه بعرش أجداده وعن ثقته في فرنسا لنوفير أسباب السعادة لرعيّته طبقا للمعاهدات التي تربط العائلة الحسينية بالبلاد الفرنسية . فقبل محمد الناصر تحت الضغط إمضاء البلاغ ، غير أنّه استطاع مقابل ذلك أن يبلّغ إلى السلطات الفرنسية وثيقة تحتوي على 18 مطلباً سلّمها إلى المترجم إثر انتهاء مقابلاته مع المقيم العام . \*

وكانت هذه المطالب التي وقع عليها إلى جانب محمد الناصر وليّ العهد وبقية الأمراء الحسينيين ، أكثر تطرّفا من برنامج الحزب الحرّ الدستوري إذ أنّها تحقّق في حالة تطبيقها على أقلّ تقدير الإستقلال

(\*) لقد رفض المقيم العام قبول شروط الباي غير انه وافق على تسليم الوثيقة الى المترجم .

الذاتي للبلاد التونسية . وهي تتضمن 18 بندا وردت في الوثيقة الأصلية كما يلي :

— الفصل الأول : مجلس تشريعي بالإنتخاب العام وموافقة سيدنا عليه .

— الفصل الثاني : حكومة مسؤولة ( أي الوزراء التونسيون ومستشاروهم ) .

— الفصل الثالث : الباي ينتخب رئيس الوزراء وهذا الأخير يشكلّ وزارته حسب تقليد الدول العظام .

— الفصل الرابع : الوزراء كلّهم تونسيون مع مستشاريهم وتلغى لفظة إدارة وتعوّض بلفظة وزارة .

— الفصل الخامس : يفتح المجلس التشريعي بحضور الباى في كلّ مرة وعند مغيبه لعذر له أن ينيب من يشاء .

— الفصل السادس : للوزير الأكبر رئاسة مجلس الوزراء وللحاضرة العلية جمع المجلس عند اللزوم .

— الفصل السابع : توزيع القروض بصفة عادلة ( أى منفعة مال القرض بصورة متساوية ) بين التونسيين .

— الفصل الثامن : إبطال شراء الأراضي من مال الحكومة التونسية بفضل الإستعمار .

— الفصل التاسع : إبطال أمر التجنيس على التونسيين مطلقا سواء خدموا بالجندية أم لا .

— الفصل العاشر : العساكر التونسية لا ترفع إلا رايتها .

— الفصل الحادي عشر : احترام كافة الأحباس الخاصة والعامة .

— الفصل الثاني عشر : التعليم يكون إجباريا .

— الفصل الثالث عشر : إحداث كليات بالمملكة التونسية وإرسال من أحرز من التلامذة على الشهادات العليا إلى الخارج لإتمام واقتناء العلوم العصرية .

— الفصل الرابع عشر : احترام الهيئة الشرعية والعدلية مع التعليم التام .

— الفصل الخامس عشر : تشجيع الحكومة للأهالي في المشاريع كالزراعة والتجارة وغيرها .

— الفصل السادس عشر : تطبيق القانون الفرنسي في حرية الصحافة والمجتمعات .

— الفصل السابع عشر : الإعتناء بأفراد العائلة الملوكة ماديا وأدبيا .

— الفصل الثامن عشر : إسناد شؤون العائلة لحضرنا العلية خاصة . \*

وهذه المطالب لا تدرج ، خلافا لبرنامج الحزب الحرّ الدستوري ، في نطاق نظام الحماية بل في إطار دولة مستقلة . فهي لم تقرّ مشاركة الفرنسيين لا في المجلس التشريعي ولا في الحكومة التونسية المسؤولة أمامه ، كما لم تقع المطالبة بقبول التونسيين في الوظائف العامة والتساوي في المرتبات بينهم وبين الفرنسيين ومشاركتهم في ابتياع الأراضي الدولية لأن طرح مثل هذه القضايا يعني قبول نظام الحماية . ثم إنّ برنامج الباى وإن لم يتعرض إلى السيادة الخارجية للبلاد فهو لم ينشر كذلك إلى المعاهدات التي تقرر النفوذ الفرنسي بالبلاد التونسية .

فلا جرم إذن أن يشير هذا البرنامج مخاوف المقيم العام الذي انتقل في 15 أفريل 1922 إلى قصر المرسي ليبلغ بكلّ صرامة محمد الناصر بأنّه أساء بسلوكه إلى فرنسا وبأنّ ذلك قد يعرضه إلى الخلع عن عرشه ونفيه خارج الإيالة .

وأمام هذا التهديد عدل الباى عن مطالبه واعترف بأنّه لم يقع ابلاغها بصفة رسمية إلى سلطات الحماية ، كما اعتذر لدى المقيم العام لما لحقه من تقصير في القصر الملكي ووعد بمعاينة أبنائه الأربعة

(\*) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية . تونس مجلد 77 بيان معالي الباى وسائر العائلة الملكية حسب امضاءاتهم أسفل هذا الكتب - أفريل 1922 .

على ذلك . وفي 19 أفريل 1922 قبل محمد الناصر التوقيع على بيان بحث فيه الأهالي على حسن استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية عند قدومه إلى تونس . ثم أعلم الحزب الحرّ الدستوري بهذا البيان قبل الإعلان عنه رسميا من طرف الإقامة العامة مضيفا بأن مطالبه حظيت بقبول الحكومة الفرنسية وبأنه سيتمّ تنفيذها إثر الزيارة التي سيقوم بها رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس في أواخر أفريل وبداية ماي 1922 .

كلّ هذا يتنافى في حقيقة الأمر مع سياسة السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية ، إلاّ أنّه لا يستبعد أن يكون المقيم العام قد خادع محمد الناصر ومن ورائه الوطنيين التونسيين لتلافي الإضطرابات والبلبلّة خلال زيارة رئيس الدولة الفرنسية . وهو لذلك لم يكذبّ البلاغ الذي دعا فيه الحزب الحرّ الدستوري الأهالي لحسن استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية والذي ينصّ عن قبول فرنسا لمطالب جلالته الباي .

وهكذا وقرّر لوسيان سان المناخ السياسي الملائم للزيارة التي قام بها الكسندر ملّران إلى تونس من 27 أفريل إلى 6 ماي 1922 حيث استقبله الأهالي بالعاصمة وعدّة مدن أخرى كسوسة وصفاقس والقيروان وبنزرت وجزيرة جربة بحفاوة بالغة رأى فيها تعبيراً عن تعلق التونسيين بنظام الحماية وعن مناهضتهم للحزب الدستوري ، ممّا جعله يؤكّد في نهاية الزيارة أنّ النفوذ الفرنسي سيبقى قائم الذات بتونس إلى الأبد . وبهذه الصّفة خرج المقيم العام منتصرا من أزمة أفريل بينما شعر الوطنيون التونسيون بخيبة الأمل والإهانة عندما تفتّطوا لخداع السلطات الفرنسية لهم وليّهم . وكان ذلك بمثابة التقهقر للحركة الوطنية التونسية .

## VII - تقهقر الحركة الوطنية التونسية غداة أزمة أفريل 1922 :

كانت أزمة أفريل أبرز تعبير على احتداد الحركة الوطنية التونسية الذي يعود إلى تردّي الوضع الإقتصادي والاجتماعي من جراء التضخّم

المالي الذي تفاقم سنة 1922 وبالتالي إلى تدهور المقدرة الشرائية للأهالي وكذلك للباي وبقيّة أمراء العائلة الحسينيّة . كما كان لإعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر في أواخر فيفري 1922 الأثر الكبير على الوعي الوطني بالبلاد التونسية ومن ثمّ على اندلاع هذه الأزمة التي مكّنت في بداية الأمر الحزب الحرّ الدستوري من كسب العديد من الأنصار .

غير أنّ خاتمتهما عادت بالوبال على الحركة الوطنية التونسية ، إذ خابت آمال الوطنيين التي بعثتها فيهم مطالب محمد الناصر باي ووهنت عزائم القادة الدستوريين الذين ذهبوا ضحيّة خداع المقيم العام فاقدين بذلك القدر الكبير من تأثيرهم ومصدقيتهم لدى الرأى العام . فاستغلّت حينئذ السلطات الفرنسية هذا الوضع لعزل الحزب الحرّ الدستوري عن الأوساط الليبرالية الفرنسية وذلك بتحميله مسؤولية أزمة أفريل وإبرازه كعدوّ لدود لفرنسا يعمل باتّفاق مع الشيوعيين على إجلائها عن البلاد التونسية . ممّا جعل الستة والعشرين نائبا يسحبون مشروع القرار الذي قدّموه إلى مجلس النواب الفرنسي في بداية فيفري 1922 والذي يقرّ تأسيس مجلس تفاوضي منتخب بتونس وحكومة مسؤولة أمامه . وفي الخامس من شهر جويلية 1922 اقترحوا مشروعا جديدا يؤكّد على عزم فرنسا على الإبقاء على نفوذها وحقوقها بتونس مهما كانت الظروف وعلى تشجيع صغار ومتوسّطي المعمرين عوضا عن كبار المعمرين المتغيّبين الذين يستثمرون المساحات الشاسعة . وقد حظي هذا المشروع الذي لم يشر إلى الضمانات الدستورية للتونسيين بمصادقة الأغلبية الساحقة لمجلس النواب مبرهنا بذلك عن تخليّ النواب الليبراليين عن الحزب الدستوري لفائدة خصومه من المتفوقين .

كما عملت السلطات الفرنسية للمرّة الثانية على بعث الإنشقاق والبلبلّة في صفوف الحزب الدستوري وذلك قصد عزل قادته على الساحة السياسية التونسية والتشكيك في نزاهتهم . فأوعزت إلى فرحات بن عيا دبتأسيس حزب جديد أطلق عليه لاسم « الحزب الدّستوري المستقل » .

وكان فرحات بن عياد الذي مثل قبل ذلك الحزب الدستوري في باريس بكلّ جدارة قد تنكّر له للحصول على مكانة مرموقة في نطاق الحماية تمكّنه من استرجاع الثروة والحظوة التي كانت تتمتع بها عائلته . غير أنّ حزبه وان بعث الرّيب في نزاهة الثعالبي وجماعته لدى الوطنيين بالعاصمة فلم يكن له صدى يذكر داخل البلاد \* .

ومهما يكن من أمر فقد ساهم فرحات بن عياد لمدة سنتين في إضعاف الحزب الدستوري والخطّ من شأن زعمائه على الأقل بمدينة تونس . ثم زادت السلطات الفرنسية في عزلتهم وذلك بجلب العناصر المعتدلة من الوطنيين بواسطة اصلاحات صدرت في شهر جويلية 1922 .

فالأوّل مرّة منذ انتصاب الحماية يتمّ وضع مجالس منتخبة ولو بصفة غير مباشرة على الصعيد المحلي والجهوي والقومي ، وهي تباعا مجالس القيادات ومجالس الجهات والمجلس الكبير . كما ألغيت خطة الكاتب العام للحكومة التونسية التي تتمثل أساسا في مراقبة الوزراء التونسيين . غير أنّ كلّ هذا لم يغيّر من طبيعة نظام الحماية ولم يحدّ من نفوذ فرنسا بالبلاد التونسية . فلم تكن الانتخابات لهذه المجالس بالديموقراطية إذ أنّها تنحصر في أعيان المناطق الريفية مزينة بذلك - علاوة على الفئات الفقيرة - كلّ التونسيين القاطنين في المناطق البلدية وجميع المثقفين أيّ كان مقرّ سكنهم . ثم إنّه باستثناء مجالس القيادات حيث كان كلّ الأعضاء من التونسيين فإنّ الأغلبية بالمجالس الجهوية والمجلس الكبير تعود إلى الفرنسيين \* .

(\*) وقد تلاشى الحزب الدستوري المستقل منذ 1924 واطمحل تماما عندما عهد المقيم العام بخطة وزير للعدل لفرحات بن عياد .

(\*) فكانت الخمسة مجالس الجهوية التي تم تأسيسها سنة 1922 تضمّن على 62 فرنسيا و 57 تونسيا . ثم ان المجلس الكبير ينقسم الى قسمين : قسم فرنسي يتركب من 44 عضوا وقسم تونسي يعد 18 عضوا .

كما أنّ صلاحيات هذه المجالس تنحصر في القضايا الاقتصادية وفي الميزانية دون الشؤون السياسية والتشريعية والدستورية . وهي علاوة على ذلك إستشارية بحتة ولا تحدّ إذن من الهيمنة الفرنسية على تونس خصوصا وأن الكاتب العام قد وقع تعويضه بمديرين فرنسيين تتمثل خطتهما كذلك في مراقبة الوزراء التونسيين \* . ورغم كلّ ذلك فقد حظيت اصلاحات جويلية 1922 بمسندة الحزب الإصلاحي والحزب الدستوري المستقل وكذلك بتأييد عناصر أخرى مثل الطاهر بن عمار ومحمد شنيق وغيرهم من الدستوريين الذين ترشّحوا إلى عضوية المجالس الجديدة متخلّين بذلك عن الحزب الحرّ الدستوري الذي نادى بمقاطعة هذه الهياكل الإستعمارية .

كما استغلّ المقيم العام الوضع للحدّ من دعاية الحزب الدستوري وذلك بكسب العديد من الصحف كالوزير والمنير والمبشر التي انضمّ مديروها إلى فرحات بن عياد وكذلك الصواب والإتحاد التي تخلّت هي الأخرى عن القيادة الدستورية . فلم يبق إلى جانبها في شهر جويلية 1923 سوى ثلاث جرائد وهي الأمانة وموشد الأمانة وصحيفة العصر الجديد التي تصدر بمدينة صفاقس . وكلّ هذا من شأنه أن يحدّ من تأثير الحزب الدستوري ومن حظوته بين الأهالي .

وزيادة على ذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى استنزاف موارد الحزب الدستوري ، فأصدرت من أجل ذلك في الثامن من ماي 1922 قانونا يمنع جمع التبرّعات دون موافقة الحكومة وبعثت بأوامر إلى المراقبين المدنيين تدعوهم فيها إلى السّهر على تطبيقه في جميع الجهات . فنضبت إثر ذلك موارد الحزب الدستوري الذي أصبح يتخبط في أزمة مالية من شأنها أن تعطلّ نشاطه .

ثمّ إن وفاة محمد الناصر باي في العاشر من شهر جويلية 1922 قد حرم الحزب من سند لا يستهان به خصوصا وأنّ الباي الجديد محمد

(\*) وهذان المديران هما كذلك عضوان في صلب الحكومة التونسية .

## VIII - نموّ الحركة الوطنية التونسية سنة 1924 :

فبعد فترة من الخمسول استعاد الوطنيون التونسيون نشاطهم فكشّفوا من الدعاية التي شملت غالب جهات البلاد وجميع الفئات الاجتماعية بما في ذلك صغار الفلاحين والشغاليين . وبذلك خرج الحزب الدستوري من تحفظه واحتدّت لهجة صحافته في نقدها للسياسة الاستعمارية . ويعود هذا النشاط الوطني إلى عدّة عوامل من بينها سنّ قانون جديد في شهر ديسمبر 1923 يسهّل للتونسيين الحصول على الجنسية الفرنسية وتردّي الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد سنة 1924 وصعود كتلة اليسار إلى الحكم بفرنسا .

فقد استغلّ الحزب الحرّ الدستوري قانون 20 ديسمبر 1923 حول التجنيس مؤكداً خطره على الشخصية التونسية والدين الإسلامي لإثارة الرأي العام ضده واسترجاع حظوته لدى السكّان .

وهذا القانون يندرج في حقيقة الأمر في نطاق الصراع الإيطالي الفرنسي بتونس وسهر فرنسا على تنمية جالياتها بهذا البلد حتى تفوق كمّيّا الجالية الإيطالية \* ، وهو لذلك يوفرّ بعض التسهيلات للأوروبيين القاطنين بالإيالة وكذلك للتونسيين للحصول على الجنسية الفرنسية . وبهذه الصفة فإنّ تطبيقه يزيد في دعم نظام الحماية وبالتالي في الضغط على الحركة الوطنية التونسية خصوصاً وأنه يهدف القشة المثقفة من الأهالي \* مثل الموظفين الذين قد يغريهم الثأث الاستعماري وكل الإمتيازات المرتبطة بالجنسية الفرنسية .

فلا جرم إذن أن يقوم الحزب الحرّ الدستوري منذ شهر أوت 1923 بحملة ضد مشروع هذا القانون الذي يمثّل استفزازاً للمشاعر الوطنية والدينية للسكّان . فهو في نظره يهدف إلى ذوبان الشخصية التونسية

(\*) كانت البلاد التونسية تعد سنة 1921 ، 84799 إيطاليا مقابلاً 540476 فرنسياً .

(\*) فهذا القانون يفتح الجنسية الفرنسية للتونسيين المتحصّلين على أقل تقدير على الباكلوريا أو على شهادة مساوية لها .

الحبيب قد التزم لدى سلطات الحماية قبل تولّيه العرش برفض كل علاقة مع الوطنيين .

كما أنّ لسفر عبد العزيز الثعالبي إلى الشرق الوقع الكبير على الوطنيين التونسيين . فقد غادر زعيم الحركة الوطنية التونسية بلاده في 26 جويلية 1923 وذلك تحت ضغط المقيم العام الذي استغلّ الحالة التي عليها الحزب الدستوري لحثّه على السّفر قبل أن يعرضه نشاطه الوطني إلى عقوبات عدلية أو إدارية ، وكانت الغاية من وراء ذلك حرمان هذا الحزب من زعيم بقي له - رغم كل الدعاية والإشاعات المغرضة - القدر الكافي من الحظوة والإعتبار لدى العديد من التونسيين ، وذلك لإحباط الحركة الوطنية التونسية وتوفير الهدوء والسكينة بالإيالة .

وتأثّر الحزب الدستوري كذلك من تحسّن حالة الأهالي الاقتصادية والاجتماعية سنة 1923 . إذ تضاعفت محاصيل الزراعة بالبلاد التونسية خلال هذه السنة بالنسبة للسنة السابقة \* ، وانعكس ذلك على القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات المحلية والتجارة بفضل اتساع السوق الداخلية الناتج عن نموّ الطاقة الشرائية لسكان الرّيف . وهذه الظروف سانحة لركود التناقضات الناجمة عن نظام الحماية وبالتالي لفتور الحركة الوطنية . فكلّما تحسّن الوضع وتوفّرت أسباب الرّزق إلّا وأنشغل الناس بأعمالهم وتعدّرت حيثث على الأحزاب الوطنية تعبئتهم ضدّ الإستعمار .

غير أنّ هذه الظروف قد تغيّرت بعد فترة وجيزة لفائدة الحزب الحرّ الدستوري الذي استغلّ الوضع الجديد ليكشف من نشاطه ويفرض نفسه سنة 1924 - رغم غياب زعيمه عبد العزيز الثعالبي - على الساحة السياسية .

(\*) لقد مر حسب الاحصائيات الرسمية محصول القمح بين 1922 و 1923 من مليون قنطار إلى 2070000 قنطار . أما محصول الشعير فقد مر في نفس الفترة من 400000 قنطار إلى 2050000 قنطار .

وطمس الدين الإسلامي إذ أن كل من تنكّر لجنسيته تنكر لدينه وأصبح في نهاية الأمر « كافرا » . وقد مكّنت هذه الحملة الحزب الدستوري بالرغم من امتناع رجال الدين عن اتخاذ موقف حول قضية التجنس - من إيقاف الحركة الوطنية التونسية وفرضها من جديد على الساحة السياسية .

وكانت ، فضلا عن ذلك ، الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة بتونس سنة 1924 سانحة لتعبئة الأهالي ضد النظام الاستعماري ، إذ أن الوضع المادي لجل الأهالي قد تدهور خلال هذه السنة من جراء الجفاف الذي الحق أضرارا جسيمة في تربية الماشية والزراعة التي انخفض مردودها بالنسبة للسنة السابقة \* ، ممّا أدى إلى تدهور الطاقة الشرائية لسكان الريف وضيق السوق الداخلية بالنسبة للتجارة والصناعات المحلية التي تأثرت زيادة على ذلك ، من احتداد المنافسة الأجنبية والإنخفاض في الصادرات سنة 1924 . كما تأثر غالب السكان التونسيين من غلاء المعيشة الذي تفاقم هو الآخر خلال هذه السنة حيث بلغ بين شهر جويلية 1923 وشهر أكتوبر 1924 قرابة 30٪ . وفي مثل هذه الظروف تكون الجماهير غير راضية بوضعها وتشعر أكثر من ذي قبل بالهيمنة والمنافسة الأجنبية وبثقل النظام الاستعماري وتنساق وراء الحركة الوطنية لمكافحته .

ثم ازداد موقف الحزب الحرّ الدستوري قوة عند صعود كتلة اليسار إلى الحكم بفرنسا إثر الانتخابات التشريعية التي أسفرت في شهر ماي 1924 على انتصار التجمع الراديكالي الاشتراكي على الكتلة الوطنية التي تضم أحزاب اليمين والوسط . وقد أُلّف بعد ذلك رئيس

(\*) لقد مر حسب الإحصائيات الرسمية محصول القمح بين 1923 و 1924 من 2.700.000 قنطار إلى 1.091.429 قنطار . أما محصول الشعير فقد مر في نفس الفترة من 2.500.000 قنطار إلى 550.000 قنطار .

الحزب الراديكالي أدوارد هريو ( Edouard Herriot ) حكومة تحظى بتأييد الحزب الاشتراكي ، فبعث هذا الانتصار موجة من الحماس والأمل في صفوف الوطنيين التونسيين الذين كانوا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى يعولون على الأحزاب اليسارية الفرنسية لتحقيق مطالبهم . وكان أدوارد هريو متفهّما للقضية التونسية منذ شهر جوان 1920 حيث استقبل ، بوصفه رئيسا للجنة الفرنسية الإسلامية ، الوفد الدستوري الذي قدم آنذاك إلى باريس لعرض المطالب الوطنية على الرأي العام والسلطات الفرنسية . فلكل ذلك يعتقد الوطنيون التونسيون أن اليسار الفرنسي سوف لن يتنكّر وهو في الحكم إلى مساندته ووعوده الخاصة بالقضية التونسية . وهذه الامال من شأنها أن تزيد في حظوة الحزب الدستوري وبالتالي في نشاط ونمو الحركة الوطنية .

غير أن الدستوريين تعرضوا إلى حملات صدرت عن المتفوقين وسلطات الحماية وكذلك عن اليسار الفرنسي بتونس . وتمثل هذه الدعاية في إبراز الحزب الدستوري في مظهر الحزب المتطرف الانفصالي والذي يعمل بمعية الشيوعيين لإجلاء فرنسا عن البلاد التونسية .

وأمام هذه الحملات المخرضة قررت القيادة الدستورية إرسال وفد ثالث لعرض القضية التونسية على أصدقائهما من اليساريين ودحض كل الاتهامات الصادرة عن الأوساط الفرنسية بتونس .

## IX - الوفد التونسي الثالث لدى الحكومة الفرنسية وتراجع الحزب الدستوري :

غادر هذا الوفد الذي يضمّ القادة البارزين للحزب الدستوري كالكاتب العام والكاتب العام المساعد \* ، تونس في 29 نوفمبر 1924

(\*) يتركب الوفد الدستوري الثالث من أربعة أعضاء : ثلاثة محامين وهم أحمد الصافي الكاتب العام للحزب الدستوري وصالح فرحات الكاتب العام المساعد والطبيب جميل وأحمد توفيق المدنى عضو اللجنة التنفيذية لهذا الحزب .

محمّلاً بعريضة وقع عليها الآلاف من التونسيين تعبيرا عن مساندتهم للقضية الوطنية . وما أن وصل إلى باريس حتّى أكّد في مذكرة موجهة إلى الحكومة والبرلمان الفرنسيين على اعتدال المطالب التونسية وبتلّان ادعاءات المقيم العام وحلفائه بتونس ضدّ الحزب الحرّ الدستوري الذي هو بعيد كل البعد على الانفصالية والتعصب الديني والتعامل مع الشيوعيين .

فمطالبه التي لم تتغيّر منذ 1920 لا تتنافى مع مصالح فرنسا بالبلاد التونسية إذ أنّها تنحصر في تركيز المساواة بين الفرنسيين القاطنين بتونس والتونسيين ، وتمكين هؤلاء من المساهمة في إدارة بلادهم ، ممّا يقتضي إقرار حقّهم في جميع الوظائف العمومية ، والتساوي في المرتبات بينهم وبين زملائهم من الفرنسيين ، ومشاركتهم في ابتاع الأراضي الدولية المخصصة للمستعمرين ، وتوفير التعليم العام الإجباري لفئاتهم وسنّ بلديات يتمّ انتخابها بالإقتراع العام ، واحترام حرية الصحافة والإجتماع والتجمع بالنسبة لجميع سكّان الإيالة . ولضمان جميع هذه الحقوق للأهالي ووضع حدّ للتجاوزات الناجمة عن نظام الحماية ، وقع التأكيد على ضرورة سنّ مجلس تفاوضي ينتخب كذلك بالإقتراع العام ويتساوى فيه التمثيل والحقوق بين التونسيين والفرنسيين ، وحكومة مسؤولة أمامه والفصل بين الملط التشريعية والقضائية والتنفيذية . كما وقع التوضيح بأنّ مسؤولية الحكومة أمام المجلس التفاوضي تستثني المقيم العام والجنرال قائد جيش الاحتلال والأميرال قائد البحرية ، وهذا لعمري خير دليل على اعتدال الحزب الدستوري وعلى بعده على المالية والانفصالية ، وعلى قبوله لمبدأ الحماية .

وهذا الحزب بعيد كذلك كلّ البعد عن التعصّب الديني . بل هو ، عل العكس من ذلك ، حزب عصري متشبع بالمبادئ العلمية والأفكار المنطقية التي درسها الشباب التونسي في المدارس الفرنسية ، الشيء الذي لا يتنافى مع مبادئ كتلة اليسار التي من المفروض أنّها لا تصانع في سنّ دستور بتونس يوفر للتونسيين المزيد من التقدم والعصرية .

كما أكّد الوفد الدستوري بأنّ حزبه لا يمكنه التحالف مع الشيوعيين لما بينه وبينهم من اختلافات على مستويات عديدة :

فهو متمسك بالعمل في نطاق الشرعية وينبذ استعمال العنف الذي ينادي به الشيوعيون في الحقل السياسي ، كما أنّه يرفض التعاطف مع الحزب الشيوعي الذي تتنافى عقيدته مع المبادئ الإسلامية . ثمّ أنّه من الناحية التكتيكية لا يرى فائدة في التحالف مع حزب « لا يعدّ سوى 20 عضوا بتونس و 26 نائبا بمجلس النواب الفرنسي » ويسيء كل تقارب معه إلى القضية التونسية نظرا لحذر الحكومة الفرنسية منه ومن كلّ من يحالفه .

غير أنّ إدوارد هريو قد تأثّر بتقارير المقيم العام التي تفنّد في صدق القيادة الدستورية مؤكّدة على نفاقها وانتهاجها لمنطقين ، الأوّل تجاه الرأي العام الفرنسي والثاني للأهالي . فبينما تنادي في صحفها الناطقة بالفرنسية بضرورة التعاون مع فرنسا ، كانت تندّد في الجرائد العربية بنظام الحماية وتدعو إلى الانفصال . وقد اعتمد لوسيان سان لتأليب حكومة كتلة اليسار على الوطنيين التونسيين على الإضطرابات التي جدّت بتونس سنة 1924 في صفوف العمّال ممحّلاً الحزب الدستوري مسؤوليتها . ولإجباط « نفاق » الدستوريين ووضع حدّ للشغب السائد بالبلاد التونسية أكّد المقيم العام على إدوارد هريو لكي لا يستقبل الوفد الدستوري الثالث لأنّ ذلك يكون بمثابة التشجيع للوطنيين المتطرفين وبالتالي للبلبة والإضطرابات . وفعلا فلم يقع استقباله من طرف الدوائر الرسمية باستثناء رئيس مجلس النواب ووزير المستعمرات الذي أكّد للقادة الدستوريين على استحالة حصولهم على إصلاحات ما لم يكفّوا عن مناهضة الحماية وعن التعامل مع الحزب الشيوعي وما دام الأمن لم يستتب بالبلاد التونسية .

وأمام تصلّب الحكومة الفرنسية وفشل كل المساعي التي قام بها وفده الثالث بباريس انتهج الحزب الحرّ الدستوري في بداية 1925 سياسة جديدة قصد طمأنة فرنسا على صدق نواياه ، فتخلّى عن جامعة

عموم العملة التونسية « المتطرفة » \* وقطع علاقاته مع الشيوعيين ليدخل في كتلة مع « المعتدلين » تضم الجامعة الاشتراكية والحزب الإصلاحي والأعضاء التونسيين في المجلس الكبير ، وذلك لإحباط الحملة المدبرة من طرف سلطات الحماية وغلاة الإستعمار وحمل الحكومة الفرنسية على إنجاز إصلاحات بتونس .

غير أن هذه السياسة قد عادت بالوبال على الحركة الوطنية إذ استغلتها سلطات الحماية لضرب النقابة التونسية للعمّال دون إنجاز الإصلاحات التي وعدت بها كتلة اليسار خصوصا وأن حكومة إدوارد هريو قد تخّلت عن الحكم في شهر أبريل 1925 . وهذا من شأنه أن يبعث اليأس في صفوف القاعدة الدستورية التي قامت في شهر سبتمبر ونوفمبر 1925 بمظاهرات بمدينة تونس انطلقت أساسا من الأحياء الشعبية كباب سويقة والحلفاوين . ولوضع حد لهذا « الشعب » انتهجت سلطات الحماية سياسة ترهيب تتمثل في إيقاف ومحاكمة العديد من المتظاهرين والصحفيين وفي سنّ قوانين تحدّ من جميع الحريات الديمقراطية بما فيها حرية الصحافة الناطقة بالفرنسية التي كانت تخضع إلى ذلك الحين ، لقانون الصحافة المعمول به في فرنسا . كما أصبحت ، بمقتضى هذه القوانين التي أمضيت من طرف محمد الحبيب باي في 29 جانفي 1926 ، جميع القضايا السياسية من مشمولات المحاكم الفرنسية عوضا عن المحاكم التونسية التي تفرط ، حسب المقيم العام ، في التسامح عند محاكمتها للوطنيين . وعندئذ دخلت الحركة الوطنية في فترة من الركود امتدت من 1926 إلى 1929 . بيد أن هذا الفتور لا يعود أساسا إلى أوامر جانفي 1926 بل وبالدرجة الأولى إلى تحسين الوضع الإقتصادي والاجتماعي الذي عرفته البلاد التونسية خلال هذه الفترة . وهكذا فإن هذه الأوامر الصارمة لم تمنع الحركة الوطنية التونسية من الإحتداد في الثلاثينيات عندما تردى الوضع الإقتصادي والاجتماعي في الإيالة .

(\*) تكونت هذه النقابة التونسية اثر الاضرابات التي جلت برصيفي تونس وبنزرت في صيفية 1924 ووقع الاعلان عن تأسيسها في الفاتح من نوفمبر 1924 . وكان الحزب الدستوري قد ساهم في بداية الامر في بعثها .

## الفصل الرابع

احتداد الحركة الوطنية التونسية وظهور الحزب الحرّ الدستوري الجديد

لقد بيّنّا سابقا نموّ الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية الاولى أي حتى 1924 - 1925 حيث برزت جامعة عموم العملة التونسية التي تندرج في نطاق هذه الحركة ، وذكرنا أن هذا النمو يعود أساسا إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية اذّاك بالبلاد التونسية .

وعندما تغيّر هذا الوضع ومرت تونس بين 1926 و 1929 بفترة تحسّنت فيها نسبيا الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، ركّدت الحركة الوطنية . ويرى بعض المؤرخين أن هذا الركود يعود إلى الأوامر « الجائرة » التي اتخذتها سلطات الحماية في بداية 1926 والتي تحدّ بصفة مهولة من جميع الحريات العامة ( الرأي والصحافة والتجمع الخ ... ) . غير أن وجود هذه الأوامر وتدعيمها سنة 1933 بأوامر أكثر جورا لم يمنعا الحركة الوطنية من الإحتداد في الثلاثينات وذلك عندما تأزّم الوضع الإقتصادي والاجتماعي على اثر الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اندلعت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 ثم امتدت إلى غالب بلدان العالم . وقد تمثّل هذا الإحتداد في بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية .

### I - بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية :

لقد برزت القوى الشعبية على الساحة السياسية عند تأسيس جامعة عموم العملة التونسية . وكان الخلاف الذي ساد اثر ذلك بين القيادة النقابية واللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري يعود الى كون الأولى تعتمد فعليا

على القوى الشعبية للضغط على « الأعراف » وسلطات الحماية بينما تكفي الثانية بالتلويح بها . وفي الثلاثينيات برز نفس الخلاف في صلب الحزب الدستوري الذي انقسم اثر ذلك بين أنصار القيادة القديمة ( اللجنة التنفيذية ) والقيادة الجديدة ( الديوان السياسي ) المنبثقة من مؤتمر قصر هلال ( 2 مارس 1934 ) والتي تعتقد ، مثلها مثل محمد علي وجماعته ، انّ انجع طريقة في الكفاح هي الاعتماد فعليا على القوى الشعبية ومواكبتها وتحريضها على الدخول في المعركة السياسية . وقد برز هذا الاتجاه قبل انقسام الحزب في الصحف الناطقة بالفرنسية مثل « صوت التونسي » ( La Voix du Tunisien ) وخصوصا « العمل التونسي » ( L'Action Tunisienne ) التي تعبّر عن وجهة نظر النزعة « الراديكالية » بالحزب الدستوري ، وذلك بمناسبة بعض الأحداث التي عرفتها في الثلاثينيات البلاد التونسية كانهقاد المؤتمر الإفخاريستي بقرطاج في شهر ماي 1930 والاحتفاء بالذكرى الخمسين لانتصاب الحماية ومعارضة الأهالي لدفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الإسلامية .

## ( 1 ) المؤتمر الأفخاريستي وبروز القوى الشعبية على الساحة السياسية :

لقد كان لهذه التظاهرة المسيحية التي نظمها الكنيسة في شهر ماي 1930 بقرطاج في بلاد اسلامية بمساعدة سلطات الحماية الوقع السيء على السكان التونسيين الذين اعتبروها مسّا بشخصيتهم وكذلك تعبيرا لإرادة فرنسا على تدعيم هيمنتها على البلاد التونسية . وساد الاعتقاد أن كل التظاهرات التي نظمها الكنيسة بهذه المناسبة تمثّل خطرا على الدين الاسلامي ، وهي على أقل تقدير بمثابة التحدي لأغلبية السكان التي هي من المسلمين . ثمّ أن وجود الباي وكبار رجال الدين مثل شيخ الاسلام ومفتي الديار التونسية ضمن الهيئة الشرفية للمؤتمر قد زاد في استياء الأهالي . كما تأثر هؤلاء من الإعلانات التي تبين ان اختيار قرطاج لانهقاد المؤتمر يرمز إلى بعث « كنيسة افريقيا » التي ازدهرت في العهد الروماني ، وكذلك من الاستعراض الذي قام به الشبان المسيحيون وهم مزينون بلباس الصليبيين الذين قدموا في القرون الوسطى إلى تونس بهدف تنصيرها . ولا جرم

ن يستغلّ الوطنيون التونسيون هذه الظاهرة لتنشيط الحركة الوطنية التي ركزت منذ 1926 خصوصا وأنّ الحالة الاقتصادية والاجتماعية قد تدهورت في الثلاثينيات بعد فترة من « الإزدهار » النسبي .

فنشط الحزب الدستوري وكشّف من اجتماعاته رغم أوامر 1926 . ثم احتدّت الحركة منذ 3 ماي 1930 أي مع قدوم الفرق الأولى من المؤتمرين حيث أضرب عمّال الرصيف بتونس وبنزرت ليبيّنوا معارضة السكان للمؤتمر . وفي نفس اليوم دخل تلاميذ جامع الزيتونة ومعهد الصداقية والعلوية والعناصر التونسية بمعهد كارنو في اضراب على الدروس تواصل إلى 13 ماي . وقامت مظاهرات ضدّ المؤتمر تمّ اثرها ايقاف 17 من المتظاهرين أطلق سراحهم اثر انتهاء أشغال المؤتمر . فقد نشطت اذن الحركة الوطنية بمناسبة المؤتمر الافخاريستي وبرز حينئذ على الساحة السياسية ، علاوة على تلاميذ جامع الزيتونة ، تلاميذ المعاهد الثانوية وقسم لا يستهان به من القوى الشعبية . وتأكدت هذه الظاهرة بمناسبة الاحتفاء بالذكرى خمسينية الحماية .

## ( 2 ) الإحتفاء بالذكرى خمسينية الحماية وبروز القوى الشعبية على الساحة السياسية :

لقد استاء الرأي العام التونسي كذلك من الإحتفاء بالذكرى خمسينية الحماية الذي يعتبر هو الآخر عن ارادة فرنسا على ارساء نفوذها بتونس خصوصا وأنّ هذه التظاهرة تكلف الميزانية التونسية 300 مليون فرنك في فترة كان الأهالي في أمس الحاجة إلى مثل هذه الاعتمادات للتصدّي إلى المجاعات التي عرفتها البلاد آنذاك . وزاد في سخط السكان تأكيد السلطات الفرنسية في هذه الظرفية المتأزمة على التقدّم الذي حقّقته فرنسا بتونس منذ خمسين سنة وذلك طبقا « للرسالة الحضارية » التي اضطلعت بها لتحسين حالة هذا البلد .

وردّ الوطنيون التونسيون الفعل ضدّ هذه التظاهرات ، فدعا الحزب الحرّ الدستوري السكان إلى مقاطعة الإحتفالات التي ستقام بمناسبة الخمسينية .

كما فتدت الصحف الوطنية الصادرة باللغتين العربية والفرنسية بالادعاءات الفرنسية حول الرسالة الحضارية للاستعمار وتحسين حالة السكان التونسيين منذ انتصاب الحماية ونددت بكلفة هذه الاحتفالات التي تتحملها الميزانية التونسية .

وتفتطنت سلطات الحماية إلى خطر هذه الحملة الصحفية التي ترمي إلى توعية الرأي العام التونسي بطبيعة الاستعمار وتحريضه على مقاومته . فاتخذت اجراءات زجرية ضد بعض الصحفيين . وتعطلت اثر ذلك جريدتا النهضة والوزير الناطقتان بالعربية . وما دام قانون الصحافة المعمول به بتونس آنذاك لا يسمح للسلطة الإدارية بتعطيل الصحف الناطقة بالفرنسية فقد أجريت تتبعات عدلية ضد هيئة تحرير جريدة « صوت التونسي » . فنجم عن ذلك تضامن الرأي العام مع جماعة هذه الصحيفة . وقد تجسّم هذا التضامن في اغلاق المغازات وتجمّع عدد كبير من التونسيين أمام قصر العدالة يوم 9 جوان 1931 عند بداية المحاكمة . وحتى لا يتعفن الوضع قرّرت السلطات الفرنسية تأجيل القضية لأجل غير مسمى وإخلاء سبيل الوطنيين التونسيين . فتأكد هؤلاء أنّ تدخل القوى الشعبية يمثل انجع وسيلة للكفاح ضد الإستعمار . وقد بدت نجاعة هذه الطريقة أكثر فأكثر خلال المظاهرات التي نجمت عن دفن التونسيين المتجنّسين في المقابر الاسلامية .

### 3) دفن التونسيين المتجنّسين في المقابر الإسلامية وردّ فعل القوى الشعبية :

لقد اعترض الأهالي في الثلاثينات لدفن التونسيين المتجنّسين في المقابر الإسلامية . وكانت هذه الحركة تلقائية في بداية الأمر ثم تبنتها جماعة « العمل التونسي » . وتعود هذه القضية إلى الحملة التي قام بها الوطنيون ضد قانون 20 ديسمبر 1923 الذي فتح أكثر من ذي قبل الجنسية الفرنسية . ويبيّن اذاك الحزب الدستوري أنّ المتجنس هو بمثابة الكافر وأنه من الواجب

عزله على المجتمع الاسلامي وقطع كل علاقة معه وعدم دفنه في مقابر المسلمين :

غير أنّ اعتراض الأهالي لدفن المتجنّسين في المقابر الإسلامية لم يطرح إلّا في الثلاثينات . فقد بدأ سنة 1930 ببلدتي أكودة وحمام سوسة بالساحل ثم امتدّ إلى جهات أخرى من بينها بنزرت حيث منع الأهالي في 31 ديسمبر 1932 دفن متجنس في مقبرتهم وحملوا السلطات إلى نقله إلى مقبرة اوروية . وأقرّ بهذه المناسبة مفتي هذه المدينة بأنّ المتجنس يعتبر حسب تعاليم الشريعة الإسلامية مرتدا ولا يجوز اذن دفنه مع المسلمين .

وقد استغلّت جماعة « العمل التونسي » فتوى مفتي بنزرت لتعبئة السكان ضدّ دفن المتجنّسين في المقابر الإسلامية بصفة خاصة وضدّ النظام الإستعماري بصفة عامّة . فشعرت سلطات الحماية بخطورة هذه الفتوى وعمدت على نسخها بفتوى نابعة عن المجلس الشرعي الذي يمثل أعلى سلطة دينية بالبلاد .

### أ) فتوى المجلس الشرعي ودفن التونسيين المتجنّسين بالمقابر الإسلامية :

لقد وردت هذه الفتوى في صورة جواب على سؤال طرحته السلطات على قضاة المجلس الشرعي هذا نصّه : « ما قولكم في مسلم اتخذ جنسية بلاد لا ينطبق قانونها مع الشريعة الإسلامية ثمّ جاء إلى القاضي وتلا أمامه الشهادة وأبدى له تعلقه بالإسلام ورفضه لكل دين آخر . فهل يكون لهذا المتجنس نفس حقوق وواجبات المسلمين وهل يجوز دفنه عند موته في مقبرة اسلامية ؟ » .

وقد أجاب القضاة الحنفيون بنعم على هذا السؤال . أمّا جواب القضاة المالكيون فلم يكن يمثل هذا الجزم ، اذ اعتبر هؤلاء انه لا يكفي للمتجنس ان يتلو الشهادة أمام القاضي ليتمتع بكل حقوق وواجبات المسلمين بل عليه

أن يعلن مع ذلك عن تخليّيه على الجنسية التي حصل عليها ، غير أن هذه الفتوى المالكية لا ترى مانعا في حفاظ المتجنس على الجنسية التي اقتناها وفي الخضوع لقوانينها ما دام لا يستطيع التملص منها .

ولم ترض هذه الفتوى المالكية التي تدين مبدئيا التجنيس لا حكومة الحماية التي لم تستعملها لتهدة الاهالي الذين كان جلهم من المالكين ولا الوطنيين الذين اعتبروها تأييدا للسلطات الاستعمارية واعانة لها للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها آنذاك .

فانتهزت جماعة « العمل التونسي » هذه الفرصة للتنديد برجال الدين حتى يتقلص تأثيرهم على السكان . وأثارت الرأي العام ضد المجلس الشرعي بقسمية الحنفي والمالكي بدعوى الغيرة على الدين الإسلامي الذي أصبح العوبة بين يدي سلطات الحماية . فقامت حينئذ مظاهرات في جميع أنحاء البلاد للتنديد بمناورات الحكومة « وخيانة » رجال الدين . وبلغ الأمر إلى رفض المصلين في 14 أفريل 1933 القيام بصلاة الجمعة وراء قضاة المجلس الشرعي ووقع التنديد بهم وخصوصا برئيسيهما شيخا الاسلام المالكي والحنفي \* ، كما قامت في نفس الشهر مظاهرات بتوزر وقفصة وصفاقس والقيروان وفريفييل وتونس وفي الكثير من مدن وقرى الساحل الذي برز في هذه الظرفية أكثر من ذي قبل على الساحة السياسية .

وكانت جماعة « العمل التونسي » تحرص على ذلك وتؤيد كل هذه المظاهرات ، وبذلك اخذت صيتا في الأوساط الشعبية فوق انتخابها ضمن اللجنة التنفيذية خلال مؤتمر الحزب الحر الدستوري الذي التأم بمدينة تونس ( نهج الجبل ) في 12 و 13 ماي 1933 والذي صادق على ميثاق يقر مبدأ تحرير وسيادة الشعب التونسي .

(\*) كان جبيث الطاهر بن عاشور شيخ الاسلام المالكي ومحمد بن يوسف شيوخ الاسلام الحنفي .

ولكي تضع حدا لتصعيد النضال اتخذت السلطات الفرنسية اجراءات لقمع الحركة الوطنية . فكانت القوانين الزجرية لماي 1933 التي تسنّ الإقامة الجبرية ضد كل مناهض للباي أو للحماية ، وذلك في موضع يعينه المقيم العام ، والتي تخول كذلك للسلطة الإدارية تعطيل الصحافة الناطقة بالفرنسية مثلما هو الشأن بالنسبة للجرائد العربية .

غير أنه بالرغم من اتخاذ قرار ينصّ على تأسيس مقابر خاصة بالمتجنسين لتهدة خواطر السكان فإن الاجراءات الزجرية قد زادت في احتداد الحركة الوطنية واضعة قيادة الحزب الحر الدستوري أمام أمرين اثنين : أما أن تتحدّى السلطات الاستعمارية وتقوم بتصعيد النضال وتعبئة القوى الشعبية رغم كل المخاطر وأما أن تهدئ الأهالي ريثما تتغير الوضعية .

#### ب) انشقاق الحزب الدستوري :

فانقسم اذالك قادة الحزب الدستوري إلى شقين . فكان قدماء اللجنة التنفيذية كأحمد الصافي وصالح فرحات ومحي الدين القليبي يؤيدون الخطة والتريث والاعتدال مثلما فعلوا سنة 1925 عند احتداد الحركة الوطنية اثر بروز جامعة عموم العملة التونسية . أما جماعة « العمل التونسي » كالحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة الذين انتخبوا ضمن القيادة أثناء مؤتمر نهج الجبل ، فقد توخّوا نفس الطريقة التي توخّاها محمد علي والتي تعتمد فعليا على القوى الشعبية لمقاومة الاستعمار ولا تسكتفي بالتلويح بها .

وقد أدى هذا الاختلاف في صفّ القيادة حول طريقة النضال الى انشقاق في صلب الحزب الدستوري . اذ استقال الحبيب بورقيبة ثم جماعته من اللجنة التنفيذية وقاموا بحملة في نطاق الشعب ضد بقية أعضائها داعين الى انعقاد مؤتمر تعسم فيه القاعدة الخلاف القائم وذلك يوم 2 مارس بقصر هلال بالساحل .

واستجاب لهذه الدعوة — رغم معارضة اللجنة التنفيذية لانعقاد هذا المؤتمر — 49 شعبة كانت قد تخلّت عن القادة القدماء المناصرة الحبيب بورقيبة وجماعته . فكان اذن كل المؤتمرين ينتمون إلى شق واحد ولذلك لم يدم المؤتمر الاّ يوما واحدا ندّد فيه المؤتمرين « بزعماء » الحزب وقرّروا حلّ اللجنة التنفيذية — التي يعتبرونها عاجزة عن الدفاع على مطالب الشعب — وتعويضها بقيادة جديدة تضمّ جماعة الحبيب بورقيبة أطلق عليها اسم الديوان السياسي .

وبطبيعة الحال فقد رفضت اللجنة التنفيذية كل هذه القرارات الناجمة عن « المنشقين » واعتبرت نفسها الممثل الشرعي الوحيد للحزب الحرّ الدستوري . وبذلك اصبح هنالك منظمتان تنسب كلّ منهما إلى الحزب الدستوري . وللتمييز بينهما اطلق الملاحظون الأجانب اسم الحزب الدستوري القديم على المنظمة الأولى والحزب الدستوري الجديد على الثانية .

## II — الأسباب الأساسية لاحتداد الحركة الوطنية أو جنود الحزب الحرّ الدستوري الجديد :

يجب الإشارة في بداية الأمر إلى أنّ الوازع الديني لم يكن بالعامل الحاسم لاحتداد الحركة الوطنية التونسية في الثلاثينيات . فلم تكن قضية دفن التونسيين المتجنسين في المقابر الإسلامية مثلا بالشيء الجديد إذ توفي قبل ذلك العديد من هؤلاء المتجنسين ووقع دفنهم مع المسلمين دون أيّ حرج . ولم يعترض الأهالي لذلك الاّ في الثلاثينات أي في فترة تأزمت فيها الحالة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد التونسية وأصبح الوضع متفجّرا . فلعب حينئذ الدين — بمناسبة المؤتمر الإفخارستي ودفن المتجنسين — دور المفجّر لغضب السكان الذين تدهورت حالتهم من جراء الازمة الاقتصادية التي عرفتها تونس في الثلاثينيات والتي تمثل في اعتفادنا العامل الأساسي لاحتداد الحركة الوطنية في تلك الفترة .



الحبيب بورقيبة

## 1) أزمة الإقتصادية واحتداد الحركة الوطنية :

لقد عرفت البلاد التونسية في سنوات 1930 — 1935 أزمتين اقتصاديتين : أزمة تقليدية ( 1930 — 1932 ) تتميز خاصة بتدهور الإنتاج في قطاعي الزراعة وتربية الماشية ، وأزمة عصرية تتمثل في ضيق السوق الداخلية والخارجية والإنخفاض في أسعار المنتوجات التونسية الناجم عن ذلك .

### أ) الأزمة الإقتصادية التقليدية :

وتعود هذه الأزمة إلى تفاقم الجفاف سنتي 1930 و 1931 وانتشار الجراد في شهر مارس 1932 خصوصا في جهات قابس والقيروان وسوسة . وقد تأثر قطاعا الزراعة وتربية الماشية بشديد التأثير من هذه الكوارث الطبيعية . فانخفض الإنتاج الزراعي خصوصا في الوسط والجنوب بصفة مهولة ومات عدد كبير من الحيوانات من جراء الجفاف .

وانعكست هذه الحالة على الوضع الاجتماعي إذ تأثر جل السكان من رداءة المحصول الزراعي وإبادة الماشية وكذلك من الإرتفاع في أسعار المواد الضرورية الناجمة عن ذلك كالحبوب ومشتقاتها إذ مر ثمن قنطار القمح الصلب — من 145 فرنك سنة 1930 إلى 164 فرنك سنة 1931 و ثمن قنطار الشعير من 61 إلى 73 فرنكا في نفس الفترة .

فكانت حينئذ الطبقات الكادحة كصغار الفلاحين والخماسة والعمالة مهددة بالمجاعة . وقد لاحظ النواب التونسيون في المجلس الكبير الموالون عادة لسلطات الحماية انتشار المجاعة في العديد من الجهات وهلاك الكثير من السكان من جرّائها . وكان هذا الوضع المتسم بالمجاعة وسوء التغذية مناسباً لانتشار الأوبئة كالحمى والتيفوس في جهتي تونس وقرمبالية سنة 1932 ثم في مناطق أخرى من البلاد .

(\*) يختص المزارعون التونسيون بإنتاج القمح الصلب بينما ينتج المعمرين القمح اللين .

وانعكست هذه الأزمة الإقتصادية التي انطلقت من الزراعة وتربية الماشية على قطاعي الصناعات المحلية والتجارة اللذان تأثرا من تدهور الطاقة الشرائية للسكان وبالتالي من ضيق السوق الداخلية .

كما تأثر العمال من هذا الوضع العصيب إذ علاوة على فصل العديد منهم عن عملهم لم يكن هنالك مجال لخلق مواطن شغل جديدة . ولذلك تفاقم البطالة في هذه الفترة وعمّ اذن الغضب في جلّ الفئات الاجتماعية . وازدادت الحالة سوءا عندما اندلعت في صيف 1932 الأزمة الإقتصادية العصرية .

### ب) الأزمة الإقتصادية العصرية :

وهذه الأزمة لا ترتبط بالأحوال الجوية والطبيعية بل بالسوق والسعر العالمي . وهي نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 ثم امتدت إلى غالب بلدان العالم .

وتتميز هذه الأزمة التونسية بضيق السوق الداخلية والخارجية وتراكم المنتوجات الفلاحية والمنجمية والإنخفاض في الأسعار . فلم يكن الأهالي يعانون من الجفاف والجذب بل من تقلص السوق وتدهور أسعار منتوجات البلاد الناجم عن ذلك .

### — الإنخفاض في الأسعار وتدهور الفلاحة :

وفعلا فقد عرفت الأسعار انخفاضا مهولا . فمرّ ثمن قنطار القمح الصلب من 164 فرنك سنة 1931 إلى 96 فرنك سنة 1933 و ثمن قنطار الشعير من 73 إلى 47 فرنك في نفس الفترة . أما ثمن قنطار زيت الزيتون فقد مرّ من 405 فرنك سنة 1932 إلى 284 فرنك سنة 1933 والهكتولتر خمر من 108 فرنك سنة 1931 إلى 54 سنة 1934 .

وبرز هذا الانخفاض أكثر فأكثر في القطاع المنجمي . اذ مرّ ثمن طن الحديد غير الخالص من 85 فرنك إلى 36 فرنك بين 1929 و 1932 وطن الرصاص من 1033 فرنك سنة 1926 إلى 129 سنة 1933 . أمّا ثمن طن الفسفات الذي بلغ 53ر77 فرنك سنة 1932 فهو لا يغطي سعر التكلفة الذي يقدر في نفس السنة بـ 65ر67 فرنك .

ويعود هذا الانخفاض الموهول في أسعار المنتجات الفلاحية والمنجمية التونسية إلى منافسة البضائع الأجنبية كمحجوب الولايات المتحدة الأمريكية والسكندا والأرجنتين وكذلك إلى ضيق السوق الخارجية .

وقد تفاقمّت هذه المنافسة الأجنبية إثر التخفيض في قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 31 ٪ في شهر سبتمبر 1931 وفي قيمة الدولار بنسبة 35 ٪ في شهر أفريل 1933 وكذلك في عملات البلدان التابعة نقديا إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ، اذ انخفضت بعد ذلك أسعار البضائع الواردة من جميع هذه البلدان بين 25 و 30 ٪ وازدادت اذن منافستها حدة في السوق العالمية خصوصا وأنه لم يقع انذاك أي تخفيض في قيمة الفرنك الفرنسي والعملات التابعة له ، ممّا أدى إلى تراكم البضائع الفرنسية مثل الحبوب أو الخمر التي ضاقت أمامها أكثر من ذي قبل السوق العالمية ، والتي عرفت علاوة على ذلك ارتفاعا كبيرا في محاصلها في تلك الفترة بالذات ، حيث بلغ مردود القمح بفرنسا 90 مليون قنطار سنة 1932 و 98 مليون قنطار سنة 1933 وقدّر انتاج الخمر بـ 75 مليون هكتولتر سنة 1934 مقابل 50 أو 60 مليون في السنوات السابقة . ونتج عن كلّ ذلك انخفاض في اسعار هذه المواد بلغ بين 1931 و 1935 50 ٪ . وهذه الحالة من شأنها أن تغلق السوق الفرنسية أمام الحبوب والخمر التونسية التي كان جزء منها يوسق إلى فرنسا .

ثم ازدادت الفلاحة التونسية تأزّما مع ارتفاع مردودها الذي بلغ بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين سنة 1932 تباعا 3.400.000 قنطار و 1.350.000 قنطار عوضا عن 2.700.000 و 1.100.000 قنطار

سنة 1931 . وكذلك الشأن بالنسبة للخمر وزيت الزيتون الذي ارتفع انتاجهم بصفة محسوسة منذ 1932 . وزاد ذلك في ضيق السوق وانخفاض الأسعار والمرايح . كما تأثرت زيت الزيتون من غلق السوق الإيطالية خلال الأزمة حيث زادت حكومة إيطاليا في المعاليم الجمركية لحماية زيوتها من المنافسة الأجنبية . وضائق كذلك سوق الصوف اثر أزمة صناعات النسيج الأوروبية والصناعات المحلية التونسية التي تمثل أكبر مستهلك له .

وكان هذا الكساد أكبر خطورة في قطاع المناجم الذي يرتبط أكثر من غيره بالسوق العالمية ، اذ توقفت صادرات المعادن إلى بلدان أوروبا الشمالية . ممّا أدى إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي إلى تدهور الانتاج الذي مرّ بالنسبة للفسفات مثلا من 3.326.000 طن سنة 1930 إلى 1.678.000 طن سنة 1932 .

#### — تفاقم المنافسة الأجنبية وتدهور الصناعات المحلية :

وكان لأزمة الفلاحة وتربية الماشية والمناجم الناجمة عن ضيق السوق وانخفاض الأسعار والمرايح ، انعكاسات على قطاعي الصناعة المحلية والتجارة الذان تأثرا من تدهور الطاقة الشرائية للأهالي . كما تأثرت هذان القطاعان في هذه الفترة المتأزمة أكثر من ذي قبل من منافسة البضائع الأوروبية المصنوعة بطرق عصرية وبصفة متماثلة خصوصا وأنّ فرنسا كانت اذاك في حاجة ملحة إلى أسواق لتصدير بضاعتها المتراكمة وان هذه البضائع معقبة من الأداءات الجمركية عند دخولها إلى تونس وذلك طبقا « للإتجاد الجمركي » الذي سنّ سنة 1928 . وأدّى ذلك إلى كساد التجارة وتدهور الصناعات المحلية خصوصا في ميدان الشاشية وقطاعات النسيج الأخرى والنحاس الخ ...

#### (2) تدهور الحالة الاجتماعية واحتداد الحركة الوطنية :

ويتولد حتما عن هذه الأزمة الاقتصادية تدهور الوضع الاجتماعي بالنسبة إلى جلّ الفئات التونسية وخصوصا المزارعين وارباب الصناعات

وصغار التجار والشغاليين ، اذ تأثر صغار الفلاحين من انخفاض اسعار زيت الزيتون والحبوب وأصبح الكثير منهم عاجزا على تسديد ديونه وبالتالي مهددا بالتفريط في ملكيته أو بمصادرتها لفائدة المربين أو البنوك . وبرزت هذه الظاهرة خصوصا بجهتي صفاقس والساحل حيث تغلب زراعة الزيتون .

كما تدهورت حالة أرباب الصناعات من جراء ضيق السوق والمنافسة الأجنبية ، واضطرّ العديد من « الشواشين » و « النحاسين » وغيرهم لفلق مصانعهم أو على الأقل للتخفيض من نشاطها خصوصا بمدينة تونس وبقصر هلال والقيروان والجريد .

وكذلك كان الشأن بالنسبة لصغار التجار الذين تأثروا من الأزمة وأجبر الكثير منهم على الإفلاس .

غير أن الفئة التي تأثرت أكثر من غيرها خلال هذه الأزمة هي الطبقة الشغيلة اذ عانت من الانخفاض في الأجور وكذلك من البطالة .

ففي قطاع الشاشية مثلا مرّ الأجر اليومي للعامل من 8 أو 9 فرنك قبل الأزمة إلى ما بين 2 و 5 فرنك سنة 1933 . وسجل في نفس الفترة أجر عامل ديوان الصيد انخفاضا يناهز 40 % .

كما عرفت الطبقة الشغيلة البطالة التي استفحلت بالبلاد التونسية خلال هذه الأزمة الاقتصادية حيث أكدح العديد من المزارعين وأرباب الصناعات وصغار التجار وفقد الكثير من العملة شغلهم في جميع القطاعات كالشاشية والنسيج وصناعة النحاس التي مرّ عدد العاملين بها من 400 سنة 1930 إلى 150 سنة 1932 . وفي شهر جانفي 1934 تمّ طرد 3 / 4 من عمال ديوان الصيد . أما عمال المناجم فقد مرّ عددهم من 500 . 18 سنة 1930 إلى 720 . 6 سنة 1935 .

وبصفة عامة فقد قدر عدد البطالين بمدينة تونس في شهر أكتوبر 1935 بـ 30 . 000 نسمة نصفهم من ارباب الصناعات . وكان الكثير من السكان

مهددين لذلك بالمجاعة . ممّا أدّى إلى نهب المخازن سنة 1934 بتونس وباجة والقيروان . وعمّ حينئذ الغضب وحنق السكان على السلطات الإستعمارية ، وبرز ذلك من خلال الإحتجاجات الواردة من جميع الفئات التونسية التي تطالب بحماية مصالحها . فتظاهر « الشواشين » مثلا في شهر مارس 1934 لحمل الحكومة على حماية بضاعتهم من المنافسة الأجنبية . كما قدم إلى تونس في شهر نوفمبر 1932 مزارعون من الساحل لمطالبة المقيم العام بإعانتهم على حلّ أزمة الاسعار التي يتخبط فيها زيت الزيتون وبوضع حد لمصادرة ملكياتهم ملاحظين أنّ عدم مبالاة السلطات من شأنها أن تبعث الحقد في قلوب السكان .

وفعلا فقد عمّ الغضب جلّ انحاء البلاد . وتجلّى ذلك في اعتراض السكان لدفن التونسيين المتجنسين في المقابر الاسلامية .

كما تبلورت في هذه الظرفية المتأزمة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن النظام الإستعماري . وتجلّت سياسة التمييز في انشغال السلطات الفرنسية أولا وبالذات بمساعدة المعمّرين الذين كسدت اعمالهم خلال الأزمة الاقتصادية العالمية . ممّا أثار غضب كبار الفلاحين والنواب التونسيين « بالمجلس الكبير » الموالين عادة للحكومة الحماية وجعل العديد منهم بتعاطف مع الحركة الوطنية :

ولا جرم اذن أن يجد في مثل هذا الوضع الاتجاه الذي طرحته جماعة الحبيب بورقيبة صدى كبير في صلب الحزب الحرّ الدستوري الذي تخلّت حينئذ اغلبية اعضائه على القيادة القديمة « المعتدلة » لالتحاق بالجنّاح « الراديكالي » للحزب الأكثر حزم وصلابة ، وتأسيس في 2 مارس 1934 « الحزب الحر الدستوري الجديد » .

## الفصل الخامس

الحركة الوطنية التونسية من مؤتمر قصر هلال

إلى أحداث 9 أبريل 1938

لقد بينا آنفا تدرى الوضع الإقتصادي والاجتماعي من جراء الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد التونسية في الثلاثينات واحتداد الحركة الوطنية الناجم عن ذلك وبروز نزعة « راديكالية » في صلب الحزب الدستوري استغلّت هذه الحالة لتؤسس في 2 مارس 1934 بقصر هلال منظمة جديدة عرفت « بالحزب الحر الدستوري الجديد » .

### I - استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بتونس :

وقد استمرت الأزمة الاقتصادية في تونس إلى ما بعد 1936 موقرة بذلك الظروف الملائمة لهيكلة ونمو هذا الحزب الذي واصل استغلاله لغضب السكان ليزيد في حدة الحركة الوطنية .

وفعلا فرغم بداية انفراج الأزمة العالمية في العديد من الأقطار منذ 1936 لم تتحسن الحالة الاقتصادية بتونس خلال هذه السنة التي عرفت فيها البلاد التونسية جفافا بالغاً أثر على مردود الحبوب الذي انخفض بصفة مهيولة اذ لم يبلغ في هذا العام سوى ثلاثة ملايين قنطار بينما كان معدله بين 1933 و 1938 يقدر بخمسة ملايين ونصف . وأن كان الوضع في القطاع الفلاحي قد تحسن سنة 1937 حيث بلغت محاصيل الحبوب سبعة ملايين قنطار فقد تدرى في السنة الموالية .

وهذه الحالة من شأنها أن تنعكس على قطاعي الصناعة والتجارة اللذان ، علاوة على المنافسة الأجنبية ، يعانيان من ضيق السوق الداخلية الناجم

عن تدهور الطاقة الشرائية لأغلبية السكان . ولا جرم ان يؤدي هذا الرعكود الإقتصادي إلى تدهور الوضع الإجتماعي واكداح قسم لا بأس به من صغار الفلاحين والتجار وأرباب الصناعات المحلية .

فقد فرط خلال الأزمة الإقتصادية — كما ذكرنا سلفا — العديد من صغار الفلاحين في ملكياتهم لفائدة المربين والبنوك . كما اضطرّ الكثير من أرباب الصناعات المحلية إلى غلق مصانعهم واجبر كذلك عدد لا يستهان به من صغار التجار على الإفلاس . الشيء الذي زاد في حدة البطالة بالمدن وخصوصا بمدينة تونس حيث قدر اتحاد النقابات في أواخر 1935 عدد البطالين بـ 30.000 نسمة .

وقد ازدادت الحالة الإجتماعية سوءا مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار التي مرّت بين شهر أوت 1936 وديسمبر 1937 بالنسبة للدقيق (الفرينة) من 173 فرنك القنطار إلى 270 فرنك أي بنسبة حوالي 35 ٪ . مما أدّى إلى الزيادة في كميات الأرز المستوردة التي مرّت من 46 قنطار سنة 1933 إلى 300.200 قنطار سنة 1937 وإلى 520.000 سنة 1938 وذلك لتمكين السكان من القوت بأقلّ نفقة .

ثم أنّ النمو الديموغرافي الذي بلغ في البلاد التونسية بالنسبة للسكان المسلمين بين 1931 و 1936 — رغم الأزمة الإقتصادية — 178.988 نسمة قد زاد في رداءة الوضع الاجتماعي ، اذ يتعدّر في مثل هذه الحالة على المجتمع التونسي استيعاب كلّ هذه «الأفواه» الجديدة ، الشيء الذي دفع إلى نزوح العديد من صغار الفلاحين والبدو إلى العاصمة بحثا عمّا يسدّون به رمقهم وبالتالي إلى نمو الأحياء القصديرية حيث كان الوضع الإجتماعي متفجّرا وذلك بحكم الفاقة التي تدفع بهؤلاء البؤساء إلى الإعلان من حين إلى آخر عن حقدهم على النظام الإستعماري بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة . وهذا ما حدث بالملاسين يوم 2 فيفري 1937 حيث اقتحم سكان هذا الحي القصديري وسط العاصمة ونهبوا العديد من «المغازات» بعد تحطيم واجهاتها . الشيء الذي أدخل الرعب في صفوف المعمّرين والطبقات

الميسورة بصفة عامة والذي دفع حينئذ بالسلطات إلى اتخاذ إجراءات — بمقتضى أمر 6 ماي 1937 — حول اقامة «الأكوخ» بالدائرة البلدية لمدينة تونس وبالتالي إلى أقصاء النازحين عن العاصمة أو على الأقل إلى الحدّ من عددهم .

## II — سياسة القمع وتأزم الوضع بتونس :

فلا جرم اذن ان تزيد هذه الحالة في حدة التناقضات التونسية — الفرنسية وبالتالي في احتداد ونمو الحركة الوطنية . وقد انتهز الحزب الحرّ الدستوري الجديد الوضع ليكتف في دعايته ويزيد في عدد شعبه الذي مرّ بين 1934 و 1936 من خمسين إلى 162 شعبة ثم بلغ حسب السلطة الاستعمارية نفسها سنة 1937 حوالي 400 شعبة و 100.000 عضو ، وذلك بالرغم من السياسة التعسفية التي سلكها المقيم العام بيروطون (Peyrouton) المعروف بصلابته ضدّ قيادة الحركة الوطنية . فبعد أن ترك سلفه مونسرون (Manceron) المجال لجماعة «العمل التونسي» لإعلان الانشقاق على «اللجنة التنفيذية» ثم القيام بدعايتهم عبر الإيالة ظنّا منه أن انقسام الحزب الدستوري سيحدّ من شوكة الحركة الوطنية ، عمد بيروطون — عندما خابت هذه التنبؤات — في 3 سبتمبر 1934 إلى ابعاد ثمانية من اطارات الحزب الدستوري الجديد من بينهم ثلاثة من الديوان السياسي الأوّل (محمود الماطري والاخوان الحبيب ومحمد بورقيبة) وكذلك ستة أعضاء مسلمين ويهود من الحزب الشيعوعي إلى الجنوب ثم إلى برج لوبوف (Borj Leboeuf) بالحدود التونسية — الليبية . ولم يثن هذا التعسّف الحركة الوطنية على النشاط بل قامت اثر نفى القيادة الدستورية في شهر سبتمبر 1934 بمظاهرات واضرابات واستعراضات احتجاجية عبر البلاد التونسية خصوصا في تونس وصفاقس وبئررت والقيروان والساحل حيث بلغت ببلدة المكنين درجة من العنف لا عهد للحركة الوطنية بها من قبل .

وأمام مواصلة «الشغب» قرّر بيروطون اثر مظاهرة نظّمت بتونس العاصمة في الفاتح من جانفي 1935 — للمطالبة بالإفراج على القادة المنفيين —

ابعاد سبعة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد من بينهم ثلاثة ( الطاهر صفر والبحري قيقه وصالح بن يوسف ) من الديوان السياسي الثاني الذي تألف اثر نفى الاخوين بورقيبة والماطري ، وكذلك محي الدين القليبي عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم . غير ان النشاط الوطني - رغم مرونة الديوان السياسي الثالث الذي تأسس برئاسة الشاذلي خير الله - قد تواصل ، وقامت يوم 29 مارس 1935 بمدينة تونس مظاهرة كبيرة للتنديد بسياسة الاضطهاد التي توخاها المقيم العام . فوقع اثرها ابعاد بلقاسم القناوي مع جماعة أخرى من رؤساء الشعب الدستورية إلى برج لوبوف ، راسنقال عندئذ الديوان السياسي الثالث ليعجزه عن مراقبة الحزب الذي أصبح يخضع إلى إدارته السفلى على مستوى الشعب .

واثر ذلك وخصوصا عندما ضربت سلطات الحماية جل الاطارات الوطنية المحركة انتقلت مبادرة النشاط الوطني إلى طلبة الجامعة الزيتونية وتلاميذ المعاهد الثانوية .

فقطمت في العاصمة يوم 23 فيفري 1936 بايعاز من الطلبة الزيتونيين مظاهرة تم بعدها إيقاف 33 طالبا واقصاء عدد آخر على التعليم وابعاد 14 دستوريا وعضوا من الحزب الشيوعي إلى الجنوب التونسي .

وقد بينت كل هذه المظاهرات المتوالية عدم جدوى سياسة التعسف في استتباب الأمن . ولكي تخرج من المأزق الذي أدت إليه هذه السياسة قررت الحكومة الفرنسية في شهر مارس 1936 - بينما كانت الانتخابات التشريعية بفرنسا على الأبواب - نقل بيروطن من تونس إلى المغرب الأقصى وتعيينه بمقيم عام جديد ارمان قبيون ( Armand Guillon ) الذي عرف - خلافا لسلفه - بتحرره .

### III - سياسة التحرر وانفراج الأزمة السياسية ونهوض الحزب الحر الدستوري الجديد :

فما ان وصل المقيم العام الجديد إلى تونس في أواخر أفريل 1936 حتى أعلن عن اجراءات تحررية ترمي إلى انفراج الأزمة السياسية . فوقع

العفو على الطلبة الزيتونيين الذين حكم عليهم لقيامهم بمظاهرة 23 فيفري 1936 كما أفرج على جميع الوطنيين المبعدين بما فيهم القادة المرموقين للحركة الوطنية كمحمود الماطري والحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقه وصالح بن يوسف ومحى الدين القليبي ومحمد بوزويته ومحمد بن علي براهم ، الذين ألزموا في بداية الأمر على الإقامة في مراقبي قابس وجربة قبل أن يتم الإفراج عنهم نهائيا في أواخر ماي 1936 .

ولا جرم أن ينتهز الحزب الحر الدستوري الجديد مثل هذا الوضع لاستئناف نشاطه بصفة علنية مستغلا في ذلك الخطوة التي يتمتع بها قادته منذ ابعادهم إلى الجنوب التونسي والتي تجلت في احتفاء الشعب بهم عند عودتهم من المنفى .

ثم ازداد هذا النشاط عندما زالت العراقيل التي وضعها مونسرون ثم بيروطن للحد من الحركة الوطنية وذلك مع انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا في الانتخابات التشريعية في بداية ماي 1936 وتوليها الحكم بقيادة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم ( Léon Blum ) في شهر جوان الموالي . وبما أن الغاية من تكوين الجبهة الشعبية - التي انبثقت عن تحالف جميع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية الفرنسية بما فيها الحزب الشيوعي - هي أولا وبالذات التصدي للفاشية لصيانة الحريات الديمقراطية ، فقد أقرت السلطات الفرنسية بتونس خلال شهر اوت 1936 حرية الصحافة والاجتماع .

فتمكن عندئذ الحزب الدستوري الجديد من اصدار صحيفتيه العربية ( العمل ) والفرنسية لـ لـكسيون تيزيان ( L'Action Tunisienne ) اللتان كانتا معطلتين منذ 1934 . كما عقد العديد من الاجتماعات العمومية عبر البلاد التونسية . وكشف بذلك من دعايته وامتد تأثيره إلى جهات جديدة من الإيالة . فعلاوة على تونس وبنزرت وصفافس والوطن القبلي والجريد والساحل فقد اكتسب الحزب الحر الدستوري الجديد انصارا واتس شعبا في السباسب والشمال الغربي . وارتفع بذلك عدد شعبه من 162 سنة 1936 إلى ما يزيد - حسب السلطات الفرنسية نفسها - على 400 شعبة في السنة الموالية ، وأصبح حينئذ يمثل بلا زيب أكبر قوة وطنية بالبلاد التونسية

وذلك على حساب الحزب الدستوري « القديم » الذي تتهقر بصفة ملحوظة منذ انشقاق 1934 ، ولم يعد له في صيفية 1937 تأثير يذكر خارج مدينتي تونس وسوسة وبعض القرى الأخرى كقلبية وماطر ومساكن وذلك بالرغم من الدعاية التي يقوم بها عن طريق صحيفتيه « الإرادة » و « لا شار تينيزيان » ( La Charte Tunisienne ) اللتان تصدران تباعا بالعربية والفرنسية .

غير أن عودة مؤسسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس في بداية جويلية 1937 بعد 14 سنة قضاهما بالبلدان العربية والإسلامية قد مكنته - نظرا لصيت هذا الزعيم في الإيالة - من البروز على الساحة السياسية . وللتصدي لذلك دخل الديوان السياسي في صراع مع اللجنة التنفيذية حول قيادة الحركة الوطنية التي كان الشيخ الثعالبي يسعى إلى استرجاعها .

#### IV - عودة الشيخ الثعالبي إلى تونس والصراع بين الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم :

وقد حاول الديوان السياسي في بداية الأمر محاباة الشيخ الثعالبي لكي لا تنفرد اللجنة التنفيذية باستغلال سمعته . فاستقبله بحفاوة بالغة ونظم اجتماعا عموميا بمدينة تونس احتفاء به .

غير أن الشيخ الثعالبي عمد اثر عودته إلى البلاد التونسية إلى توحيد الحركة الوطنية تحت رعايته . فجمع في 3 أوت 1937 قادة الحزبين وأسس في صلبهم لجنة « لتحقيق هذا الهدف . لكن جماعة الحزب الدستوري الجديد رفضوا في نهاية الأمر الوحدة عن طريق هيئة مختلطة وطالبوا بانعقاد مؤتمر مشترك لانتخاب قيادة موحدة .

(\*) تتركب هذه اللجنة من عضوين من الحزب الدستوري الجديد ( الطاهر صفر وسليمان بن سليمان ) وعضوين من الحزب الدستوري القديم ( صالح فرحات وعلي بوحاجب ) ويترأسها الشيخ الثعالبي .

وفي حقيقة الأمر فإن جانباً لا بأس به من الحزب الدستوري الجديد غير قابل للوحدة مع اللجنة التنفيذية نظرا للتباين بين قيادتي الحزبين في المزاج وطرق النضال وكذلك للتنافس الضمني بين الحبيب بورقيبة والشيخ الثعالبي حول زعامة الحركة الوطنية .

فبات اذن محاولة توحيد الحركة الوطنية التونسية بالفشل وانحاز عندئذ الشيخ الثعالبي إلى الحزب الدستوري القديم الذي يسيّره اصدقاؤه القدماء في اللجنة التنفيذية وحيث له من التأثير ما يمكنه من اعطائه الاتجاه العربي الإسلامي الذي تشبّع به خلال إقامته في البلدان الشرقية . ونشب حينئذ صراع بين الحزبين الوطنيين انتهى بانتصار الحزب الدستوري الجديد الذي ذهب به الأمر إلى استعمال العنف لمنع الشيخ الثعالبي من القيام باجتماعات عمومية داخل البلاد . ووقع ذلك في أواخر سبتمبر 1937 بماطر حيث قتل عضو من الحزب الدستوري القديم وكذلك في بداية شهر أكتوبر الموالي بمدينة باجة أين أسفر التصادم بين أعضاء الحزبين على مقتل شخص آخر .

وبذلك تتهقر الشيخ الثعالبي واقتصر عندئذ على العمل « في دائرة جماعات ضئيلة العدد » ، كما انحصر الصراع بين الطرفين في المجادلة عن طريق الصحافة . وبالرغم من تشبث كل من الحزبين بالبرنامج الذي أقره مؤتمر نهج الجبل في شهر ماي 1933 ، فقد اتخذ الحزب الدستوري القديم مواقف متطرفة منددا بسياسة الحوار متهما جماعة الديوان السياسي بالتواطؤ مع السلطات الإستعمارية ومطالباً بالاستقلال في نطاق الوحدة العربية الإسلامية .

وجاءت هذه التهم مع خيبة أمل الديوان السياسي في حكومة الجبهة الشعبية خصوصا بعد استقالة ليون بلوم في 13 جوان 1937 . فمال الحزب الدستوري الجديد إلى التطرف وسحب ثقته من الحكومة الثانية للجبهة الشعبية التي يرأسها الزعيم الراديكالي كميل شوطن (Camille Chautemps)

#### V - الحزب الدستوري الجديد و « الجبهة الشعبية » الفرنسية :

لقد عقد في بداية الأمر الحزب الدستوري الجديد آمالا كبيرة في حكومة ليون بلوم التحررية . فجمع في 10 جوان 1936 - أي اثر انتصارها -

مجلسة الملمى الذى حدد المطالب التى يمكن عرضها على هذا النظام الفرنسى اليسارى والتى تنسم بالاعتدال مثلها مثل برنامج الجامعة الاشتراكية بتونس ، معتمداً أساساً على مبدأ احترام معاهدة باردو التى تقر السيادة التونسية .

وبعدما قدّم الديوان السياسى فى 29 جوان 1936 هذه المطالب إلى المقيم العام ، سافر الحبيب بورقيبة وسليمان بن سليمان إلى باريس لعرضها على الحكومة الفرنسية . فتمكنا من مقابلة بيار فينو (Pierre Viennot) كاتب الدولة المساعد لوزير الخارجية المكلف بشؤون تونس والمغرب الأقصى الذى أبدى تفهماً ملحوظاً للعديد من مطالب الحزب الدستورى الجديد . غير أنه وان وضع حدّاً للأوامر الاستثنائية الجائرة التى سنّها مونرون فى شهر ماي 1933 فلم يتخذ اجراءات أخرى لحلّ المشكلة التونسية قبل التحقيق فى الأمر على عين المكان .

وفعلاً فقد قام بيار فينو بزيارة إلى الايالة خلال شهر فيفري 1937 لخصّ نتائجها فى خطاب ألقاه عن طريق اذاعة تونس فى غرة مارس بين فيه أهم العيوب فى تسيير اشؤون الحكومية والإدارية ووعد فيه ببعض اصلاحات تتمثل أساساً فى « توسيع نطاق المشاركة التونسية فى الحكم ، تأسيس لجنة تشريعية استشارية ، تنظيم المراقبة على صرف الميزانية ، تخفيض عدد الموظفين ، تعزيز المهام التى تضطلع بها الكفاءات التونسية ، تسليط العقوبات الصارمة على كل عمل مخلّ بالثقة والنزاهة ، ومساعدة صغار الفلاحين على الاستقرار فى الأرض لتعمير الأراضى التونسية » . ورغم تأكيد كاتب الدولة الفرنسى بأنّ كل هذه الاصلاحات « لا يمكن أن تنجز إلاّ فى نطاق الحماية التى لا سبيل إلى تغييرها » ، فقد أثار هذا البرنامج غيظ المتفوقين والضباط العسكريين وقسماً لا بأس به من الموظفين الفرنسيين .

فسلك جهاز الحماية فى بداية مارس 1937 أى اثر رجوع فينو إلى فرنسا سياسة قمع ذهب ضحيتها العديد من العملة الأهليين وذلك قصد تعكير العلاقات

(\*) النص الكامل لخطاب بيار فينو بملحق الوثائق .

الفرنسية - التونسية . ثم ازداد هذا القمع ضدّ العمّال التونسيين فى شهرى جوان واوت 1937 بعد سقوط حكومة « بلوم » .

فبدأ عندئذ ظن الحزب الدستورى الجديد يخيب فى سياسة وعود الجبهة الشعبية . وانتهاز جناحه المتطرف الفرصة ليؤكد على افلاس هذه السياسة وعقم هذه الوعود رغم ضحالتها وبالتالى على فشل طريقة الحوار التى انتهجتها قيادة الحزب .

وقد برز هذا التيار « الراديكالي » فى المؤتمر الثانى للحزب - الذى التأم بمدينة تونس من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1937 - حيث ناهض سياسة الانفراج والتنازلات والمشاركة وطالب بمقاطعة السلطات الفرنسية وبتغيير برنامج الحزب لإدراج قضية استقلال البلاد بصفة رسمية وعلنية . وكان يقود ذلك الاتجاه سليمان بن سليمان والهادى نويرة وصالح بن يوسف ويوسف الرويسى والحبيب بوقطفة وعلي البلهوان .

غير ان الجناح المعتدل للحزب الذى يتزعمه محمود الماطرى والطاهر صفر والبحري قيقة قد عارض هذا الاتجاه باسم الواقعية ونظراً لعدم تهمة الشعب التونسى لمعركة الاستقلال وللاطماع الحامية لإيطاليا الفاشية فى تونس . وهدّد الماطرى بالانسحاب من المؤتمر اذا ما وقع مثل هذا التغيير فى برنامج الحزب . كما تبنت اللجنة السياسية للمؤتمر وجهة نظر المعتدلين ، فصوّت 28 من اعضائها لفائدة برنامج 1933 و 13 فقط لإدراج قضية الإستقلال فى هذا البرنامج .

فأقرّ حينئذ المؤتمر البرنامج القديم للحزب ، إلاّ أنه وجد فى خصوص العلاقات مع السلطات الفرنسية حلاً وسطاً بين الاتجاهين يتمثل فى سحب الثقة من حكومة « شوطن » مع الاحتفاظ بها للمقيم العام « قيون » .

(\*) لقد أسفرت سياسة القمع على عشرين قتيل من بينهم 17 بجهة ففصة ( يوم 4 مارس 1937 ) و 2 بالجريصة ( 19 جويلية 1937 ) وقتيل بمتلين بجهة بنزرت ( 2 أوت 1937 ) .

كما قرّر المؤتمر - نزولا عند رغبة التيار « الراديكالي » للحزب - التضامن مع الحركات الوطنية بالجزائر والمغرب الأقصى التي تعرض قاداتها إلى التعسف من قبل السلطات الفرنسية \* ، وتجسيما لهذا التضامن دعا الديوان السياسي إلى الإضراب ليوم 20 نوفمبر 1937 وذلك رغم اعتراض رئيس الحزب محمود الماطري . وكانت هذه البادرة بمثابة الإعلان عن تصلب الحزب الدستوري الجديد . الشيء الذي أدّى إلى استقالة الماطري من رئاسته في أواخر ديسمبر 1937 وتعزيز جناحه الراديكالي ثم إلى أحداث 9 أفريل 1938 .

#### IV - تصليب الحزب الدستوري الجديد وأحداث 9 أفريل 1938 :

وقد تجلّى هذا التصليب في المظاهرات التي جدّت ببزرت في بداية جانفي 1938 احتجاجا على ابعاد حسن النوري - رئيس الشعبة الدستورية بهذه المدينة والكاتب العام للاتحاد المحلي للجامعة عموم العملة التونسية - إلى الجزائر والتي أدّت إلى تدخّل الأمن وقتل ستة أشخاص وجرح عشرين وإيقاف سبعة من بينهم الحبيب بوقطفة رئيس الجامعة الدستورية بالمنطقة .

ثم احتدّ هذا الاتجاه المتطرف إثر انعقاد المجلس الملتئم للحزب الدستوري الجديد يومي 13 و 14 مارس 1938 حيث وقعت اقتراحات في تنظيم المظاهرات والحثّ عن الامتناع على دفع الضرائب وكذلك على الخدمة العسكرية . مما دفع بالظاهر صفر - الذي عينه هذا المجلس رئيسا للحزب خلفا لمحمود الماطري - للاستقالة من هذا المنصب .

غير أنّ الجناح الراديكالي للحزب بقي - بالرغم من تعديل المجلس الملتئم لموقفه نزولا عند رغبة المعتدلين - يعمل على احتداد الحركة الوطنية

(\*) لقد القيت السلطات الفرنسية القبض على مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية الجزائرية ، كما عمدت الى حل الاحزاب الوطنية بالمغرب الاقصى ونفى قاداتها مثل علال الفاسي وحسن الوزاني .

التونسية . ولم تثنه حكومة ليون بلوم الثانية - التي تألّفت في 13 مارس 1938 - عن عزمه ، خصوصا وان هذه الحكومة كانت متحفظة أكثر من ذي قبل في سياستها الاستعمارية وذلك محابة للبورجوازية لكسب ثقتها وتأييدها ضدّ القوى الفاشية التي ازداد خطرهما عندما ضمّ هتلر (Hitler) في 11 مارس 1938 النمسا إلى ألمانيا .

فكشّف إذن الحزب الدستوري الجديد - تحت تأثير شقه المتطرف - من دعايته بالعاصمة في أوساط تلاميذ المعهد الزيتوني والمدرسة الصادقية وكذلك داخل البلاد . وألقى عليّ البلهوان الاستاذ بالمعهد الصادقي محاضرة بنادى الحزب بتونس حول « دور الشباب في المعركة » وذلك رغم تحذير السلطات الاستعمارية . وعندما أقصى عن العمل من أجل نشاطه الوطني دخل تلاميذ الصادقية يوم 25 مارس - تضامنا معه - في إضراب عام أدّى إلى غلق مدرستهم من طرف ادارة التعليم العمومي . كما قام رجال الحزب بحملات دعائية داخل الإيالة حرّضوا فيها الأهالي على الامتناع عن دفع الضرائب والخدمة العسكرية . فعمدت السلطات الفرنسية في أوائل أفريل 1938 إلى إيقاف عشرين من قادة الحزب القائمين بهذه الدعاية من بينهم سليمان بن سليمان ويوسف الرويسي وصالح بن يوسف والهادي نويرة . وكان ردّ فعل الديوان السياسي الإعلان عن إضراب عام ليوم 8 أفريل . ونُظّمت خلال هذا اليوم مظاهرة بالعاصمة بقيادة المنجي سليم وعليّ البلهوان اتجهت نحو الإقامة العامة حيث تجمع بين 7 و 10 آلاف شخص نادوا ببرلمان تونسي وحكومة وطنية وبسقوط الإمتيازات . فخطب فيهم محمود الماطري - الذي شارك في هذه المظاهرة بالرغم من استقالته من الحزب الدستوري الجديد - لتهديد الوضع وتلافي التصادم مع قوات الأمن . وتلاه عليّ البلهوان الذي ألقى خطابا عنيفا . ثم أخذ الكلمة المنجي سليم ليذكر بمطالب الحزب ويعلن عن مظاهرة ثانية ليوم 10 أفريل . واثّر ذلك تفرّق المتظاهرون في هدوء طبقا لتعليمات المسؤولين الدستوريين . كما نُظّمت في نفس اليوم مظاهرات داخل البلاد وخصوصا بالساحل والوطن القبلي وبزرت . وكان الحزب الدستوري الجديد الذي برهن في الثامن من

أفريل على قدرته على تعبئة القوى الشعبية يستعدّ لمظاهرة 10 أفريل حينما التمس محمود الماطري من الحبيب بورقيبة العدول عن هذه المظاهرة وذلك بعدما أعلمه المقيم العام بعزمه على منعها بجميع الوسائل . غير أن الكاتب العام للحزب رفض نصائح الماطري خصوصا وأن الجو قد تعسّر عندما علم الناس بدعوة علي البلهوان إلى المثول أمام قاضي التحقيق يوم 9 أفريل 1938 وأن التصادم أصبح لا مفرّ منه .

وفعلا فقد انتقل جمع غفير مساء ذلك اليوم على الساعة الثالثة إلى قصر العدالة تضامنا مع « الزعيم الشاب » ، وعندما أطلقت قوات الأمن النار لنفريقهم « اندلعت الثورة مثل الحريق » . فاصطدم الآلاف من المتظاهرين الذين أقبلوا من الأحياء الشعبية القريبة من قصر العدالة كباب سويقة والحلفاوين ورأس الطابية والملاسين بالقوة العمومية . وقد أسفرت هذه الأحداث التي دامت ثلاث ساعات تقريبا على اثنين وعشرين قتيلا وما يزيد عن المائة وخمسين جريحا .

وكان جلّ هؤلاء الضحايا من الشباب الذين يعانون اذّاك من البطالة وخصوصا النازحين منهم القاطنين بالأحياء « القصديرية » كالملاسين ورأس الطابية حيث كان الوضع متفجّرا من جرّاء رداءة الحالة الاجتماعية ، وكذلك من تلاميذ المعهد الزيتوني الوافدين من داخل البلاد والتي كانت آفاق الشغل محدودة بالنسبة إلى حاملي شهاداتهم . ولا جرم اذن أن تقوم سلطات الحماية اثر هذه الأحداث بطرد العديد من النازحين إلى بلدانهم .

وعلى الرّغم من أنّ مظاهرة 9 أفريل 1938 كانت تلقائية ومن أنّ الحزب الدستوري الجديد عجز عن مراقبتها فانه قد تعرّض إلى قمع لم يسبق له مثيل في البلاد التونسية منذ انتصاب الحماية . اذ أعلنت السلطات الفرنسية حالا حالة الحصار وعمدت إلى حلّ الحزب وتعطيل الصحف الوطنية . كما تمّ اعتقال ومحاكمة العديد من الوطنيين بجميع أنحاء البلاد ( ما بين الالفين والثلاثة الاف على حدّ قول الدستوريين ) من بينهم أعضاء الديوان السياسي والمجلس الملي الذين أحيوا على المحكمة العسكرية بدعوى

التآمر على أمن الدولة . وبذلك وقع التراجع في السياسة التحررية التي سلكتها في بداية الأمر الجبهة الشعبية بتونس . وصادف هذا سقوط حكومة ليون بلوم الثانية في الثامن من شهر أفريل 1938 .

ومهما يكن من أمر فإنّ هذه الإجراءات التعسفية كانت بمثابة الضربة القاسية للحركة الوطنية خصوصا وأن النزاع الذي نشب في بداية 1938 بين الحزب الدستوري الجديد وجامعة عموم العملة التونسية كان قد قضى على التجربة الثانية للحركة النقابية الأهلية .

## الفصل السادس

### الحركة النقابية التونسية بين الحربين

#### وعلاقتها بالحركة الوطنية

#### I - جذور الحركة النقابية التونسية :

يجب التأكيد قبل كل شيء أن الحركة النقابية تمثل بعدا من أبعاد الحركة الوطنية التونسية . وهي تندرج أولا وبالذات في نطاق النمو الذي عرفته هذه الحركة غداة الحرب العالمية الأولى .

#### 1 ( نموّ الحركة النقابية غداة الحرب العالمية الأولى :

لقد اتسعت الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب جغرافيا واجتماعيا . فشملت حينئذ زيادة على ثلثة مل الأعيان والموظفين والمثقفين قسما من صغار الفلاحين وكذلك من الطبقة الشغيلة . وهذا التطور من شأنه أن يزيد في وعي العمال التونسيين بالتناقضات الاجتماعية الشاجمة عن نظام الحماية .

وتجدر هنا الإشارة أن هنالك علاقة جدلية بين الوعي الوطني والوعي الاجتماعي . فقد استغلّ الوطنيون التناقضات التونسية الفرنسية لبعث الوعي الوطني الذي ساعد بدوره على بلورة الوعي الاجتماعي خصوصا وأن الحركة الوطنية ترمي إلى القضاء على الامتيازات التي تتمتع بها الجالية الأوروبية بالبلاد التونسية وذلك مع طمس التناقضات الداخلية أي تحت شعار « الوحدة القومية » . ولا جرم اذن ان يكون الطابع الوطني طاغيا على الحركة النقابية التونسية التي هي قبل كل شيء وليدة التناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجالية الأوروبية .

## ( 2 ) التناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجمالية الأوروبية :

كانت الطبقة الشغيلة التونسية كما ذكرنا سلفا عرضة إلى الاستغلال من طرف الرأسماليين الأجانب وكذلك إلى منافسة اليد العاملة الأوروبية التي هي — علاوة على كونها أكثر دراية بالتقنيات العصرية — تحظى برعاية السلطات الفرنسية التي تفضلها على التونسيين . فكانت لذلك نسبة هؤلاء ضئيلة في المشاغل العمومية وكذلك في قطاع النقل الذي يتدب غالب أعوانه من بين الفرنسيين والإيطاليين . فكان العامل التونسي إذن عرضة إلى تناقضين : الأول والرئيسي مع الرأسماليين الأجانب والثاني الذي هو ثانوي لكنه هام مع العمال الأوروبيين المقيمين في تونس الذين يغلقون أمامه آفاق الشغل أو على الأقل آفاق الترقية . وتتفاقم هذه التناقضات من جراء سياسة التمييز التي تسلكها سلطات الحماية والشركات الإستعمارية على مستوى الأجور حيث كان مرتب العامل التونسي أدنى من مرتب نظيره من الأوروبيين .

كما زاد في حدة منافسة اليد العاملة الأجنبية الأزمة الاقتصادية وغلاء المعيشة اللذان استفحلا بالبلاد التونسية سنة 1924 أي عند تأسيس أول نقابة وطنية بتونس وهي « جامعة عموم العملة التونسية » .

## ( 3 ) تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية سنة 1924 واحتداد

التناقضات بين العمال التونسيين واليد العاملة الأجنبية :

لقد تأثرت الفلاحة التونسية كثيرا من الجفاف الذي عرفته البلاد سنة 1924 . فكان لذلك مردود هذا القطاع ضئيلا في الشمال ومنعدما في الجنوب . اذ مرّ حسب الاحصائيات الرسمية محصول القمح بين 1923 و 1924 من 2.700.000 قنطار إلى 1.091.429 قنطار . أما محصول الشعير فقد مرّ في نفس الفترة من 2.500.000 قنطار إلى 550.000 قنطار . والمعلوم أن الحبوب تهمّ بصفة مباشرة أو غير مباشرة مجموع السكان التونسيين .

كما تأثرت تربية الماشية من هذا الجفاف . فمرّ عدد الغنم بين 1919 و 1924 من 2.661.579 رأس إلى 1.378.840 رأس ومرّ عدد المعز في نفس الفترة من 1.660.621 رأس إلى 797.970 رأس :

وانعكست هذه الحالة على الصناعات المحلية التي ضاقت سوقها الداخلية اثر تدهور الطاقة الشرائية للمزارعين ومربي الماشية . كما تأثر هذا القطاع الإقتصادي من المنافسة الأجنبية التي تفاقمّت سنة 1924 وكذلك من الانخفاض في صادراته . فبالنسبة لصناعة الشاشية — التي تمثّل اذاك أهمّ قطاع صناعي بتونس — كانت المنافسة الاجنبية قد عادت في 1923 و 1924 إلى ما كانت عليه قبيل الحرب العالمية الأولى . وانخفضت في نفس الوقت صادرات الشاشية التونسية خصوصا نحو مصر التي كانت تستورد مقدارا كبيرا من هذه البضاعة .

وهذه الأزمة الاقتصادية من شأنها أن تنعكس على العمال التونسيين الذين هم في هذه الطرفة عرضة إلى الانخفاض في الأجور والبطالة وكذلك إلى المجاعة . وزاد في رداة وضعهم غلاء المعيشة الذي استفحل بالبلاد التونسية سنة 1924 .

## ( 4 ) غلاء المعيشة :

لقد تفاقم غلاء المعيشة مع احتداد التضخم المالي سنة 1924 . فانخفضت قيمة العملة أكثر فأكثر وارتفعت بذلك أسعار المواد الضرورية بصفة مهولة . فبين شهر جويلية 1923 وشهر أكتوبر 1924 ارتفع ثمن الكيلوغرام خبز من 1ر10 فرنك إلى 1ر50 فرنك والكيلوغرام سميد من 1ر25 إلى 2ر10 فرنك والكيلوغرام سكر من 2ر85 إلى 3ر10 فرنك والكيلوغرام لحم من 3 إلى 6ر50 فرنك ولتر زيت الزيتون من 4ر35 إلى 6 فرنك . وبصفة عامة فإن ارتفاع كلفة المعيشة بالنسبة لعائلة « عامل الرصيف » قد بلغ خلال هذه الفترة 29 % .



محمد علي الحامي

وقد تأثر معظم السكان التونسيين من غلاء المعيشة في هذه الظروف القاسية . وتأثرت أكثر فأكثر الطبقات الكادحة التي تعاني من الانخفاض في الأجور والبطالة والتي شعرت حينئذ أكثر من ذي قبل بسياسة التمييز ومنافسة اليد العاملة الأجنبية وبحاجة إلى إطار نقابي وطني يدافع على مصالحها خصوصا وأنّ « اتحاد النقابات الفرنسية » لا يخلو هو الآخر من العنصرية ومن محاباة العمال الأوروبيين المقيمين بالبلاد التونسية .

#### 5) قصور « اتحاد النقابات الفرنسية » نحو العمال التونسيين :

كان العمال الأوروبيون يمثلون القاعدة العريضة لهذه النقابة التابعة « للكونفدرالية العامة للشغل » (C.G.T.) . ولذلك كانت تركز جل نشاطها على الدفاع على مصالحهم . كما كانت تبرر سياسة التمييز في الأجور بدعوى أن حاجيات العمال الأوروبيين تفوق حاجيات زملائهم التونسيين . ثم أنه ليس لهؤلاء الحق في الاضطلاع بمسؤوليات على مستوى القيادة في هذه النقابات .

لكلّ ذلك كانت تبعية العمال التونسيين للمنظمة العمالية الفرنسية تعتبر ، كما نص على ذلك أحمد توفيق المدني في الجزء الأول من كتابه « حياة كفاح » ، « ابتلاعا لهم ، وهضمنا لحقهم واخفانا لصوتهم » . وكانت اذن الحاجة أكيدة في تأسيس « جامعة عمال تونسية » « يستقل بها العمال التونسيون بشؤون أنفسهم .. حتى ينالوا من حيث تساوى الأجور ومن حيث الحقوق العامة ما هم محرومون منه إلى الآن وما لم تحقّقه لهم جامعة عموم العمال الفرنسية » .

وقد تأكدت هذه الحاجة إلى إطار نقابي وطني إثر الاضرابات التي اندلعت في مدينتي تونس وبنزرت في صائفة 1924 .

#### II — إضرابات العمال التونسيين بتونس وبنزرت وتأسيس « جامعة عموم العمالة التونسية » :

لقد طالب عمال الرصيف بمدينة تونس في صيف 1924 ، لمجابهة رداءة الوضع الاجتماعي وغلاء المعيشة ، « بجعل الأجر اليومي 24 فرنك

للجميع بلا فرق كما ذلك لعملة رصيف مرسليليا ، وزيادة خمسين في المائة في أيام الأعياد ، وزيادة ثمانية وثلاثين في المائة في خدمة الليل ودفع 450 فرنك للساعة الواحدة الزائدة على قانون ( 8 ساعات ) في اليوم » .

إلا أن شركات الشحن قد رفضت في 13 أوت 1924 هذه المطالب باستثناء الزيادة في الأعياد الإسلامية . فقرر في اليوم نفسه عمال الرصيف مقاطعة العمل وإعلان الاضراب . وحتى لا تتحول حركتهم إلى الفشل — مثلما وقع ذلك في الإعتصابات السابقة حيث لم يجدوا من يساعدهم — انضمت إليهم ثلاثة من المثقفين أسست في 15 أوت 1924 لجنة دعاية لمراقبة سير الإضراب وتوجيه العمال المضربين وحث الرأي العام على مساندتهم . وكان على رأس هذه اللجنة محمد علي الحامي \* الذي قدم من ألمانيا في

(\*) **محمد علي الحامي** : ( 1890 ؟ - 1928 ؟ ) ولد حوالي 1890 ببلدة الحامة الكائنة قرب مدينة قابس . وعند وفاة أمه حمله أبوه إلى تونس حيث استقر عند عمته . تعلم العربية في الكتاب ثم عمل «حمالا» بالسوق المركزية بالعاصمة ثم خادما فسانقا عند قنصل النمسا بتونس ، وتلقن حينئذ أصول اللغة الألمانية . وفي سنة 1911 قاد شاحنة المؤونة التي بعثت بها حركة الشباب التونسي إلى الجيوش التركية التي تخوض آنذاك حربا ضد إيطاليا بطرابلس . وفي مدينة طرابلس عمل سائقا عند الضابط التركي أنور باشا الذي حمله معه إلى إسطنبول أين تعلم اللغة التركية . وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى رافق أنور باشا إلى ألمانيا واستقر ببرلين حيث عمل في مصنع للسيارات والطائرات . ويغلب الظن أنه تعرف حينئذ على الأوساط العمالية والاشتراكية الألمانية . كما تابع دروسا في إحدى الجامعات الحرة ببرلين طول ثلاثة أعوام ( 1921 - 1924 ) . وفي أوائل مارس 1924 عاد محمد علي نهائيا إلى تونس حيث عمل في بداية الأمر على تأسيس تعاضدية تجارية لتمكين العمال من اقتناء المواد الأساسية بأسعار معقولة .

وأثر الإضرابات التي جددت بتونس وبنزرت في صائفة 1924 قام بتأسيس نقابة تونسية وطنية مستقلة عن النقابات الأوروبية . فألقت عليه سلطات الحماية القبض وحكم عليه في شهر نوفمبر 1925 بالنفي عن التراب الفرنسي وتوابعه لمدة عشرة أعوام وتوجه أثر ذلك إلى إيطاليا ،

شهر مارس من هذه السنة بعدما أقام فيها أكثر من ثلاث سنوات والذي كان اذاك بصدد تأسيس تعاضدية تجارية لتمكين العمال الذين يتألمون من غلاء المعاش واحتكار أسواق التجارة له ، من اقتناء المواد الأساسية بأسعار معقولة . ثم انتخب عمال الرصيف طبقا لتوجيهات لجنة الدعاية عضوين من بينهم لقيادة حركة الاعتصام التي تواصلت حتى 11 سبتمبر 1924 .

وبعد يومين من إعلان هذا الاعتصام أضرب عمال رصيف بنزرت مطالبين كذلك بالترفيه في أجورهم . ثم تبعهم في 22 أوت عملة معمل الآجر « بمنزل جميل » ثم عملة مرسى بنزرت يوم 4 سبتمبر والعملة الزراعيين « بجبل خروبة » يوم 6 سبتمبر وأخيرا عملة عربات النقل « بسيدي أحمد » .

وانتخبت كل طائفة من هؤلاء المعتصمين لجنة من بينها لتسيير الإضراب و « الدخول في مفاوضات الآجرين متى أمكن لحلّ المشكلة بصورة مرضية » .

وقد اهتمت لجنة الدعاية بهذه الإضرابات كذلك وانتقل البعض من أعضائها من تونس إلى بنزرت لتوجيه العمال المضربين وتأكيد المساندة لهم .

غير أن الوضع بمدينة بنزرت قد تعكّر فجأة في 11 سبتمبر 1924 في الوقت الذي انفجرت فيه الأزمة بتونس ، إذ تمّ في هذا اليوم إيقاف محمد الخميري وهو من أبرز أعضاء لجان الإضراب بجهة بنزرت . فثار حينئذ نائرة سكان هذه المدينة وأمر مدير الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين فجرح الكثير منهم ومات اثنان من جراء جروحهم .

ثم إلى تركيا غير أن أطرد من هذين البلدين . فحاول حينئذ الالتحاق ببعيد الكريم الخطابي بالمغرب الأقصى للمشاركة في ثورته ، فوقع إيقافه بطنجة وابعاده حيث عمل سائقا عند أحد الباشاوات . وأثر خلاف نشب بينه وبين «عرفه» ذهب إلى المملكة العربية السعودية أين توفي حوالي 1928 في الطريق الرابط بين جدة ومكة اثر حادث سيارة أجرة كان يسوقها .

والجدير بالذكر أن سلطات الحماية ترمي من وراء هذا القمع إلى ارباب العمال التونسيين الذين انفصلوا اثر الإضرابات عن اتحاد النقابات الفرنسية ليؤسسوا نقابات مستقلة . اذ تأسست نقابات وطنية بتونس العاصمة في صفوف عمال الرصيف والسكك الحديدية وسوق الحبوب والنسيج والشاشية والترامواي الخ ... كما تأسست نقابات تونسية بجهة بنزرت في الرصيف ومعمل الأجر بمنزل جميل وعربات النقل بسیدی احمد وغيرها من القطاعات الأخرى ، وتأسس على رأس هذه النقابات اتحاد في بنزرت كان الكاتب الأول فيه محمد الخميري .

وكان للجنة الدعاية النقابية التي على رأسها محمد علي ، كما نص على ذلك الطاهر الحداد في كتابه « العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية » ، « حق المراقبة والإرشاد في أعمال النقابات بصفة عمومية حرصا على هذا المشروع إلى النجاح بالتعاون والإشتراك في العمل » . وكان محمد علي قد بذل نشاطا كبيرا لبث الروح النقابية في أوساط العملة التونسيين وذلك بمساعدة أعضاء لجنة الدعاية التي بدأت تشتهر باسم « جامعة عموم العملة التونسية » .

وانتهز محمد علي وجماعته فرصة قدوم ليون جوهو (Léon Jouhaux) الكاتب العام للكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) إلى تونس لدعوته لحضور اجتماع عام - التأم ببورصة الشغل يوم 1 نوفمبر 1924 - والإعلان عن تأسيس جامعة الشغل التونسية . ثم اجتمع بعد ذلك الأعضاء المؤسسون لهذه النقابة في محل أحد العمال في 3 ديسمبر 1924 وعينوا لجنة تنفيذية وقتية أسندوا كتابتها العامة لمحمد علي .

### III - الصعوبات التي تعرضت إليها «جامعة عموم العملة التونسية» :

وقد عرفت هذه النقابة الفتية منذ ظهورها عراقيل جمة تتمثل في معارضة اتحاد النقابات الفرنسية لها ومناورات سلطات الحماية وتخلي الحزب الدستوري - الذي ساهم في بعثها - على مساندتها .

### (1) معارضة اتحاد النقابات الفرنسية :

لم يقبل اتحاد النقابات الفرنسية الذي كان له النظر على كامل العمل النقابي بالبلاد التونسية أن تتكون قوة منفصلة عنه لأن ذلك حسب زعمه من شأنه أن « يقسم قوة العملة إلى شطرين أمام قوة المال المتحدة » .

وفي حقيقة الأمر فإن اتحاد النقابات كان يخشى انجياز جامعة عموم العملة التونسية إلى الحزب الشيوعي - الذي هو من أنصارها - وبالتالي إلى الأممية الثالثة المعادية لحلفائه الاشتراكيين . وعلاوة على ذلك فإن هذه النقابة التونسية تنادي بالمساواة في الأجور وتندد بالإميازات التي يتمتع بها العمال الأوروبيون المقيمون بتونس والتي تقرها النقابات الفرنسية . ومهما يكن من أمر موقف فإن اتحاد النقابات من شأنه أن يدعم سياسة القمع والمناورات التي توختها سلطات الحماية تجاه النقابة التونسية الفتية .

### (2) مناورات السلطات الفرنسية :

كانت السلطات الفرنسية قد تفتنت منذ البداية إلى الخطر الذي تمثله الجامعة النقابية التونسية على نظام الحماية وذلك لاعتماد هذه المنظمة على القوى الشعبية وتجاوبها معها وقدرتها على تعبئتها . وكان المقيم العام يعتقد أن مسألة الحزب الحر الدستوري أصبحت ثانوية وإن جامعة عموم العملة التونسية هي منذ تأسيسها مصدر الخطر على المصالح الفرنسية بتونس . وكان لذلك يتصيد الفرص للقضاء على هذه الحركة . فانتهاز فرصة الإضرابات التي جددت بحمام الأنف في أواخر شهر جانفي 1925 لإلقاء القبض على محمد علي وبعض من جماعته بتهمة التآمر ضد أمن الدولة الداخلي . وفي شهر نوفمبر 1925 حكم عليهم بالنفي عن التراب الفرنسي وتوابعه لمدة عشرة أعوام لبعضهم وخمسة أعوام للبعض الآخر \* . وقد عملت قبل

(\*) حكم على محمد علي ومختار العياري بالنفي لمدة عشرة سنوات وعلى محمود الكبادي وعلي القروي ومحمد الغنوشي وفينيدوري لمدة خمسة سنوات .

ذلك سلطات الحماية على عزل الحركة النقابية التونسية على الحزب الدستوري الذي تخلى في نهاية الأمر على مساندتها .

### ( 3 ) تخلي الحزب الحر الدستوري عن جامعة عموم العملة التونسية :

لقد ساهم الحزب الحر الدستوري في بداية الأمر في بعث هذه المنظمة العمالية حتى تكون « درعا ووقاء للحركة المالية التونسية تؤيد مطالبها وتضخم عددها وتزيدها قوة ونشاطا وشمولا » . فشارك أحمد توفيق المدني والطاهر الحداد ومحمد الخميري الدستوريون في تأسيسها وواكبوا نشاطها . إلا أن الطابع « الراديكالي » الذي اتخذته عماها قد أثار الخوف في صفوف القادة الدستوريين خصوصا وأن المقيم العام لا يتورع في اتهام حزب الدستور بالتواطؤ مع الجامعة النقابية ، وإن الصحف الفرنسية تظهر تونس في مظهر هييجان سياسي خطير تتحضر به للثورة ضد فرنسا وما شيدته في نحو نصف قرن بالبلاد التونسية ، وذلك بقصد مقاومة الإصلاح المؤمل نجاحه لفائدة التونسيين من طرف حكومة كتلة اليسار التي تسلمت مقاليد الحكم بباريس في شهر جوان 1924 . فتخلى حينئذ الحزب الحر الدستوري على النقابة التونسية « المتطرفة » ليدخل في كتلة مع « المعتدلين » نظم الجامعة الاشتراكية والحزب الإصلاحي والأعضاء التونسيين في المجلس الكبير وذلك لإحباط الحملة المدبرة من طرف سلطات الحماية وغلاة الإستعمار وحمل الحكومة الفرنسية على انجاز اصلاحات بتونس . وكان لا بد لبلوغ هذا الهدف من الابتعاد عن الحزب الشيوعي والمنظمة النقابية التونسية . فاغتنم الكاتب العام لاتحاد النقابات الفرنسية الفرصة ليطلب من كتلة المعتدلين أن تحث العمال التونسيين على الانضواء تحت الاتحادية الفرنسية بالتالي على الانسلاخ من جامعة عموم العملة التونسية . فقبل ممثلو الحزب والدستوري - على مضض - هذا الاقتراح وأمضوا في 21 فيفري 1925 تصريحاً في هذا المعنى مع بقية أعضاء الكتلة بينما كان محمد علي وجماعته في السجن .

الآن أنه علاوة على ضغوط اليسار الفرنسي بتونس فإن موقف الحزب الدستوري يعود إلى التباين بين قيادته البورجوازية وقيادة الحركة

النقابية التونسية الشعبية . فبينما كان جل أعضاء اللجنة التنفيذية من أنصار الاعتدال يلوحون بقوة الشعب دون استعمالها كان محمد علي وجماعته من رواد العنف والإعتماد فعلا على القوى الشعبية . ثم أن قيادة الحزب كانت تخشى أن يفلت منها زمام الأمر والمبادرة لفائدة الحركة النقابية التي هي بمثابة الجناح « الراديكالي » للحركة الوطنية . ومهما يكن من أمر فقد استغلت سلطات الحماية عزلة الحركة النقابية التونسية للقضاء عليها وذلك بنفي جل قادتها في أواخر 1925 من التراب الفرنسي وتوابعه لمدة عشرة أعوام لبعضهم وخمسة أعوام للبعض الآخر .

وغابت اثر ذلك الحركة النقابية التونسية عن الوجود لمدة سنوات خصوصا وأن البلاد مرت بين 1926 و 1930 بفترة « ازدهار » تحسنت فيها نسبيا الحالة الاقتصادية والاجتماعية وخمدت بذلك التناقضات التونسية الفرنسية الناجمة عن النظام الاستعماري .

الآن أن تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الثلاثينات من جراء الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 ثم امتدت إلى غالب بلدان العالم قد زاد في حدة هذه التناقضات ودفع بالشغاليين التونسيين إلى احياء جامعة عموم العملة التونسية .

### IV - تأسيس جامعة عموم العملة التونسية الثانية :

ويمكن اذن العامل الأساسي لبعث هذه النقابة في تردّي وضع الطبقات الكادحة التونسية خلال الأزمتين الإقتصاديتين التي مرت بهما البلاد في الثلاثينات . وكانت هذه الطبقات قد تأثرت من هذا الوضع أكثر من غيرها إلى درجة أصبح العديد منها مهددا بالمجاعة وذلك لانتشار البطالة وقلص موارد الشغاليين .

فقد انتشرت البطالة خصوصا في القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعات المحلية مثل النسيج والشاشية والنحاس وكذلك في المناجم

والمواني نظرا لتدهور الصادرات . وبصفة عامة فقد قدر عدد البطالين بمدينة تونس في شهر أكتوبر 1935 بـ 30.000 نسمة نصفهم من ارباب الصناعات . هذا زيادة على الأجراء الذين يعملون في القطاع الغير المنظم مثل البناء الذي يتقلص عند الأزمات الاقتصادية .

كل هذا من شأنه أن يزيد في حدة التناقضات بين هؤلاء البطالين والعمال الأجانب الذين يبدون عند الأزمات بمثابة المغتصبين لموارد عيش الأهالي .

ثم أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي ما زال تحت وطأة الأزمة العالمية الكبرى قد تردى ، كما بينا سلفا ، سنة 1936 . ومثل هذا الركود الاقتصادي لا يوفر بطبيعة الحال خلق مواطن شغل جديدة بل يزيد في حدة البطالة التي تتفاقم في المدن وخصوصا بمدينة تونس مع نزوح صغار الفلاحين إلى العاصمة للبحث عما يسدّون به رمقهم .

ولا جرم اذن أن يشعر في مثل هذا الوضع العملة التونسيون وخصوصا العاملون منهم في القطاعات التقليدية والقطاع الغير المنظم بحاجة إلى نقابة وطنية تسهر على مصالحهم .

فما أن صدر أمر 12 نوفمبر 1932 الذي يُقرّ لأول مرة الحريات النقابية بالبلاد التونسية حتى تأسست نقابات عمالية بالمواني والبناء والصناعات المحلية والتجارة الخ... إلّا أن السياسة التعسفية التي سلكها بتونس المقيم العام مارسال بيروطون (Marcel Peyrouton) لم تشجع هذه النقابات الفتية على مواصلة عملها .

ولم تتوفر الظروف السياسية لنمو الحركة النقابية التونسية ، كما ذكرنا آنفا ، إلا عند تعويض بيروطون في شهر مارس 1936 بمقيم عام جديد أرمان قيون (Armand Guillon) انهج ، خلافا لسلفه ، سياسة تحررية بالبلاد التونسية . وتدعم هذا الاتجاه مع انتصار « الجبهة الشعبية » بفرنسا في الانتخابات التشريعية وصعودها إلى الحكم في شهر جوان 1936 . فكانت

اذن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في صيف 1936 سانحة لإحياء جامعة عموم العملة التونسية . ولذلك عمد جماعة محمد علي الذين عادوا كلهم من منقاهم - باستثناء رئيسهم الذي توفي بالمملكة العربية السعودية سنة 1928 ؟ في حادث سيارة أجرة كان يسوقها لكسب رزقه - لتأسيس منظمة عمالية على منوال النقابة الأولى التي أسسوها سنة 1924 .

وانتهز على القروي فرصة الاجتماع العام الذي نظمته « التجمع الشعبي - أي كتلة المنظمات اليسارية الفرنسية بتونس المساندة » للجبهة الشعبية « بفرنسا - يوم 14 جوان 1936 للإعلان عن احياء جامعة عموم العملة التونسية .

وفي 21 جويلية 1936 أسّس على القروي بمعية محمد الغنوشي والطاهر بن سالم - اللذان ساهما كذلك في تأسيس الجامعة النقابية التونسية الأولى - هيئة وقتية عملت على جلب العملة التونسيين خصوصا في القطاعات التقليدية وغير المنظمة كالزراعة والصناعات المحلية والبناء والمواني حيث يكون الشغل غالبا غير قار ، وكذلك في المناجم .

وفي السابع من مارس 1937 تأسست هيئة وقتية ثانية لوضع قانون أساسي للنقابة التونسية وتحضير المؤتمر التأسيسي ضمت إلى جانب جماعة محمد علي الحامي عناصر أخرى من بينها بلقاسم القناوي عضو الحزب الدستوري الجديد الذي أسندت إليه الكتابة العامة .

وكانت الجامعة التونسية الفتية قد شاركت في المعارك التي شنتها العملة التونسيون ضدّ الأعراف والشركات الرأسمالية حتى يطبقوا القوانين الاجتماعية التي سنتها حكومة الجبهة الشعبية والمعمول بها في تونس ، كالزيادة في الأجور والعقود المشتركة وتحديد العمل الأسبوعي بأربعين ساعة والعطل السنوية وممارسة الحق النقابي داخل المؤسسات . والجدير بالذكر أن هذه القوانين قد وقع تطبيقها في بعض القطاعات كالسكك الحديدية و « الترامواي » وشركة الغاز والمياه والبنوك وشركات التأمين حيث تهيمن اليد العامة

الأوروبية ، غير أنها لم تؤخذ بعين الاعتبار في القطاعات التونسية كالصناعات المحلية والمناجم .

ومن أجل ذلك قام عمال مناجم الفسفات في المتلوي والمضيلة بإضراب أدى إلى تدخل قوات الأمن لقمع الشغالين يومي 4 و 5 مارس 1937 . فقتل حوالي العشرين وجرح الكثير من العملة التونسيين .

إلا أن علي القروي ومحمد بن سالم رفضا بمعية عناصر أخرى من جماعة محمد علي مساندة إضراب « حمالة » الحبوب التونسيين العاملين بميناء تونس الناجم عن نزاعهم مع نظرائهم من الجزائريين والذي أدى إلى تدخل الأمن يوم 18 جوان 1937 وقتل أربعة عملة وجرح آخرين .

ولذلك وقع بمناسبة اجتماع المؤتمر التأسيسي للجامعة عموم العملة التونسية يوم 27-جوان 1937 رفض القروي وبن سالم وانتخاب مكتبا جديدا يرأسه بلقاسم القناوي ويعد 14 عضوا من بينهم اثنان فقط ( محمد الغنوشي ومحمد الصيد ) كانا قد برزا في التجربة النقابية الوطنية الأولى .

غير أن هذه الجامعة النقابية الفتية التي تضم عند التأم مؤتمرها الأول 45 نقابة أساسية سوف لن تدوم طويلا وذلك لمعارضة اتحاد النقابات التابع إلى الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) لوجودها وكذلك لدخولها في نزاع مع الحزب الحر الدستوري الجديد .

#### V - جامعة عموم العملة التونسية الثانية واتحاد النقابات :

لقد كان اتحاد النقابات الذي يراقب الشغالين في القطاعات العصرية والمنظمة بما فيهم التونسيين والذي يضم في شهر جوان 1937 187 نقابة أساسية وحوالي 40.000 عضو ، ضد تأسيس نقابة تونسية مستقلة لأن ذلك في نظره من شأنه أن يشتت قوة الطبقة الشغيلة وبالتالي أن يعود بالفائدة للأعراف و « المتفوقين » بصفة عامة . كما كان يناهض كل حركة

نقابية ملية تطغى فيها حتميا الفوارق العرقية على الفوارق الطبقية وتتنافى إذن مع المجتمع التونسي العادل التي تنصهر فيه جميع الأجناس والذي يصبو إليه اليسار الفرنسي بتونس . ثم ان اتحاد النقابات يدعي أن جامعة عموم العملة التونسية لا تهتم بمصالح الشغالين بل تفضل تعاطي السياسة لفائدة الحزب الحر الدستوري الجديد الذي يمثل في اعتقاده البورجوازية الأهلية . والجدير بالذكر أن كل هذه الاتهامات كانت قد وردت خلال التجربة النقابية الأولى التي قام بها محمد علي الحامي . وفي حقيقة الأمر فقد كان اتحاد النقابات يخشى ان يفقد احتكار العمل النقابي بتونس خصوصا وأن ذلك من شأنه أن يحد في التناقضات بين الشغالين وان يطرح في نهاية الأمر شرعية وجود العملة الأوروبيين بالبلاد التونسية .

ولم تكن هذه المواقف تخص اتحاد النقابات فحسب بل كذلك بقية التجمعات اليسارية الفرنسية بتونس . ذلك لأنه منذ توحيد النقابات بفرنسا سنة 1936 أصبحت الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) التي ينتمي إليها اتحاد النقابات ، تضم كل الشغالين الفرنسيين بما فيهم الشيوعيون . فالشيوعيون الذين ساندوا سنة 1924 نقابة محمد علي تخلوا عن الجامعة النقابية التونسية الثانية لأن الحزب الشيوعي الفرنسي غير « تكسيكه » الذي أصبح منذ تأسيس « الجبهة الشعبية » يرتكز على الدفاع على الحريات الديمقراطية المهددة من طرف القوى الفاشية خصوصا منذ ان تولي النازيون الحكم بألمانيا في بداية 1933 . وكان لذلك . مثله مثل الأطراف اليسارية الفرنسية الأخرى المنضوية في « الجبهة الشعبية » ، يعمل على كسب أكثر ما يمكن من الأنصار للحريات الديمقراطية في جميع الفئات الاجتماعية . مما جعله يحابي البورجوازية الفرنسية ولا يناوئ مصالحها في المستعمرات حتى تتم ثقمتها في « الجبهة الشعبية » ولا تنحاز الى القوى الفاشية . ومهما يكن من أمر فإن مناوئة اتحاد النقابات لجامعة عموم العملة التونسية تمثل في مثل هذه الظروف عقبة كبيرة أمام نمو هذه النقابة الفتية خصوصا وأن جل الشغالين التونسيين العاملين في القطاعات العصرية والمنظمة والمتمتعين بالقوانين الاجتماعية التي سنتها حكومة ليون بلوم سنة 1936 كانوا لا يرون داعيا لمغادرة النقابات الفرنسية التي تدافع انذاك على مصالحهم بكل نجاعة . غير ان الضربة

التي ستقضي على جامعة عموم العملة التونسية الثانية قد انبثقت من النزاع الذي جدّ بينها وبين الحزب الحرّ الدستوري الجديد في أواخر 1937 .

#### VI - جامعة عموم العملة التونسية الثانية والحزب الحرّ الدستوري الجديد :

كان الحزب الحرّ الدستوري الجديد قد ترك إلى جماعة محمد علي مبادرة إحياء جامعة عموم العملة التونسية ولم يكن في بداية الأمر يبدى مساندته لهذه النقابة الفتية بل كان شقه المعتدل الذي يتزعمه عندئذ محمود الماطري ضدّ تأسيسها . وكل ذلك محاباة للنقابات والأحزاب اليسارية الفرنسية وبالتالي للجهة الشعبية التي تولّت آنذاك الحكم بفرنسا والتي كانت حينئذ سياستها التحريرية عند « حسن ظن » الوطنيين التونسيين ، وكذلك لأرباب الصناعات المحلية الذين كانوا خصوها في قطاع « الشاشية » يناهضون تطبيق القوانين الاجتماعية للجهة الشعبية بالبلاد التونسية .

غير أن هذا الموقف ما لبث أن تغير في أواخر 1936 وذلك عندما بدأت قيادة الحزب الدستوري الجديد تشكّ في عزم حكومة ليون بلوم على تلبية المطالب الوطنية التونسية . فعمدت عندئذ إلى مراقبة الجامعة النقابية لكي تجعل منها وسيلة تضغط بها على السلطات الفرنسية لتحقيق أهدافها .

وقد تجلّى هذا الاتجاه في شهر مارس 1937 عند تأليف الهيئة الوقتية الثانية لجامعة عموم العملة التونسية حيث أسندت كتابتها العامة إلى بلقاسم القناوي الذي أبعد قبل ذلك إلى برج لييف (Borj Leboeuf) مع جماعة الحزب الدستوري الجديد ، وتبنّى الحزب الدستوري الجديد منذ ذلك الحين قضية هذه النقابة الفتية والدفاع عنها من تهجمات الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) والأطراف اليسارية الفرنسية بتونس . فدخل في جدال مع اتحاد النقابات الفرنسية الذي كان يتهم الجامعة النقابية التونسية بتعاطي السياسة لفائدة الحزب الدستوري الجديد .

ثمّ زاد هذا الالتحام بين جامعة عموم العملة التونسية والحزب الحرّ الدستوري الجديد اثر سقوط حكومة ليون بلوم (الإشترأكي) في 21 جوان 1937 وتقلّص ثقة الوطنيين التونسيين في حكومة الراديكالي شوطن (Chautemps) التي خلفتها . فعمل حينئذ الحزب الحرّ الدستوري الجديد ، استعدادا لمجابهة هذه الحكومة ، إلى وضع يده على الجامعة النقابية التونسية . وقد تمّ له ذلك بمناسبة المؤتمر التأسيسي لهذه النقابة الذي التأم ، كما ذكرنا آنفا ، في 27 جوان 1937 حيث وقع انتخاب مكتب جديد تحت رئاسة بلقاسم القناوي يعد 14 عضوا جديهم دستوريون ومن بينهم اثنان فقط من جماعة محمد علي (محمد الغنوشي ومحمد الصيد) عرفا بتعاطفهما مع الدستوريين .

كما وضع الحزب الحرّ الدستوري الجديد يده على النقابات الأساسية التي شارك في تأسيسها داخل البلاد . فكانت هذه النقابات المحلية التابعة للجامعة النقابية التونسية تخضع له كليا في بعض الجهات كجهة قفصة حيث المناجم وباجة وخصوصا بنزرت حيث كان حسن النوري الكاتب العام للاتحاد المحلي رئيسا لشعبة بنزرت الدستورية .

غير أنه بالرغم من كل ذلك فقد نشبت خلافات بين قيادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد والقيادة النقابية وذلك لأنّ أغلبية المكتب التنفيذي للنقابة بما فيها كاتبها العام ، علاوة على عزمها على الحفاظ على استقلالية منظماتها ، لم تبنّ مفهوم الديوان السياسي للعمل النقابي في البلدان المستعمرة .

فلم تقبل اذن تدخل الحزب الدستوري المفرط في شؤون الجامعة النقابية ولم توافق على اضراب متلين بمنطقة بنزرت الذي اندلع في 31 جويلية 1937 . وذهب بها الأمر إلى قطع العلاقات مع الاتحاد المحلي ببنزرت الذي يتلقّى أوامره من الديوان السياسي .

كما لم تؤازر القيادة النقابية الديوان السياسي أثناء نزاعه في صائفة 1937 مع الحزب الدستوري القديم بل تبرأت من أعمال العنف التي قامت بها عناصر من الحزب الدستوري الجديد خصوصا بماطر وباجة لمنع الشيخ عبد العزيز الثعالبي من عقد اجتماعات داخل البلاد لفائدة حزبه .

وبلغ الأمر إلى القطيعة بين الديوان السياسي والقيادة النقابية وذلك عندما رفضت جامعة عموم العملة التونسية المشاركة في اضراب 20 نوفمبر 1937 الذي أقره المؤتمر الثاني للحزب الحر الدستوري الجديد للتنديد بالتعسف المسّيطر آنذاك على الوطنيين بالمغرب الأقصى والجزائر من قبل السلطات الفرنسية .

وتعود كل هذه الخلافات بين الديوان السياسي والمكتب التنفيذي للنقابة إلى أسباب عديدة من بينها النزعة الإستقلالية السائدة في جامعة عموم العملة التونسية والتي يرجع عهدها إلى التجربة النقابية الأولى (1924) من جهة ، ونزعة الحزب الدستوري الجديد إلى مراقبة جميع المنظمات التونسية لكي تكون أداة يضغط بها على السلطات الاستعمارية لتحقيق المطالب الوطنية من جهة أخرى . كما تختلف القيادتان الدستورية والنقابية حول مفهوم العمل النقابي .

فكان الديوان السياسي يعتقد أن التناقضات الوحيدة التي يجب اعتبارها في المجتمعات المستعمرة هي التناقضات الناجمة عن النظام الإستعماري وأنه من واجب جميع الفئات الاجتماعية التونسية أن تتحد لتحقيق وحدة قومية ضد هذا النظام ، ولا وجوب اذن في مثل هذا الوضع من تأسيس نقابات مستقلة على الحزب الدستوري الذي يعمل على تكتل كل القوى الشعبية لمقاومة الاستعمار . والجدير بالذكر أن الديوان السياسي المنبثق من البورجوازية الصغيرة كان اذاك يرمي إلى التوفيق بين الشغاليين والبورجوازية وبالتالي إلى طمس التناقضات الداخلية للمجتمع التونسي لتحقيق الوحدة القومية تحت قيادته . ففي هذا المضممار لا يمكن أن يكون العمل النقابي مهما كانت صفته — عمالياً كان أو خاص بأرباب المهن — إلاّ سياسياً يرمي قبل كل شيء إلى تحقيق الأهداف الوطنية التي تهم كل الفئات الاجتماعية التونسية .

غير أن القيادة النقابية لا تشاطر هذه النظرة للعمل النقابي ، فهو يتمثل في اعتقادها في الدفاع على المصالح المادية للشغاليين التي تتنافى مع مصالح الرأسماليين الأجانب المقيمين بتونس وكذلك مع مصالح الأعراف التونسيين

الذين امتنعوا ، خلافاً للشركات الاستعمارية ، عن تطبيق القوانين الاجتماعية التي أقرتها حكومة الجبهة الشعبية منذ شهر جوان 1936 . وهذا من شأنه أن يمس بمصالح العمال التونسيين وخصوصاً المضوئين منهم في جامعة عموم العملة التونسية والعاملين خاصة في القطاع التقليدي الذي يخضع إلى الأعراف المحليين . فالتناقضات الداخلية في المجتمع التونسي من شأنها أن تبرز حينئذ — بسبب سياسة ليون بلوم الاجتماعية — أكثر من ذي قبل . وليس لاذن من اليسير في مثل هذا الوضع إقناع العمال التونسيين بضرورة الوحدة القومية .

كما أن هنالك تباين بين موقف الحزب والنقابة من عمل « الجبهة الشعبية » الفرنسية . فبينما كان تقييم الديوان السياسي ينطلق من النتائج السياسية لهذا العمل التي يعتبرها سلبية بالنسبة إلى تونس كانت القيادة النقابية تعتبر قبل كل شيء — رغم معارضة التجمعات اليسارية الفرنسية بتونس إلى تأسيسها — النتائج الاجتماعية التي هي ايجابية بالنسبة للشغاليين التونسيين . الأمر الذي أدى بالحزب الحر الدستوري الجديد إلى سحب ثقته في بداية نوفمبر 1937 من حكومة شوطان وجامعة عموم العملة التونسية إلى العمل خاصة على تذليل العقبات أمام القوانين الاجتماعية المتأثرة من الأعراف التونسيين أكثر منها من الرأسماليين الأجانب . ثم أن النقابة التونسية الفتية عمدت إلى تجنب التطرف حتى لا تقع فيما وقعت سنة 1925 حيث تم القضاء عليها من طرف السلطات الاستعمارية . لذلك ابتعدت أكثر من ذي قبل عن الحزب الدستوري الجديد اثر تغلب اتجاهه الراديكالي خلال مؤتمره الثاني ( 30 أكتوبر — 2 نوفمبر 1937 ) خصوصاً وأن المقيم العام أرمان قيون كان — رغم سياسته التحريرية — قد حذر من الخلط بين العمل النقابي والعمل السياسي .

فرفضت اذن — كما ذكرنا آنفاً — القيادة النقابية المشاركة في الإضراب السياسي الذي دعا إليه الحزب الدستوري ليوم 20 نوفمبر 1937 تضامناً مع الوطنيين في الجزائر والمغرب الأقصى . كما تبرزت من الأحداث التي جرت ببنزرت في 6 جانفي 1938 عندما ابعدت سلطات الحماية حسن

النوري إلى الجزائر - بدعوى انها وطنه الأصلي - والتي قتل اثنائها ستة أشخاص كلهم من العملة وجرح عشرون .

وأمام هذا التصرف الذي يتنافى مع « الوحدة القومية » عمد الديوان السياسي إلى السطو على جامعة عموم العملة التونسية وانتهز لذلك المؤتمر الذي عقدته هذه المنظمة في 29 جانفي 1938 لتكريس استقلاليتها .

فبينما كان المؤتمرون مجتمعين تحت رئاسة بلقاسم القناوي اذ اقتحم قاعة المؤتمر ثلاثون شخصا - ينتمون في آن واحد إلى النقابة والشعبة الدستورية بنزرت - يتقدمهم الهادي نويره وصالح بن يوسف والمنجي سليم . فرفع عندئذ بلقاسم القناوي الجلسة وغادر مع جماعته قاعة المؤتمر وقدّموا فوراً شكوى إلى الشرطة ضد تدخل الحزب الحر الدستوري الجديد في شؤون منظمته .

غير أن جماعة الحزب الدستوري مكثت في قاعة المؤتمر وانتخبته مكتبا جديدا للجامعة النقابية اسندت كتابته العامة إلى الهادي نويره .

واعتبر بلقاسم القناوي هذا المكتب غير شرعي وأن كل القرارات التي اتخذها المؤتمر « المزعوم » باطالة . فانقسمت حينئذ جامعة عموم العملة التونسية إلى شقين : شق الهادي نويره الدستوري الذي يعتمد أساسا على الاتحاد المحلي بنزرت وشق بلقاسم القناوي النقابي الذي يراقب جل النقابات الأساسية . إلا أن سلطات الحماية قامت في 3 فيفري 1938 بحل نقابات منطقة بنزرت ثم منعت في الرابع والعشرين من نفس الشهر الهادي نويره من عقد اجتماعات عامة .

ومهما يكن من أمر فقد قضى هذا النزاع بين الحزب الحر الدستوري الجديد والنقابة على جامعة عموم العملة التونسية . اذ أثر - أمام هذا الوضع المزري - العديد من النقابات الأساسية الانضمام إلى اتحاد النقابات الفرنسية . وانتهت هذه التجربة النقابية التونسية الثانية في صيف 1938 حيث انصهرت - اثر مفاوضات دارت بين بلقاسم القناوي والقادة النقابيين الفرنسيين بتونس - الجامعة النقابية التونسية في صلب اتحاد النقابات التابع إلى الكنفدرالية العامة للشغل .

## الخلاصة

لقد ركّزنا تحليلنا للحركة الوطنية التونسية على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل في اعتقادنا الباعث الأساسي لمثل هذه التيارات السياسية . ذلك انه لا يمكن الفصل بين الأحداث التاريخية والواقع الاجتماعي خصوصا في المجتمعات المستعمرة حيث تغطي التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهيمنة الأجنبية فتكون واعزا للحركات الوطنية . وهذه التناقضات مرتبطة هي الأخرى بالوضع الاقتصادي والاجتماعي تركد عندما يتحسن وتحتد عندما يتردى . والحركة الوطنية بتونس تتفاعل مع هذه الأوضاع : فهي تنشط مع تأزم الحالة الاقتصادية والاجتماعية وتفتقر مع تحسنها . وذلك ما جدّ بين 1907 و 1934 حيث احتدت الحركة الوطنية قبيل وغداة الحرب العالمية الأولى وكذلك في الثلاثينات أي في فترات تأزم فيها الوضع الاقتصادي والاجتماعي بينما فترت خلال الحرب ثم بين 1926 و 1930 وذلك في ظروف تحسنت فيها نسبيا حالة الأهالي . وهذا لعمرى من البديهيات لأن الشغل الشاغل للجماهير التي هي بمثابة الجيوش للحركات الوطنية يكمن بطبيعة الحال في المسائل الحياتية أي في العمل والرزق وسد الرزق بصفة عامة . ولذلك فكلما تحسّن الوضع وتوفرت أسباب الرزق إلا وانشغل الناس بأعمالهم وتعدّر حينئذ على الأحزاب الوطنية تعبتهم ضد الاستعمار . أما عند الأزمات فإن الجماهير تفقد موارد رزقها ويتفاقم لذلك غضبها وحنقها وتشعر أكثر من ذي قبل بالهيمنة والمنافسة الأجنبية فتتساق وراء الحركات الوطنية التي تستغل هذه الظروف لتحمل النظام الاستعماري مسؤولية الوضع مبرزة اذاك سيطرته على ثروات البلاد وتفقيره لجل سكانها .

وقد يكون في مثل هذه الحالة الوعي الاجتماعي للجماهير الشعبية سابقا لوعيهم الوطني . فما دامت التناقضات مع المستعمر تغطي على التناقضات الداخلية للمجتمع فإن العمل على تحسين الوضع الاجتماعي وتوفير الرزق يحتمل مكافحة الاستعمار لتحرير البلاد واسترجاع ثرواتها المغتصبة من طرف الأجانب .

إلى بعض التونسيين - هنالك من مات من المتجنسين ودفن مع المسلمين دون أن يثير ذلك مشاعر الأهالي الدينية . فليس إذن من قبيل الصدف أن تطرح هذه القضية في الثلاثينات أي في ظروف متأزمة اقتصاديا واجتماعيا تتسم بغضب الجماهير وحنقها على النظام الإستعماري الذي تعتبره مصدر كل همومها .

وهذا لا يعني أننا ننفي أهمية العوامل السياسية أو الدينية في السيرة التاريخية . كل ما في الأمر هو أننا نعتقد أن العوامل الأساسية التي تحرك الحركات الوطنية هي قبل كل شيء اقتصادية واجتماعية بينما العوامل الأخرى كالسياسة والدينية والحضارية وغيرها هي عوامل ثانوية لا تلعب سوى دور تكملة في تاريخ هذه الحركات التحريرية . بعبارة أوضح فإن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية تمثل العوامل العميقة للأحداث التاريخية بينما لا تمثل الأسباب الأخرى سوى العوامل المباشرة ، والأسباب المباشرة هي بمثابة الشرارة أو المفرق الذي يثير الانفجار عندما يكون الوضع متفجرا من جراء تأزم الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، فبدونها لا يقع إذن الانفجار وبالتالي الأزمات السياسية والثورات التحريرية . وهذا لعمرى خير دليل على أهمية دورها في الصيرورة التاريخية . ولعل انجع مفرق يكمن في العوامل ذات الصبغة الدينية نظرا لما للاسلام من تأثير على الجماهير الشعبية بالبلاد التونسية حيث يمثل العقيدة السائدة . كل هذا لا يعني أيضا أن هنالك ربط ميكانيكي بين الأحداث التاريخية والواقع الاقتصادي والاجتماعي ، لأنه اذا كان الأمر كذلك فإن الأحزاب السياسية وقادتها لا دخل لهم في المسار التاريخي مع أن لهم دور لا يستهان به في تاريخ الشعوب . فاذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية توفر عندما تكون متردية الظروف الموضوعية للأزمات السياسية فإن الأحزاب وقادتها تخلق الظروف الذاتية التي بدونها لا تحدث الأزمات والثورات التحريرية ولو كان الوضع قابلا لذلك . وهذا الدور يكمن إذن - علاوة على بعث الوعي الوطني في صفوف الجماهير - في قدرة رجال السياسة على تحليل واستغلال الظروف وتحديد وسائل العمل الملائمة لها وكذلك على اختيار واستعمال المفرق المناسب لتفجير الوضع عندما يكون متفجرا . وهذا لعمرى دور

ولا جرم إذن ان يكون جل المشاركين في المظاهرات ضد الهيمنة الأجنبية وكذلك غالب ضحايا القمع الإستعماري ينتمون إلى الفئات الفقيرة التي تتأثر عند الأزمات الاقتصادية في حياتها اليومية خلافا للطبقات الميسورة التي لا تتأثر غالبا الا في مراحيلها . فمؤيدي الجرجار والشادلي القطاري للذان اعدما في أواخر أكتوبر 1912 اثر حادثة الزلاخ وكل المحكومين عليهم في هذه القضية هم من الفقراء . وكذلك الشأن بالنسبة لضحايا أحداث 9 أبريل 1938 الذي كان غالبهم من الشبان العاطلين عن العمل والقاطنين خصوصا بالأحياء الشعبية كباب سويقة والحلفاوين والأحياء القصدية كالملاسين ورأس الطابية حيث كان الوضع متفجرا من جراء رداءة الحالة الاجتماعية . بينما لم تكن هنالك ضحايا تذكر في صفوف الطبقات الغنية التي ذهب الكثير من أفرادها إلى التعامل مع النظام الإستعماري . فالشعور الوطني كان بالنسبة للفئات الكادحة مشحونا بالوعي الاجتماعي الذي يحدد عند الأزمات ويدفع بها إلى مجابهة الجهاز الإستعماري فتتصاع حينئذ إلى التيار الوطني غير مبالية بالخطر خصوصا وأنه ليس لها - خلافا الأغنياء - مصالح هامة تخاف المجازفة بها .

وقد لا يشاطر كل المؤرخين هذه النظرة بل يركز بعضهم في دراسة الحركات الوطنية على العوامل السياسية والدينية . فيرى مثلا أن فتور الحركة الوطنية التونسية بين 1926 و 1930 يعود أساسا إلى الأوامر الجائرة التي اتخذتها السلطات الإستعمارية في أواخر جانفي 1926 والتي تحدت من كل الحريات الديموقراطية وبالتالي من نشاط الحزب الحر الدستوري . بيد أن هذه الأوامر التي يقيم نافذة المفعول لم تصد الحركة الوطنية التونسية عندما تأزمت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الثلاثينات عن النشاط وحتى الاحتداد وذلك رغم تدعيمها في شهر ماي 1933 بأوامر أخرى أكثر منها تعسفا .

كما يعتبر بعض المؤرخين أن اعتراض الأهالي في الثلاثينات إلى دفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الإسلامية راجع قبل كل شيء إلى غيرتهم على دينهم . إلا أنه - منذ أن فتح في أواخر القرن التاسع عشر باب التجنيس

عظيم لأن هنالك اوضاع قابلة للانفجار لا تنفجر لعدم وجود الحزب أو القائد العبقري القادر على تفجيرها . فالأزمات السياسية أو الثورات التحريرية هي في نهاية المطاف نتيجة التفاعل بين العوامل العميقة والأسباب المباشرة والأحزاب وقيادتها وكذلك الجماهير الشعبية التي غالبا ما يطمس دورها مع أنها بمثابة « الجنود المشاة » للتاريخ ، والقيادة دون جماهير هي عبارة عن أركان حرب بدون جيوش ، وبالتالي غير قادر على مواجهة العدو وكسب المعارك .

غير أن الحقيقة التاريخية أعمق وأشمل من هذا التصور المبسط ، وإلا فكيف نستطيع إدراك التفاوت الزمني للوعي الوطني بين تونس من جهة والجزائر والمغرب الأقصى من جهة أخرى أو بين المغرب العربي وأفريقيا السوداء .

فهذا التفاوت يعود إلى كون بروز الوعي الوطني يشترط - علاوة على كل العوامل المتشابكة التي تعرضنا إليها - أرضية تكون بمثابة المعجل لظهور الشعور القومي . وهذه الأرضية تبنى على وحدة التراب واللغة والحضارة والعقيدة التي تجمع بين الأهالي . فكلما توفرت هذه الشروط ببلد ما إلا وعجلت بروز الوعي الوطني بين سكانه .

فوحدة التراب تميز كل بلد له حدوده على البلدان الأخرى وتخلق بذلك غيرة في صفوف الأهالي على مسقط رأسهم المشترك تدفعهم إلى مقاومة الغزو الأجنبي للذود عنه . وهذا الشعور الوطني الغريزي الناجم عن التعلق الطبيعي بمسقط الرأس ، وإن اختلف على الشعور الوطني بالمفهوم العصري ، فهو يمثل العامل الأساسي الذي دفع بالقبائل التونسية مثلاً سنة 1881 إلى تجاوز اختلافاتها والاتحاد للتصدي للاحتلال الفرنسي والدفاع على بلاد مشتركة كانت - رغم الطابع القبلي الذي يطغى آنذاك على المجتمع التونسي - واعية بالانتماء إليها . فوحدة التراب هي إذن ركيزة من ركائز الوعي الوطني .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى وحدة اللغة التي هي أداة تجاوب بين السكان تعمل على التحامهم وتماسكهم وتعجل بذلك بروز الوعي الوطني في صفوفهم .

وقد يكون توقرها بتونس سببا من الأسباب التي جعلت الشعور القومي يبرز بهذا البلد قبل ظهوره بالجزائر والمغرب الأقصى حيث ينقسم الأهالي إلى عرب وبربر لكل لغته الخاصة .

كما توفر وحدة الحضارة والعقيدة المناخ الملائم لتلاحم السكان وبرز الوعي الوطني بينهم .

ثم أن الهيمنة الأجنبية تخلق كذلك - زيادة على كل التناقضات التي ذكرناها آنفا - ظروفًا مناسبة لظهور الشعور القومي وذلك لما تنجزه من بنية تحتية تفرضها المصالح الاستعمارية ، فبناء السكك الحديدية والطرق مثلا يخلق بالبلاد المستعمرة وحدة اقتصادية كانت تعوزها من قبل . فيصبح بذلك تبادل البضائع متداولًا بين الأهالي وانتاج جهات البلاد متكاملًا ، ويتولد عن كل هذا تضامن بين السكان منبني على ترابط المصالح يكون ركنا من أركان الوعي الوطني .

كما تساعد وسائل النقل الأهالي على السفر والاختلاط والتعارف وتزيد بذلك في التحامهم وبالتالي في وعيهم بمصير مشترك وبالخطر الذي يحدق بهم وبمصالحهم من جراء الهيمنة الاستعمارية . وهذه الظاهرة تتطور مع نمو المدن حيث ينزح الكثير من المزارعين من جراء استعمار الأراضي وحيث يتبلور الوعي الوطني بالاحتكاك مع الأفكار والتيارات السياسية المتداولة هنالك .

وهكذا فإن الحركات الوطنية بالغة التعقيد تتطلب دراستها نظرة شاملة للمجتمع بجميع أبعاده .

ملحق الوثائق

مطالب الحركة الوطنية التونسية بين الحربين

## مطالب حركة « الشباب التونسي » قبيل الحرب العالمية الاولى

### برنامجنا :

فهذه الجريدة التي نديرها ونحررها ستتکفل لقرائها بالتعريف بأفكارنا وحسن نوايانا نحو الوطن وساكنيه ولذلك كتبت على نفسها ان لا تفتح بين أعمدتها مجالا للابحاث الغير المفيدة وأن لا تشغل بالشخصيات وأن تقاوم بأصدق لهجة كل مظلمة واعتداء يحيطان بمواطنينا بدون ان تسعى فى اخفاء معانيهم . وستبذل أقصى ما يمكن من الجهد فى درس المشاريع التى تهم الاهالى بأدق طريقة وكذا كل ما يعود بالنفع على جميع الاهلين لهذه الديار لا نكر أن هناك اصلاحات وتحسينات مهمة وقع اجراءها بالادارات التونسية ولكن تونس التى تحميها فرنسا يجب عليها أن تسعى لاحراز اصلاحات وتحسينات أعز وأرقى .

وبدون أن نستصغر أهمية ما قد حصل فاننا سننتقد بحرية تامة جميع الادارات التى نعتقد تقاصرهما او قصورها فى العمل ونلتمس منها الاصلاح ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

وسنضع فى مقدمة مطالبنا مسألة التعليم العام التى يتوقف عليها حياة أو موت التونسيين اذ يؤلمنا كثيرا أن نرى تسعة أعشار مواطنينا لا يزالون تائهين فى فدادن الجهل بعد مضى نحو ثلث قرن على الاحتلال الفرنسى وان اصلاح التعليم بكيفية تلائم حالة الشعب قد اصبح محتما . وعلى فرنسا الديموقراطية أن تراعى شعائرها وأميلها الحرة فى جعل التعليم الابتدائى **مجانا وجبريا** فى جميع أنحاء المملكة .

كما اننا سنشتغل بعرض مسألة تسهيل أسباب مزاوله العلوم **الثانوية** على الحكومة الحامية ومطالبتها بتنشيط نخبة التلامذة الذين ظهر اجتهادهم وتؤكد تحصيلهم على مزاوله العلوم **العالية** لتتم لنا بهذه

الطريقة تربية رجال اكفاء يمكنهم أن يدركوا الحظ الاوفر في ادارة شؤون بلادهم . على أن ذلك لا يتأتى لهم الا متى فتحت في وجوههم أبواب الادارات وسمح لهم **بالحق في الاستغدام** ولذلك يتحتم علينا أن نطلب بأشد لهجة نسخ القرارات الصادرة بشأن حرمان الاهالى من الدخول فى الامتحانات التى تهيئهم للمناصب الدولية والتى لم تبق لهم سوى بعض الخطط الصغيرة مثل الترجمة والحجاجة اذ لا مسوغ لهذا الحرمان الذى أصيب به مواطنونا .

أما ما يتعلق بالحالة الاقتصادية فاننا سندع الحكومه على الاهتمام **بنشر التعليم الصناعى والزراعى بين طبقات العملة الاهليين** لان بلادنا مثل بلادنا فتحت من جديد للحركة الاقتصادية يجب أن تكون **لاهاليها الرتبة الاولى** فى ايجاد المصنوعات وغيرها .

ويتأكد البدء فى تهيئة اليد العاملة لمباشرة الاشتغال بالمصنوعات العصرية وغيرها عامة كانت أو خاصة .

واذا وفقت الحكومة لذلك فانه يتسنى لها **انتشال بعض الصنائع اليدوية من الاندثار** وذلك بنشر تعليم خاص لمتعاطيها وتنشيطهم بنشاطات رسمية .

وليس ذلك ليثنيينا عن التفكير فى أحوال **الفلاحين من أهل البادية** وهم **أفقر الطبقات الاهلية** واشدها عوزا واحتياجا للمساعدات وأجدر بالرحمة والاسعاف . وسنسرع فى ذلك بطلب **حذف المجبى وتنظيم وسائل الاسعافات العامة باحداث مستشفيات** وتعيين أطباء معاونين من شبان الاهالى وتأسيس **صناديق احتياطية** مع عدم اغفال نشر التعليم بينهم وتعميم العدل فيهم **والتماس التساهل فى معاملة الادارات لهم** .

ونلتمس من الحكومة ان تسمح لصغار **الفلاحين الوطنيين ابتياع الاراضى الدولية** على نسبة تعينها الادارة التى لها النظر فى ذلك وأن تنشأ لهم مراكز فلاحية بازاء المراكز الاستعمارية التى للأوروبيين .

أما مسألة العدالة التونسية فان اهميتها فى نظرنا لا تقل عن المطالب التى مر بنا ذكرها لان العدل يعتبر فى كل هيئة اجتماعية من

أهم وأعز الامور فيلزم للقيام بذلك ان تؤسس هيئة عادلة متوفرة الشروط . لأن العدالة التونسية رغما عن اصلاحات الجمة التى أجريت فيها ولا يجد مكابر الى انكارها سبيلا فانها لم تنزل على حالة غير مرضية ما دام المتقاضون لا يجدون أمامهم الكفالات اللازمة للحصول على الحقوق .

ولذلك أخذنا على أنفسنا القيام بطلب اصلاحها وتنظيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدونة يرجع اليها الناس فى معرفة **الحدود والحقوق والواجبات مع التفرقة بين السلطتين الادارية والحكومية** .

هذه أهم الابحاث التى رسمناها فى فهرست صحيفتنا باختصار وانا مع ذلك لموقنون بأننا اذا تولينا الدفاع عن حقوق مواطنينا فانما نخدم بذلك سياسة **التشريك** التى قررتها حكومة الجمهورية لهذه البلاد . . .

( على باش حائبة Le Tunisien ( التونسى ) 7 فيفري 1907 )

( نقلته الى العربية جريدة التونسية 8 نوفمبر 1909 ) .

وروحا المعاهدات التي تربط بيننا والتي هي - على ما نعلم - ليست قصاصات ورق لا قيمة لها .

ولتذكيرها بواجباتها لسنا في حاجة - ويا للأسف - الى أن نعيد الى ذهنها أن 45.000 من أبنائنا قد لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح أثناء الحرب من بين 65.000 مقاتل . ولقد ضحوا بحياتهم لحماية وجودها في الساعات الحالكة من الهزيمة . ولكننا نريد أن نذكرها فحسب بأنه بينما تقوم بتقديم الوعود الرسمية والاعلان عن رغبتها في تحرير الشعوب الراضة تحت كلكتها - وهي رغبة غير مجدية ولا طائل تحتها - ترى ايطاليا الشاعرة بالتطور الحاصل في افكار وفي مفهوم الاخلاق الدولية ، تمر الى مرحلة الانجاز فتمنح طرابلس الى جانب الحكم الذاتي نظاما تسوده العدالة والحرية .

الا أننا نأبى الاعتقاد بأن الشعب الفرنسي يحيد الى هذا الحد عن مقاديره ويتنكر بمثل هذه القسوة لماضيه المملوء بالثورات التي خاضها في سبيل افتكاك الحرية المقدسة للفرد والمجموعات . وبناء على ذلك فإننا نعرض عليه مطالبنا ونحن نعتقد واثق الاعتقاد أن تحقيقها في العاجل سيكون الجواب والعلاج لآلامنا التي لا تطاق .

على أنه لا يخامر تفكيرنا أي حقد على الاجنبي . فسنضع على رأس قائمة مطالبنا ما يلي :

I - سيعتبر تونسيا وسيتمتع بحقوق وواجبات المواطن التونسي اذا رغب في ذلك ، كل شخص يولد بالبلاد التونسية أو يقيم بها بدون انقطاع وبمحض ارادته مدة عشر سنوات .

2 - واننا نطالب بما يلي :

- الحرية الفردية المضمونة بنجاعة والتي لا ينبغي أن تتعرض لاي استثناء ما عدا الحالات الشرعية التي يعهد النظر فيها الى محاكم الحق العام .

- حرية الشغل .

- حرية التجمع .

## مطالب « الشباب التونسي » عادة

### الحرب العالمية الاولى

#### مطالبنا :

اذا كانت الوصاية المفروضة على بلادنا ترمى حقيقة الى هدف وحيد ونزيه للغاية ألا وهو الارتفاع بنا الى « مستوى الشعوب القدرة على أن تحكم نفسها بنفسها » كما يطيب للحكومة والبرلمان بفرنسا الاعلان عنه وكما تصرح بذلك معاهدات الحماية ، فإن على فرنسا أن تقوم بواجبها الحتمي وذلك بأن تعدل تعديلا جوهريا وبدون تأخير النظام المسلط علينا والذي لم يتواصل الى اليوم الا على حساب كرامتنا وبواسطة القهر والارهاب والظلم وهي وسائل عادية محتومة بالنسبة للمنظم المقامة على التعسف والاستبداد .

ان الشعب التونسي الشاعر بحقوقه وقد تفتحت عيناه على ضوء الحرب التي اشتعلت أخيرا فأصابته بنيرانها العالم المتمدن ، يطالب بتغيير جذري لنظام فؤت عليه خلال مدة طويلة من الزمن جميع مقاديره .

وهو يطلب من الشعب الفرنسي أن يرد له ثمرة الانتصارات التي أحرز عليها بعناء ضد الحكم المطلق وهي تتمثل في حرياته وتنظيمه الدستوري المقام على المسؤولية والتفريق بين السلط .

وانه لمن الغريب أن تعتقد فرنسا اعتقادا جديدا أنها تزيد في شهرة تاريخها عندما تهب للدفاع المستميت عن الشعوب الضعيفة التي تضطهدها دول أخرى بينما لا تزال أمم تتألم تحت وطأة سيطرتها .

وان أحسن برهان على صدق استعداداتها الانسانية نحونا هو ارجاع حرياتنا العمومية المفقودة وذلك بالحرص على أن تطبق تطبيقا أحكم نصا

- حرية القول .  
- حرية الصحافة .  
- حق تقديم العرائض .  
- عدم الاعتداء على حرمة المسكن والمكاسب الذي ينبغي أن يؤول السى  
الغاء الطريقة الحكومية المقيمة والمتمثلة في مصادرة الاملاك .  
- المساواة بين الجميع أمام القانون وأمام الوظائف العمومية . وينجر  
عن ذلك الغاء الامتيازات والحصانات الجبائية : فينبغي أن يساهم كل  
أحد في الضرائب بدون تمييز بين الجنسيات وذلك بحسب امكانياته  
ومداخيله .  
- حق التونسي مهما كانت ديانتة ومهما كان الجنس الذي ينتمى اليه ،  
في المشاركة في جميع منازرات الوظائف العمومية ، ولا يحدد حقوق كل  
أحد الا المقدرة والكفاءة .  
- حق الحكومة التونسية في استخدام رعايا اجانب ، على أن تعطى  
الاولوية للفرنسيين وذلك لفائدة المصالح العمومية . وهؤلاء الاجانب  
القائمون بمهمة مسؤولون أمام المحاكم التونسية بالنسبة للاعمال التي  
يقومون بها في نطاق وظائفهم .  
3 - تنظيم السلطة العمومية : السلطة التنفيذية وراثية في العائلة  
المالكة حاليا لفائدة أفرادها وذلك حسب السن ووفقا للقواعد المعمول بها  
بالمملكة .  
ويكون الامير الجالس على العرش والمتمتع بجميع صلاحيات السلطة  
التنفيذية - كاصدار القوانين والتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية وحق  
العفو - مسؤولا عن الاعمال التي يقوم بها أثناء ممارسته لوظائفه أمام المجلس  
الاكبر . وتمتد هذه المسؤولية الى الوزراء الذين يجب أن ينسحبوا اذاصوت  
المجلس الاكبر على سحب الثقة منهم .  
ويتولى السلطة التشريعية مجلس أكبر يتركب من 60 عضوا من  
المواطنين التونسيين منهم عشرة يعينهم رئيس الدولة والخمسون الباقون  
ينتخبهم الشعب لمدة أربع سنوات بأوسع طريقة ممكنة من طرق الاقتراع .

وينتخب مكتب المجلس لمدة سنة قابلة للتجديد ، ويكون المجلس الاكبر  
قارا .  
وتنتبثق عن ذلك المجلس لجنة ينتخبها المجلس من بين اعضائه وهي  
مكلفة بالخدمات العادية مثل ابداء الرأي لرئيس الدولة او الوزراء عندما  
يطلبون منها ذلك حول الامور التي لا تستوجب موافقة المجلس الاكبر  
واعداد المسائل التي ينبغي عرضها على المجلس للمناقشة وتحديد تاريخ  
الجلسات الى غير ذلك .  
ويتمتع أعضاء المجلس خلال مدتهم النيابية بالحصانة البرلمانية .  
وتتمتع السلطة التنفيذية بحق سن القوانين وذلك بالاشتراك مع المجلس  
الاكبر . ويتولى رئيس الدولة التصديق على القوانين التي تصبح نافذة  
المفعول بعد صدورها بالرائد الرسمي للمملكة على أن يتم ذلك في الشهر  
الذي يلي التصديق .  
ويصوت المجلس الاكبر على القروض العمومية وبرامج الاشغال ذات  
المنفعة العامة .  
كما يصوت كل سنة على الميزانية وعلى الضرائب وذلك في الحدود  
التي تسمح بها الالتزامات الدولية .  
4 - ان المناطق الادارية الحالية (الاعمال) والمدن والقرى التي يجب أن  
تنظم في قالب بلديات ، والعروش ، ينبغي أن تتمتع بالذاتية المدنية وأن  
تشتمل على مجالس متداولة ومنتخبة يرأسها العامل (القايد) في منطقته  
وشيوخ مدينة منتخبون في بقية الدوائر الاخرى .  
5 - اقامة سلطة قضائية مستقلة . وينبغي أن تكون العدلية المفتوحة  
في جميع الدرجات نابعة عن السيادة التونسية :  
- اعادة تنظيم المحاكم التونسية ولا سيما المحكمة الشرعية ومحكمة  
حق العام العقارية وذلك على اساس ادارة سليمة للعدلية .

ويمكن ببصفة استثنائية للمحكمة الشرعية ومحكمة الاحبار والمحاكم الفرنسية أن تنظر في الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية والميراثية التي تهم المسلمين واليهود والاوروبيين .

- الغاء المحاكم الاستثنائية .

- اعداد واصدار مجموعة من المجلات القانونية وذلك بصفة استعجالية

#### 6 - حرية التعليم :

- التعليم الابتدائي اجباري بالنسبة للذكور وباللغة العربية . ويكون تعليم اللغات الاجنبية اجباريا بالمعاهد الدولية الثانوية والعالية . وتكون اللغة الفرنسية الافضلية على اللغات الاخرى .

- انشاء مدارس للتعليم الثانوي والعالي والفني وذلك بصفة تدريجية وبحسب الحاجة .

- انشاء مدرسة لاعداد المعلمين التونسيين لتعزيز اطارات التعليم العربي .

- تخصيص اعتمادات هامة للمؤسسات التي تعنى بتربية الشعب تربية ثقافية واخلاقية ومهنية وتخصيص منح مدرسية كل سنة لعدد من الشبان التونسيين قصد ارسالهم الى الكليات الاوروبية .

7 - مسح الاراضى والمحافظة على نظام الدفتر العقارى حسب تصنيف تورانس ( Torrens )

- الاعتراف بحق امتلاك العروش للاراضى التي تقيم فيها .

- تحويل المجلس العقارى المختلط الى محكمة تتألف من قضاة حقيقيين مستقلين وتصدر دائما احكاما اولية ينبغي أن تحال الى المحكمة الشرعية التي هي وحدها المختصة في شؤون الملكية .

- مشاركة التونسيين مثل الاجانب في عمليات بيع الاراضى الدولية .

- منع الحكومة من التدخل في شؤون المنظمات الاقتصادية الناشئة عن المبادرة الخاصة الا عن طريق المراقبة الحامية والتشجيعات التي هي داخلة في المشمولات الطبيعية والعادية لكل حكومة مقامة على قواعد سليمة .

على أن النشاط الادارى ينبغي أن يتمثل بالخصوص فى التوسيع من نطاق الرى الزراعى والدعاية وتبسيط الاساليب المفيدة :

- تنظيم القرض الشعبى : الزراعى والتجارى والصناعى .

- نشر نظام الضمان التعاونى .

8 - تعميم الاشغال ذات المنفعة العامة بالبلاد فى كل مكان تدعو فيه الضرورة لذلك . على ان لا تخضع تلك الاشغال الا لاعتبارات اقتصادية فقط لا للمصالح ، خاصة لفئة معينة من السكان .

9 - اصدار قوانين اجتماعية لحماية الطفل والمرأة والطاعنين فى السن .. والتوسيع من نطاق الاسعاف والبر والاحسان ، حق المواطن فى المساعدة .

كتاب « تونس الشهيد »

تعريب حمادى الساحلى - تونس 1984

ص : 298/291 .

## مطالب الحزب الدستوري منذ 1933

### تصريح الحزب الدستوري

ان الحزب الحر الدستوري المجتمع في مؤتمر قومي يومي 12 و 13 ماي 1933 ،

بعد اطلاعه على النشاط السياسي للحزب خلال الثلاثة عشر سنة الاخيرة أي منذ تأسيسه .

حيث أن سياسة التعاون مع السلطات الفرنسية قد افلست تماما في هذا البلد ،

وحيث أن الوضع السياسي والاقتصادي في العالم ، في الساعة الراهنة ، وكذلك التطور الذي آلت اليه العلاقات بين الدول المستعمرة والشعوب المستعمرة يطرحان مسألة الاستعمار في سياق جديد ،

وحيث أن بعض البلدان المستعمرة أقدمت على دفع مستعمراتها نحو التحرير ،

وحيث أن التبعية الاقتصادية المفرطة للمستعمرات بالنسبة للبلدان المستعمرة قد أدت الى افلاس الشعوب المستعمرة .

وحيث أن رسالة الحزب الدستوري التونسي - في مثل هذه الظروف واستجابة لارادة الامة - تتمثل في دفع الشعب التونسي نحو تحرير أصبح محتما .

يعلن أن الغاية التي سطرها لعملة السياسي تتمثل في تحرير الشعب التونسي والحصول على دستور يصون الشخصية التونسية وسيادة الشعب وذلك بواسطة :

- برلمان تونسي ينتخب بالاقتراع العام ، يملك حق وضع منهاج أعماله وتكون له كامل السلطة التشريعية .

- حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان .

- الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

## مطالب الحزب الحر الدستوري التونسي من 1920 الى 1933

**اولا :** مجلس تفاوضي مشترك بين التونسيين والفرنسيين ، يملك حق وضع منهاج أعماله .

**ثانيا :** حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس باستثناء المقيم العام الفرنسي والجنرال قائد جيش الاحتلال والاميرال قائد البحرية .

**ثالثا :** الفصل بين السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية .

**رابعا :** قبول التونسيين في جميع الوظائف العامة اذا استوت الكفاءات .

**خامسا :** التساوي المطلق في المرتبات بين التونسيين والفرنسيين

**سادسا :** انتخاب حر للمجالس البلدية .

**سابعا :** حرية الصحافة والاجتماع والمؤسسات .

**ثامنا :** التعليم الاجباري العام .

**تاسعا :** مشاركة التونسيين في اتياع الارض المخصصة للمستعمرين .

أحمد توفيق المدني - حياة كفاح

الجزء الاول الجزائر 1976

ص 186 - 187

- عدالة تونسية يخضع لها جميع السكان المستقرين بالبلاد .
- الحريات العمومية لكل التونسيين دون تمييز .
- التعليم الاجبارى العام .
- حماية الحياة الاقتصادية للبلاد .
- وبصفة عامة توفير كل الوسائل التى من شأنها أن تنشئ البلاد من الانهيار المادى والمعنوى الذى تتخبط فيه وضمان مكانتها بين الامم المتحضرة التى تحدد مصيرها بنفسها .

## برنامج الحزب الحر الدستورى الجديد

### المجلس الملى للحزب الحر الدستورى الجديد يعين الحد الأدنى من المطالب

l'Action Tunisienne ( العمل التونسى ) 20 ماي 1933

ان المجلس الملى للحزب الحر الدستورى التونسى المجتمع فى جلسة خارقة للعادة بتونس فى 10 جوان 1936 .

بعد اطلاعه على النشاط السياسى للحزب خلال السنوات الاخيرة وبعد النظر فى الظروف السياسية التى عرقلت ومازالت تعرقل هذا النشاط فى مظاهره الخارجية ورغبة منه فى عودة الحزب قريبا الى نشاطه فى نطاق نظام قانونى عادل وانسانى يأخذ بعين الاعتبار المطالب الشرعية للشعب التونسى وذك بمنحه الحريات العمومية التى له الحق فيها .

واصرارا منه على السعى بكل الوسائل السلمية الى ايجاد هذا النظام القانونى الذى سيسمح للبلاد ان تسمع صوتها فيما يتعلق بمطالبها الاساسية .

وثقة منه فى الجبهة الشعبية بفرنسا حتى تساهم فى اقامة نظام جديد قوامه الحرية والعدل فى المستعمرات والبلدان الخاضعة للحماية وحتى يعين بذلك على الرفع من المستوى المادى والادبى للشعوب المستعمرة وحتى يتدرج شيئا فشيئا الى تحرورها .

ويعتقدنا منه ان القرارات المتخذة من طرف المؤتمر الاشتراكي  
الاخير وكذلك النداء الذي وجهه الى الشعوب المستعمرة انما هي  
دلائل تبشر بعهد جديد وتسمح بالاعتقاد ان نظاما اساسه التعاون  
المثمر والاخوة بين الاجناس العاملة معا على تحسين مصيرها سيحل  
على الارجح محل الهيمنة والاستثمار من جانب واحد كما كان شأن  
الاستعمار الى حد الآن .

يرى انه تجدر اذن المساهمة في تغيير العقليات والاساليب قصد  
اقرار السلم والاصلاح الاجتماعي .

يشكر المؤتمر الاشتراكي بفرنسا من اجل القرارات التي  
اتخذها في صالح الشعوب المستعمرة وهو اذ يتاثر لندائه يبلغه  
تحيته الاخوية ويؤكد له مساعدته الكاملة والنزيهة وتضامن الشعب  
التونسي .

ويلاحظ :

(I) - ان تصريح الحزب الدستوري بتاريخ I2 ماي I933  
( العمل التونسي 20 ماي I933 ) يبقى ميثاق الحزب فلا تعديل ولا  
تغيير حيث انه يعبر بصفة واضحة ومختصرة على اساس مذهبه .

(2) - ان تولى الجبهة الشعبية في فرنسا والظروف السياسية  
التي سبقته تحتم على مسيرى الحزب اذ يقدموا كراسا يضبط الحد  
الادنى من المطالب مستوحاة من مذهبه ذلك وهي تمثل في نظر  
الرأى العام اوكد ما ينبغي ان يمنح للشعب التونسي في هذه الفترة  
الدقيقة جدا حتى يتم اتقاذه من ازمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل في  
سجلات تاريخ تونس وحتى يقع ادراجه في طريق التقدم والسلم .  
على المستوى السياسى :

ان المجلس للملى الدستورى يعتبر :

- ان تونس مازالت بعد مضى اكثر من خمسين سنة على  
انتصاب الحماية محرومة من اهم الضمانات التشريعية مما فتح المجال  
للتعسف المطلق .

- ان القوانين والنظم تسن ثم تلغى بدون ان تكون مسبقة  
بأية استشارة شعبية على اى شكل كان مما يضع البلاد باكملها في  
حالة فقدان تام للامن ويخل باقتصادها اخلاعا عظيما جدا .

- ان النهوض الاقتصادى لا يمكن والحالة تلك ان يتحقق بدون  
تغيير جذرى في طريقة اعداد النصوص التشريعية يكون ملائما  
للمنهج الديمقراطي للامم العصرية .

- انه يجدر ان تمنح البلاد تشريعا اساسيا يمكن الشعب  
التونسي من السير نحو مستقبل افضل وذلك باحترام حرياتهما  
الاساسية وكرامتهما .

لذا فهو يطلب

(1) - منح الشعب التونسي ضمانات تشريعية ترمى الى المحافظة  
على حقوقه فى الميدان الاقتصادى ( الميزانية ) ( والميدان التشريعى )

(2) - العفو عن كل المعتقلين السياسيين

(3) - الغاء القوانين والوامر الاستثنائية

(4) - منح التونسيين الحريات العمومية ( حرية الاجتماع  
والاشتراك حرية الصحافة وحرية الراى ) .

(5) - تهذيب الحياة العمومية بحيث تصبح مهمة النائب تتنافى مع التحصيل على الاوسمة والمناصب الشرفية والمنح والوظائف العمومية وغيرها .

### وعلى مستوى الجنسية التونسية

ان المجلس القومى يعتبر ان

- الجنسية التونسية وان كان قد اعترف بها قانونيا فهي فى الواقع مقيدة بعدد من العراقيل التى اختلقت بغية الحد من توسع نطاقها .

- الوسائل للتحصيل على هذه الجنسية اصبحت هكذا منحصرة فى نطاق التحصيل الطبيعى كما حددتها الاوامر الجارى بها العمل ولذا لا يقع التحصيل عليها على اساس الارادة والاختيار .

- الوضع الناجم عن هذا يخول للشخص التخلي عن الجنسية التونسية فى كل وقت ومتى يريد لكن لا يمكن للشخص التحصيل عليها او استرجاعها مهما كانت الصفة .

- اغلاق باب الوصول الى الجنسية التونسية وترك باب الخروج منها مفتوحا على مصراعيه يظهر بصفة جلية ودامغة رغبة المستعمر فى التوصل شيئا فشيئا الى الغاء هذه الجنسية فكانها تضايقه نوعا ما فلا يريد ان يتعايش معها .

- العلاقات الطيبة بين الاجناس المتعايشة فوق نفس الارض والعاملة معا على تحقيق الازدهار الشامل ليس لها من حظ فى الدوام الا اذا كانت مكرزة على اساس قانونية مماثلة وبالصيغ موحدة ينطبق على مختلف الجنسيات المتعايشة جنبا الى جنب فى هذه البلاد .

ولهذا يطلب :

اقرار تشريع اساسى فيما يتعلق بالجنسية التونسية يمكن من التحصيل عليها بالوسائل المألوفة كما هو الحال فى البلدان الاخرى .

### وعلى المستوى الادارى

- يعتبر المجلس الملى انه ينبغي - حسب المبادئ التى تأسست عليها الحماية - ان تتعايش السلطتان الفرنسية والتونسية بدون ان تتعدى الواحدة على ميدان نفوذ الاخرى .

- وان مصالح « الادارة التونسية » التى وقع انشاؤها مؤخرا تمثل انتهاكا فاضحا لهذه المبادئ المذكورة بسبب وضع جميع وظائف التنفيذ والمراقبة ( من عمال ومراقبين مدنيين ومسؤولين عن الامن العام ) تحت نفوذ موظف فرنسى واحد .

- وإن ابقاء هذه الادارة من شأنه ان يكشف نية المستعمر المبيتة فى تحويل الحماية وتوجيهها وجهة ادماجية .

ولهذا يطلب المجلس الملى حذف هذه المصالح بلا قيد ولا شرط .

وهو يلاحظ ان نفوذ العمال الذين يجمعون فى ايديهم جميع السلط الادارية والقضائية والمالية يتسبب فى سخط الرعية المتزايد .

- وان فى عمالة جربة وحدها حيث وقعت تجربة الفصل بين السلط وتمثلت فى احداث خطة حاكم ناحية لوحظ انخفاض كبير جدا فى عدد المظالم وكان هذا اهم سبب فى تخفيف الغضب الشعبى فى هذه الجهات .

- وان جمع النفوذ في يد واحدة يفتح المجال للتعسف المطلق وهو زيادة على ذلك يعد تشجيعا للرشوة والاخلال بالواجبات .

- ويعتبر المجلس الملى ان الادارة في تونس بصفة عامة تكون في الساعة الراهنة مؤسسة معقدة للغاية وتتسبب في تعديات كثيرة.

- وان نصيب التونسيين في مجال التصرف في الشؤون العمومية يكاد يكون منعدما .

لذا يطلب المجلس الملى

(1) - اعادة تنظيم الادارة التونسية على مقتضى مبادئ الحماية وذلك بوضع هذه الادارة في اطار تونسي صميم .

(2) - فتح الوظائف العمومية كلها في وجه التونسيين

(3) - التناقص من سلطة العمال باسناد نفوذهم القضائي لحكام النواحي ونفوذهم المالى بقباض مختصين

(4) - منح مرتب قار للمكلفين باستخلاص الاداءات باية صفة كانت والغاء طريقة المكافآت المتمثلة في منحهم قسما جزئيا من المداخيل المقبوضة .

(5) - قمع الاخلال والرشوة بدون رحمة ولا شفقة .

(6) - بعث بلديات منتخبة بطريقة الاقتراع العام .

(7) - الغاء المناطق العسكرية في الجنوب .

(8) - تحوير القانون الاساسي للمراقبين المدنيين وينبغي ان تنحصر وظائفهم في المراقبة لا غير وان يقوموا بها بصفة غير مباشرة حسب مبدأ الحماية .

### وعلى المستوى القضائي

- يعتبر المجلس القومى ان اقرار عدالة مزدوجة بالبلاد التونسية يرجع في الاصل الى غاية المحافظة على السلطة المزدوجة الفرنسية والتونسية والتي تقرها ضمينا معاهدات الحماية .

- وان فكرة عدالتين متميزتين بوضوح وتابعين لسلطتين تقود منطقيا الى تحديد مجال معين بدقة لكل واحدة منهما .

- وان المعيار الدقيق الكفيل بالفصل بين هاتين العدالتين كما ينبغي ان يتمثل منذ البداية في جنسية المدافع .

- وهذه القاعدة لم تطبق الا بصفة جزئية ولم يكف ذلك بل شوهد بمرور السنين انتزاع مستمر في جيز العدالة التونسية رغم ما ابدى رجال القضاء التونسيون من ادلة على كفاءتهم ونزاهتهم .

- وان قضايا عديدة وقع سحبها من دائرة نظر هذه العدالة مما يشكل نيلا خطيرا من معاهدات الحماية وعدم احترام لمبدأ السيادة المزدوجة بتونس .

لذا يطلب المجلس الملى :

(1) - توسيع نطاق المهام المناطة بعهدة الحكام التونسيين وتوسيع ميدان اهلية نظرهم وذلك بتطبيق مقتضيات مضبوط يثبت بوضوح اختصاصات السلطة القضائية .

(2) - الاكثار من عدد الحكام التونسيين وتوسيع دائرة اختصاصهم .

(3) - سن قانون اساسي يضمن الاستقلال الكامل للحكام اثناء قيامهم بمهامهم .

(4) - تعميم الاصلاح المتعلق بحكام النواحي في كامل البلاد التونسية .

(5) - وضع قانون تونسي للتجارة .

(6) - وضع قانون للاجراءات يخص محاكم الاحوال الشخصية.

(7) - وضع قانون لتنظيم القضايا التابعة لهذه المحاكم .

### وعلى مستوى التعليم

- يعتبر المجلس القومي ان الرأي العام التونسي لم ينفك منذ عدة سنوات يطالب بادخال ونشر التعليم الاجباري في تونس وذلك بغية ضمان تطور الشعب .

- وزيادة على هذا المطلب الاساسي يلاحظ ان جميع السكان على اختلاف طبقاتهم يجدون حاجة الى التعلم لا شك فيها .

- وانه الى حد الان - لم تقع الاستجابة الى هذه الحاجة الا بفتح مدارس ابتدائية عددها غير كاف مما ادى الى مشهد مؤلم يتجدد في مطلع كل سنة دراسية بسبب رفض عدد كبير من الاطفال الذين لم يظفروا بمقاعد لهم في المدارس .

- وانه لمن الحيف طرد التلاميذ من المدرسة الابتدائية عند ما يبلغون سن الخامسة عشرة دون ان يتموا دراستهم مع العلم انهم لم يقبلوا في سن الخامسة او السادسة وذلك تطبيقا لتراتب جديدة معمول بها الان .

وحيث ان اللغة العربية - وهي لغة البلاد القومية - مازالت تدرس بطريقة غير كافية كما لو كانت لغة ثانوية وهي تعد في الامتحانات مادة اختيارية ثم انها قليلة الوزن والاهمية في الادارات التونسية رغم كونها لغة رسمية مثل اللغة الفرنسية .

- وان الوضع يمثل اهانة دائمة للشعور القومي للتونسيين كما انه اعتداء خطير على المبادئ القانونية للحماية .

ولهذا يطلب المجلس القومي :

(1) - تمكين التونسيين من التعلم الاجباري .

(2) - التعليم الاجباري للغة العربية في جميع المستويات وتوسيع نطاق هذا التعليم .

(3) - اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية قانونيا وفعليا وتعميم استعمالها في جميع الادارات التونسية .

(4) - حرية التعليم في تونس .

### وعلى المستوى الاقتصادي

- يعتبر المجلس الملى ان اقتصاد البلاد التونسية يعاني من الازمة العالمية ومن ازمة ترجع اسبابها الى اوضاع محلية بصفة اخص .

وان هذه الالام المرتكمة تجعل البلاد فى خطر متزايد وتوجب على الحكومة استعمال علاجات خاصة بزيادة عن العلاقات العامة المتداولة .

- وتجدر خاصة الملاحظة ان التونسي قد ازداد فقره من جراء نظام قمرقى لا يساعده على النشاط لا فى مستوى التصميم ولا فى مستوى التطبيق بل بالعكس يكون عائقا لهوضه الاقتصادى .

- ثم ان النظام الجبائى الجائر وطرق الاستخلاص التعسفية تزيد فى افتقار جمهور التونسيين بصفة متواصلة وتقضى الى تنقل الثروات لفائدة بعض الاقطاب ( من ارباب الشركات او المشاريع الصناعية ) .

- وينجم عن هذا الوضع نقص كبير فى الطاقة الاستهلاكية للسكان مما يؤثر فى الانتاج ويزيد فى البطالة فتختل الحالة الاقتصادية تماما وتقود البلاد الى الافلاس ولهذا يطالب المجلس الملى :

1) - بوضع حد للهبؤس الفظيع الذى يتخبط فيه الريفيون فى الجنوب والجنوب الغربى من القطر وذلك

أ - باتخاذ اجراءات صارمة لضمان تمويل السكان من جراء انعدام الصياغة بصورة تكاد تكون كلية

ب - بتطوير المشروع القاضى بالتنقيب عن المياه والانتفاع بها

ج - السهر على تربية الماشية وحمايتها اذ هى مورد اساسى للرزق وعنصر من عناصر الاستقرار بالنسبة لسكان الجنوب .

2) - بتطبيق التشريع الاجتماعى وقانون الشغل الجارى به العمل فى فرنسا على البلاد التونسية .

3) - بالتخفيض من وطأة الضرائب لصالح عامة الشعب وذلك بالغاء الاداءات غير القارة على مواد الاستهلاك

4) - بتأميم الصناعات الكبرى ( الكهرباء - الغاز - المناجم - حافلات النقل الخ... ) لصالح الدولة التونسية .

5) - بمقاومة الازمة الاقتصادية بانشاء صندوق للبطالة وتنفيذ مشروع الاشغال الكبرى بغية القضاء على البطالة

6) - المساواة فى المرتبات والاجور بين الفرنسيين والتونسيين ( اذا استوى العمل استوى الاجر ) .

7) - مشاركة التونسيين فى الانتفاع باراضى التعمير التابعة لادارة الفلاحة التى لا ينالها الآن الا الفرنسيون .

8) - بتحسين مستوى الفلاحة التونسية بتوفير القروض نصفا الفلاحين ومتوسطيهم .

9) - السماح للفلاح والتاجر والملاك بتأجيل دفع ديونهم ووضع حد للعقل التى يتعرضون اليها بغية انقاذهم من الافلاس المحتوم .

10) - احترام القانون الاساسى للملكية التونسية ( الاحباس الخاصة والاراضى الاشتراكية ) .

تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق 3 - الدستور الجديد والجهة الشعبية بفرنسا I - الحوار 1936 - 1938 . دار العمل تونس 1979 ص 31 الى 41 .

الحالة الاقتصادية والاجتماعية بتونس  
فى الثلاثينات

## المجاعة في البلاد التونسية

كنا شهرنا ، في الابان ، بتهاون الحكومة والهيئات المنتخبة ازاء المشكلة الاقتصادية الناشئة عن ازمة عالمية من الخطورة بمكان قد انتابت بلادا فقيرة توالى عليها اعوام الجذب وانهكت طاقتها الجوهريّة سياسة توطين فاشلة .

وشهرنا بالموقف الغريب الذي وقفته الحكومة اذ رات ان تجعل حلولا مختلفة لقضية واحدة جوانبها واحدة سواء فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية او المصالح التونسية المرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا . اما الاولون فقد اعدت عليهم القروض الاستثنائية والمنح المتنوعة المختلفة ، بحيث ان العملية كانت عملية انقاذ منظم واسعاف حازم عهد بها الى ادارة خاصة قد عززت بقروض وافرة مستمدة من ميزانية الدولة ، واما الآخرون الذين انهكتهم الازمة مثل الاولين او اكثر فقد اختير لهم سلوك خطة التصديق عليهم بصدقات عهد بتوزيعها الى مبادرة السلط المركزي حسب ما تشتهي الادارة المركزية .

بل قد تجاوز الامر هذا الحد . فعندما اقترح الدكتور التلاتلي ، وقد حرك التأثير الحق من امسناك لجنة المالية عن تقرير اى نصيب

لسكان الوسط من ميزانية تبلغ قرابة 600 مليون - ابرام قرض متواضع ، لفائدة هؤلاء المنكوبين ، قدره ثمانية ملايين ، عمدت الحكومة الى استعمال كل الوسائل لاحباط تلك المحاولة . فقدمت كافة انواع «التطمينات» وتقدمت باجمل الوعود حتى لا يرسم دائق بالميزانية . وفعلما كان نصيب اقتراح الدكتور الثلاثي الالغاء . واكتفى القسم الاهلى ( من المجلس الكبير ) بعد تطهيره . وتخليصه من مضايقات ذلك الرجل المحرج ، بمجرد تصريح من الحكومة تؤكد فيه بانها مهتمة بمواجهة الصعوبات الناشئة عن الحالة الاقتصادية الراهنة وإنها عازمة على اتخاذ التدابير العاجلة لتسديد الحاجيات الثابتة » . فاستغرب الدكتور الثلاثي من امساك القوم عن اتخاذ اى قرار لاعانة سكان الوسط الذين تضرروا من الازمة الضرر البالغ وصغار الفلاحين الذين يموتون جوعا ..... .

وقد ظهر لنا من المفيد ان نرجع الى أحداث بلغت من الخطورة ما بلغت حتى يتصور قراؤنا على ضوء ما انجر عنها من العواقب المتوالية وما نزل فى كل مكان من النكبات على طبقة صغار الفلاحين فتكت بهم المجاعة ، تفاهة التدابير التى قررناها قسمنا الاهلى من المجلس الكبير لمقاومة تلك الآفة الرهيبة ..... .

سبق من الصحافة العربية ، قبل اجتماع المجلس الكبير ، ان لفتت الانظار الى خطورة الحالة واقترحت اتخاذ التدابير السريعة التى من شأنها تلافى الوضع .

«فالنهضة» على الخصوص نشرت سلسلة من مكاتبات مراسليها الجهويين والحت الحاحا متزايدا يوما فيوما واصفة نكبة صغار الفلاحين الاهليين الذين اضطروا الى بيع البقية الضئيلة التى ابقاها لهم المرابون من مكاسبهم لاقتناء قوت ابنائهم اليومى .

ومن كافة انحاء الايالة - من تاكنسة ومن قليبية ومن قفصة ومن قلعة سنان ومن المكين ومن ابه قصور ومن تاجروين وغيرها - ما انفكت الرسائل تتوارد متضرعة للحكومة ان تتدخل بسرعة لمقاومة آفة تنتشر فى اعماق الاغلبية الساحقة من الاهالى الذين تنال منهم الازمة بصورة خاصة نظرا للفقير المزمن الذى اصبحوا عليه بعد الاستغلال الاستعماري المسلط عليهم منذ نصف قرن ..

فترى كل مراسل من المراسلين ، يحذر السلط العامة بلهجة بريئة صادقة تأخذ بمجامع القلوب ، مغبة سياسة الامتيازات الشنيعة في هذه الظروف شناعة خاصة والتي سوف يترتب عنها حتما شتان بين الذين يسهرون بجهودهم في مختلف الميادين على حياة المجتمع ، ولكنها صحيحة في واد .

فان التضامن الوثيق الذي يجمع في البلد الواحد بين كافة الذين يعيشون جنبا لجنب قد ضحى به دون تردد خدمة لمتهات روحانية ضالة هي روحانية التفوق فقد اخذت الدهشة الناظرين كل ماخذ عندما شاهدوا الحكومة المسؤولة عن مصير هذا البلد ترصد الملايين من ميزانية الدولة لمساعدة الاستعمار الرسمي بينما نصيب الفلاحين المهددين بالمجاعة الوعود المبهمة من الادارة .

هناك قوم تخصص لهم مساخيل ثابتة مستمدة من الميزانية الاعتيادية والآخرون يحالون على الموارد الطارئة وغير المضبوطة المستخرجة من خزينة الدولة . هناك قوم تخصص لهم الجوائز الاستثنائية والقروض الاستثنائية ومختلف التسبقات ، وآخرون نصيبهم الوعود المحفوفة بالاشهار وحضائر الاغاثة .

ان الامر خليقا بالتشهير لان تبعاته ثقيلة في الحاضر وموعظته عظيمة بالنسبة للمستقبل . ولا بد من التفكير فيه لادراك حقائق السياسة العامة والتنبيه للاسباب العميقة التي ترتب عنها انحطاطنا بالرغم مما نبذله من الجهود للانسجام مع الظروف والوسط لبلوغ مستوى الحياة العصرية ومواجهة مقتضيات المزاحمة المتزايدة ضراوة يوما فيوما في نطاق تلك الحياة .

ومع هذا فقد كان من القسم الاهلى للمجلس الكبير المكون غالبه من اولئك الفلاحين ان صادق على تلك الميزانية واكتفى بالوعود ، وفي ذلك عبرة لمن يعتبر . . . . .

ووجد اناس يدعون المهارة الفائقة ، قد تسببوا في اثارة تلك الوعود وتخلصوا بما افاضوا به من الحجج الواهية من الجلول الجذرية التي اقترحت عليهم .

نعم كل ذلك شاهدناه في هذا العام بينما الازمة بلغت اشدها والمجاعة اخذت تفتك بالمنكوبين .

فهل معنى ذلك ان اعضاء مجلسنا الكبير يجهلون ما اصبحت عليه الحالة ؟ هذا ما لا يستطيع احد ادعاءه جديا . فقد كان من تمام (علمهم) بالحالة ان شهبوا بانفسهم بمظهرها المفزع من اعلى منصة المجلس ، ولكن في الحقيقة لم يقع ذلك الا اثر انكشاف الحال عند تقديم اقتراح الدكتور الثلاثلى .

اما ممثلو الارياف فقد ايدوا الدكتور الثلاثلى منذ البداية تأييدا حارا وعن اقتناع صادق .

و «لاحظ السيد الطاهر بن عمار انه من المصلحة حسب رايه ان تجتمع لجنة المالية حالا ، اذ بلغه ان الادارة لم توجه الى مراقبة سوق الاربعاء الا ستين قنطارا من الشعير . وكذلك الامر بالنسبة الى عمل ماجر وقد اصبحت الحالة في اقصى التازم » .

« ولاحظ السيد عبد العزيز الباجى ان المسالة تستدعى غاية السرعة . والمجلس باسره كان ينتظر تقديم الاقتراح . فالمجاعة عمت الكاف حيث مات جوعا 13 شخصا . وقد ظن في اول الامر ان بالجهة وباء . اما التقارير التي وجهها العمال والمراقبون المدنيون فقد حفظت بالادارة العامة للمالية » .

« كما نبه السيد ابن رمضان الى وفيات انجرت عن الجوع في عمل المهدية » رغم انه من اخصب اعمال البلاد التونسية » .

غير أنه ما أن تدخل أولئك الذين يعلنون تأييدهم لسياسة «الانجازات المستعجلة» حتى التف اجماع القسم الاهلى حول حل سلبى وهو ان يضع القوم ثقتهم فى الحكومة ويعتمدون عليها فى ايجاد الحل المناسب وتقدير تاكد الاجتياحات ومقدار الاعانات على ان تستمد من فواضل الخزينة بدون ان تمس ميزانية الدولة . ثم انصرفتم الهم الى اشياء اخرى وتفرق الجمع كل لوجهته مراتح الضمير بما قام به من واجب .

ولم تبطى الايام فى ابراز العواقب . فبعد ذلك باسابيع قليلة مات حتى كامل بقبلاط جوعا كما اعلم بوفيات فى اماكن مختلفة من الجهات التى اشتدت فيها الحالة خاصة فى الوسط والجنوب . واصبح الهزال النباشىء عن الحرمان عاما . واليوم يخشى انتشار الاوبئة والاجرام والاضطرابات .

وفى تالة والفراشيش اصبح الآلاف من اهل البادية يتبلغون باكل الكلا ويقتاتون «التلاغودة» وهى نبتة وحشية جبلية يستخرج منها دقيق عسير الهضم .

وقد فر عدد كبير من آهالى المثاليث من الكارثة ونزحوا الى الشمال حيث نصبوا خيامهم بمرناق على مسافة 14 كلم من العاصمة يستمدون اسباب المعاش من النهب والسراقات والفواضل التى يقذف بها اليهم من المزارع المجاورة .

وفى تونس العاصمة نفسها تحت باب سيمدى عيد الله نزلت اسر كاملة ، رجالا ونساء واولادا ، باركة كالاغنام مختلطة اختلاط

الحابل بالنابل تلتئم القوت من التسول فى ماواها المرتجل وعلى مقربة منها توجد لوحة اشهارية مضيئة كتب عليها ثلاث فريجات ضرورية للحياة .

انه لتناقض ياخذ بالفكر ويؤلم القلب للفرق بين جماهير اهلية تعوزها الضروريات وجالية اجنبية ثرية قوية مزدهرة لا تستطيع الاستغناء عن الكماليات .

هذا بينما الجماهير الاهلية ، بالرغم من فقرها المدقع لم تتمالك عن تلبية نداء الفقراء والمعوزين خصوصا منذ سنة مضت اذهبت لمساعدة منكوبى الجنوب الفرنسى الذين حلت بهم كارثة اقل ضراوة بكثير من كارثة المجاعة .

ولننظر الآن كيف رات الادارة ان تجابه الاحداث وتقاوم آفة فتاكة كنتك .

حسب الارشادات التى استقينها من ادارة المالية وزع فى كامل البلاد التونسية منذ بداية الشتاء اى منذ ما يزيد على 6 اشهر . 36.000 قنطار من القطنية (اى الذرة الصفراء) مجانا اى دون 60000 قنطار فى الشهر . وفى نفس المدة وزعت على وجه السلف 22.000 قنطار استجابة لطلبات السلط المحلية . واخيرا بعثرت قرابة 200.000 فرنك بدون روية وحسب التوصيات وضروب المحسوبة المختلفة .

وقد اعترفت الادارة صراحة انها اتخذت فى توزيع الاعانات قاعدة منح 250 غرام للفرد .

وجدير بنا ان نتساءل عن المدة التى اعتمدت لمنح هذه الاعانات لان التوزيعات لم تجدد على ما نعلم ، والكميات الضعيفة من القطنية الموزعة لا بد ان تكون قد نفدت .

ففى بوعرادة مثلا اتصلت كل عائلة بخمسين كيلو من القطنية ولكن مضت على ذلك مدة . وفى تاجروين وزع 14 كيلو بالنسبة للعائلة الواحدة وفى الفحص - وهذا من المؤلم - عينت عملية التوزيع اولا ليوم الثلاثاء 14 افريل ثم عدل عنها واخرت بمقتضى برقية رسمية نظرا لزيادة رئيس الجمهورية . وقد اضطر الجياع المساكين وابناؤهم الى انتظار رحيل الرئيس للاتصال ... باربعة عشر كيلو من القطنية للفرد .

ذلك ما استفيد من الارقام الرسمية والارشادات المستمدة على العين

ولا نظن اننا نقف موقف التشاؤم او سوء النية حين نؤكد ان الدواء دون ما يقتضيه الداء بلا شك ولا ريب ، فان بضعة قناطير من القطنية لا يمكن بواسطتها التغلب على آفة اكتسحت حوالى نصف مليون من البشر وهى تؤذن بالدوام مدة طويلة . والغالب على الظن ان من دورهم اثاره الحكومة لم يمدوها بما يلزم من الارشادات وهى لم تكن تتصور خطورة الحالة على حقيقتها بل كانت تعتقد انها ازمة عابرة لا كارثة اجتماعية .

كما اول من لفت الراى العام التونسى الى قضية المجاعة .

بل اننا بسطنا تلك المسالة الخطرة على الراى العام الفرنسى نفسه ، سواء عند تدخلنا لدى المؤتمر الاخير الذى عقدته جمعية حقوق الانسان وقد كان يضم نواب اكثر من 2.500 شعبة موزعة على البلاد الفرنسية او فيما دار بيننا وبين البرلمانين الذين امكنا التلاقى بهم فى باريس من الحديث فى الموضوع او فيما تم من الاتصالات مع الصحفيين الذين لهم على الفكر العام من كبير التأثير ما هو معلوم .

ذلك لاننا استغربنا وتألما من موقف الحكومة اذ كان منها تجاه قضية واحدة وازمة عامة نزلت على كافة المتساكنين العاملين بهذه البلاد دون تمييز ان اسرعت الى اغاثة الجالية الفرنسية ، رغم ان هذه الجالية لا تمثل بحال مجموع البلاد بينما لم ترصد ولو دانقا واحدا لمقاومة الكارثة التى حلت بالاهالى .

وقد سبق منا منذ شهر ان قلنا فى نفس هذا المكان من الصحيفة:

«قد اخذت الدهشة منا كل ماخذ عندما شاهدنا الحكومة المسؤولة عن مصير هذا البلد ترصد الملايين فى ميزانية الدولة لاعانة الاستعمار الرسمى بينما نصيب الفلاحين المهددين بالمجاعة الاكتفاء بوعود مبهمه من الادارة .

«فهؤلاء قوم تخصص لهم مداخل ثابتة مستمدة من الميزانية العادية والآخرين يحالون على الموارد الطارئة وغير المضبوطة المستخرجة من خزانة الدولة» .

فكيف لا يضطر الانسان الى الظن بان هذه الازمة انما يراد منها ان تشتد على الاهالى حتى تبلغ حد الآفة الفتاكة وتساعد الحكومة على ما رسمته من الاهداف ظنا منها ومن دعاة التفوق ان التوطنين الفرنسى لا ينجح الا على انقاض العنصر التونسى .

فالازمة اذ تلقى بالفلاح فى بؤرة المجاعة تقتضى عليه بالعجز عن مقاومة الموجة العارمة التى تهدده من طرف جالية فرنسية تعلن يوميا على رؤوس الملا عن عزمها على الحلول محل الاهلى باقصائه اولا عن ارضه ثم الاستحواذ نهائيا على البلاد وادماجها تدريجيا فى صلب البلاد الفرنسية .

وقد كنا اول من شهر بالعواقب الوخيمة التى تؤدى اليها مثل هذه السياسة التى من شأنها ان تخرم التوازن الضرورى بين مختلف طبقات السكان وتزعزع بذلك الوضعية الاجتماعية فى البلاد اذ تسعى الى اغائة اقلية محظوظة بصورة تلجئ نصف صغار الفلاحين الى استنفاد رؤوس اموالهم وتصفية ما بايديهم من آلات الانتاج .

ويطيب لنا اليوم ان نطالع فى جريدة (الدبش تونيزيان) الشبيهة بالرسمية صيحة فزع صارخة فى وجه الاخطار المحدقة

بالدولة من جراء المجاعة المنتشرة الآن بين الاهالى الذين اشتد بهم الحال كل الشدة واعوزتهم الاعانة الصادقة الناجمة من لدن الحكومة اليكم ما قالته هذه الصحيفة :

« بلغت حالة الاهالى من حضر وبدو بوسط المملكة وجنوبها فى هذه السنة حدا يبعث على الفرع الكبير .

فقد توالى سنتان مجدبتان من حيث المحصول الفلاحي وهلك نصف المواشى او ثلثاها وبقيت صابتان من التمر بدون ايراد مالى اذ لم يدفع الوسطاء اثمانها الى المنتجين وكان من كل ذلك ان انتشر بؤس مخيف يتجاوز كل ما اصاب الارياك منذ عشرات السنين» .

(...)

ان الحقيقة الثابتة هى ان اولئك السكان مهددون بالموت جوعا وهو تهديد فعلى بالمجاعة يؤذن بالوبال سواء بالنسبة للكهول او الاطفال .

«وقد زادت الطين بلة مساوى الربا»

(...)

«فماذا عسى ان تنتظر الدولة من اولئك السكان الذين بلغ بهم الحال ذلك المبلغ من البلية اذ هناك مشكلة جباية سوف لا تغلو من انعكاسات خطيرة على توازن ميزانيتنا» .

«ولكن قبل مطالبتهم باداء الضرائب لا بد من تحقيق اسباب العيش لاولئك المساكين» .

« لقد استفحل الداء فى عدة مراقبات مدنية ولن تزداد الحالة طيلة الاشهر العديدة الماوية الا خطورة لان الجوع وما ينتج عنه

من العواقب لا ينتظر رحمة المكاتب وتحرك السواكن الادارية .»

واذن فجريدة (الدبش تونيزيان) لم تنفطن الى وجود مجاعة حقيقية بالبلاد التونسية الا بعد مضي عشرة اشهر .

بيد انى لا اتمالك عن التنويه بما كتبتة .

فانه لا سبيل الى التعبير باشد مما عبرت به عن الغم الذى يحيط بكل قلب لم تعمه غشاوة المصالح وبقي مدركا للتضامن الاكيد الذى يجمع فى البلد الواحد بين كافة المتساكنين المساهمين بعملهم ومواردهم فى تحقيق ازدهاره .

ومن السخرية القاسية ان تخرج علينا اليوم «البتى ماتان» بالتفاصيل الضافية عن الثروة التى كان بطلها السيد قودياني بباريس للفوز بما يطالب به من تحقيق الرغائب الشرعية لارباب مفارس الكروم الذين لحقتهم مظلمة (يعلمها اليوم الخاص والعام) .

لكن من سيتولى تلبية مطالب الفلاح التونسى الذى يموت جوعا وهى لا تقل شرعية وقد اضحى هو ايضا ضحية يعلم حالها الخاص والعام ويتالم منها الجميع وتندر بالويل لمستقبل البلاد التونسية ؟

يقينا سوف لن يتولى ذلك السيد قودياني الذى استنفدت اهتمامه المصالح العتيدة الراجعة الى ناخبيه من مزارعى الكروم .

قيل ان الحكم تكهن وحيلة . فقد كان على الحكومة ان تدرك دورها كحكم بين مختلف المصالح الخاصة التى تسعى فى الاستئثار باهتمامها بينما هى لا تتفق بحال مع المصلحة العامة الموكولة الى رعايتها . ان عليها ان تلقى نظرة شاملة على الداء الذى يهلك بالبلاد وتعمل على ان يتقشع الجو المسموم الذى قد يدفع بتونس الى عهد انتفاضات وقلقل لا ينجر عنها الا تضعضع مركز فرنسا .

ولتكن على يقين ان الحيف فى ايامنا هذه اشق ما يشق تحمله على الانسان وانه لم ينجح قط فى اقامة اى مجتمع يستطيع الحياة وانه خرب جميع الانظمة التى اتخذته اساسا للحكم ، وان الوقت لا يساعد بحال على ادخال ذلك المبدأ فى مجال العادات المألوفة بل يزيد شناعة يوما فيوما ويشير عليها الضمائر بشدة تزداد على مر الايام . وعليها ان تتذكر ان كل المراحل التى قطعتها البشرية فى سبيل التقدم كانت تتميز بالكفاح ضد مختلف الوان الحيف والامتيازات وان التقدم نفسه انما كان دوما عبارة عن القضاء على ذلك الحيف وتلك الامتيازات.

وعندما تقتنع الحكومة بهذه الحقائق التى انبتت عليها قوة المدنية الغربية واشعاعها وتسلك سياسة مساواة واخوة اقرب الى المنطق السليم قوامها احترام الذات البشرية ومصلحة البلاد الحقيقية اذاك يتوطد الامن العام بصورة اوثق مما يؤمل من الاضطهادات التى يطالب القوم بتسليطها على كل من اختار قول الحق مهما كان مرا .

#### الحبيب بورقيبة

صوت التونسى (La Voix du Tunisien) 2 و 9 ماي 1931 جوان 1931 • (صدرت هذه الفصول بالفرنسية ووقع تعريبها ضمن سلسلة تاريخ الحركة الوطنية التونسية • وثائق I - الحبيب بورقيبة - مقالات صحفية 1929 - 1934 • دار العمل ، تونس 1979)

انه يتوهم انه حل بمهارة فائقة هذه المشكلة البالغة اقصى الخطورة .

وكانه لا يشعر ان كامل الساحل اصبح مقضيا عليه ، بالافلاس الكامل في اجل قريب من جراء تخليه عن القيام بعمل مجد وامعانه في سلوك سياسة الماطلة ، على ان ابناء الساحل لا تعوزهم رباطة الجاش ولا التضحية ، فهم اهل كد وثقات دابهم ان لا يعتمدوا الا على انفسهم ، لكن فتكت بهم اليوم ازمة عالمية تتجاوز ما اوتوا من قوة .

فقد تحملوا طوال اعوام عديدة ضآلة المحاصيل بدون اى تملل او ضيق صدر وامكنهم بفضل صبرهم على وطاة البؤس والحرمان ان يثبتوا امام كل الكوارث الطبيعية .

واليوم وقد اسعفهم الحظ بمحصول على غاية من الوفرة كانوا يؤملون بفضل تسديد ديونهم أصبحوا مهددين بالافلاس من جراء المضاربات الفظيعة التى قضت على اسعار الزيوت بالانحطاط .

وعبثا حاول الوفد لفت نظر الحكومة الى الصبغة المصطنعة التى اكتسبتها الاسعار بالبلاد التونسية .

فسعر الزيت اليوم فى الخارج حسب ما جاء فى العريضة ستمائة فرنك للقنطار بينما هو فى تونس لا يعدو مائتى فرنك مع انتفاء الرغبة فى اقتنائه .

وهناك ، من جهة اخرى ما يثبت بوضوح دور المضاربين فى الانخفاض غير العادى الذى لحق الاسعار ، وهو ان المحاصيل فى العالم دون متوسطها العادى وخصوصا فى إيطاليا .

## الساحل فى حالة احتضار

اتجه اصحاب الزياتين ، بعد الفلاحين والنساجين الى سفارة فرنسا ، يتذمرون من التدهور ويتضرعون ، حتى تمدهم السلط العمومية باعانة جديّة للتغلب على الازمة .

وكما سبق للفلاحين والنساجين كان من نصيب اصحاب الزياتين ان ارجعهم بخفى حنين ولكن بلطف متناه مقيم عام لا يملك حكمة الخطاب ، وهمه الاكبر ان لا يشتمل الوفد الا على اقل ما يمكن من الاشخاص .

قال اهل الساحل فى عريضتهم المؤثرة : «وجهنا انظارنا الى دار فرنسا وحدتنا انفسنا انه من المستحيل ان لا تصدر عنكم بعض التضحيات لاجرائنا من المازق آملين ان تتخذوا فى اسرع وقت القرارات الجريئة التى تقتضيها خطورة الحالة ».

واملنا نحن ان يكون اهل الساحل قد ايقنوا اليوم ان القرارات الجريئة ليست من نصيب السد مانصرون .

وبالنظر الى هذه الاسباب فانه من المنتظر بصورة قطعية ان ترتفع الاسعار فى المستقبل القريب جدا .

فالمسألة تنحصر اذن فى تمكين الفلاح من الصمود ريثما ترتفع الاسعار بحكم قاعدة العرض والطلب فى نطاقها الطبيعى .

ولكن ما يجرى الآن هو نقيض ذلك على خط مستقيم .

فالمنتج تضغط عليه الضرورات الاكيدة ويهدده المرابون المتواطئون مع المضاربين بتنفيذ الاحكام وتضييق عليه السلط المكلفة باستخلاص الضرائب الخناق كانما هى متواطئة مع المرابين ، بحيث يتعذر عليه الانتظار فيضطر الى بيع محاصيله الفلاحية كلفه ذلك ما كلفه ويعرضها كلها فى السوق حيث كاد الطلب ان يكون منعدها . وبذلك يشارك فى انهيار الاسعار التى هى تافهة بعد ، ويرجع الغنم الكبير من ذلك الى المضاربين .

واذا اتفق ان تردد المنتج او تظاهر بالمقاومة فان عون التنفيذ يتولى العملية التى تنتهى باطراد الى تجريد الفلاح المسكين من ارضه بدون كبير نفع للدائن .

وما جاء اهل الساحل يطلبون اعانة الحكومة الا للثبات فى وجه الكارثة وانتظار الفرج .

وكان من الواجب ان تتجسم الاعانة فى خمسة تدابير جذرية ، من الوسائل المتعارفة فى جميع الدول التى تمسك بزمام أمورها حكومات قومية مهتمة بمصالح رعاياها .

فأول الوسائل ان التدابير المقترحة ستعين على تنشيط الطلب فى السوق ورفع مستوى الاسعار ، وذلك بان تشتري الحكومة جزءا من محصول السنة الحاضرة وتحذف الاداء الموظف على التصدير وقدره عشرون فرنكا على القنطار .

والثانى يرمى الى التخفيف ، تخفيفا محسوسا ، من التكاليف

الجبائية المقررة سنة 1926 التى اشتدت وطأتها على الزيتون وبذلك يقع الضغط على تكاليف الانتاج وتصبح الاسعار اجزل فائدة للفلاحين .

واخيرا مجموعة ثالثة من التدابير من شأنها ان تسمح لاولئك الفلاحين باحباط مناورات المضاربين بدون اضطرار الى بيع محاصيلهم حتى تستقر الاسعار فى المستوى الطبيعى المتناسب مع واقع السوق العالمية ، وذلك بايداع المحاصيل فى المخازن الدولية ضمانا للديون وبتعميم القروض الموثقة برهن على المدى الطويل او المتوسط .

### الحبيب بورقيبة

العمل التونسى (L'Action Tunisienne) 7 ديسمبر 1932

( تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق I - الحبيب بورقيبة -

مقالات صحفية • 1929 - 1934 ) •

واليوم أصبحت الكارثة التي تبديد منطقة جلاص تهدد باكتساح منطقة الساحل .

وفي المدة الاخيرة تدفق في مدينة سوسة جمع من البائسين قد برح بهم الجوع فذهبوا زمرة واحدة يطرقون باب المراقبة المدنية ليصرخوا صرخة التعاسة وليطلبوا قليلا من الخبز .

ولما قرعهم الصباحية بعصيتهم رجعوا متقهقرين في حالة من الفوضى نحو ابواب المدينة وهامهم حاليا رابضون تحت سور مدينة سوسة مكونين خطرا حقيقيا يهدد المدينة التي عجت اليوم بالمتسولين .

وفي يوم 4 جانفي الفارط تقدمت امام ابواب المراقبة المدنية زرافات من الخلائق الحفاة العراة من بين اولئك الذين وقع طردهم من حظائر البلدية وبالفعل فقد اتصلت السلط المحلية باوامر صارمة جدا تقتضي بالتخفيض من عدد المستحقين للاغاثة وعدد المسجلين بحظائر الصدقة والذريعة التي تذرعت بها السلط هي أن القادرين على العمل يستطيعون في المستقبل أن يشتغلوا بحراثة الارض او خدمة الزياتين خاصة أن هذا القرار قد وافق صدوره نزول الامطار .

وصحيح ان اغلب هؤلاء البائسين هم من ابناء الساحل الاصليين الذين كانوا عملة فلاحيين وكانوا دائما يعيشون من خدمة الزيتون .

لكن في هذه السنة استغنى ملاكو الزياتين عن خدماتهم بسبب افتقارهم الى المال المتداول . وهكذا نرى في الساحل مساحات شاسعة من الزياتين مهملة لا تحظى بأية عناية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الاغلبية الساحقة او تكاد من العملة الفلاحيين قد ضيق الجوع عليهم الخناق لانهم لم يجدوا اى شغل فاصبحوا عالة على الميزانية تنفق عليهم نفقات غير منتجة .

وازاء هذه الحالة التي تنذر بالكارثة نلثفت الى الحكومة ونقول لها ما يلي :

## الساحل يستغيث

بعد مضي 55 سنة على الحماية تكتظ جهات كاملة من البلاد التونسية بالنكاي وهي عبارة عن محتشدات واسعة تقضي فيها الاف من الخلائق البشرية من رجال ونساء واطفال ما تبقى من حياتهم في حالة من البؤس والتعاسة بقسط زهيد من الذرة والزيت .

وان كل الذين مازالت في نفوسهم بقية من العاطفة الانسانية وكل من لم تعمهم الانانية والاحكام المسبقة قد هالهم منظر هذه الجموع من سكان الوسط والجنوب المحكوم عليهم بموت بطيء محتوم ولا ادري هل ان اصحاب الامتيازات الذين ينزوون في ابراجهم العاجية ويتجاسرون رغم ذلك على ذكر « حقوقهم المكتسبة » هل انهم يدركون الى أى حد يسيفون الى بلادهم .

لا ادري هل يدركون انهم يتحملون وحدهم مسؤولية القطيعة العظمى التي تقترب والتي لم تتأخر مع الاسف طويلا اذا دامت الحالة على ما هي عليه فالحالة تزداد خطورة يوما بعد يوم .

لا يمكن لهذا الوضع ان يدوم وان السيل سيطفح بعد بضعة اسابيع واذا ما فكرتم في توزيع الذرة على جميع العاطلين في الساحل فان الميزانية كلها ستنفد ولا يمكنكم وضع حد للمجاعة او على الاقل المجاعة المستوطنة فلماذا لا يقع تغيير النجيدات التي تدفعونها عينا وتوزعونها في شكل صدقات تذهب بالاموال سهلا لماذا لا يقع تعويضها بمصاريف منتجة يمكن بعد ذلك استرجاعها .

لماذا لا تمنح لاصحاب الزياتين المزروعة في مساحات هامة قروض موسمية تمكن من القضاء على البطالة وتضمن في الوقت نفسه للبلاد صابة محققة وغزيرة بالنسبة للسنة المقبلة .

وقد كانت فيما مضى مؤسسات تمنح اصحاب الزياتين في كل سنة قروضا موسمية كانت في الواقع متواضعة ولكنها مجدية الى حد كبير .

وكانت هذه الصناديق تمويل جزئيا بفضل ضريبة اضافية يدفعها ان يرجع القروض الموسمية .

ولم يكن يسمح للفلاحين بالشروع في جنى الزيتون دون ان يكونوا قبل ذلك قد قضوا ما بذمتهم وصفقوا حساباتهم مع الصندوق.

ولهذا كانت المخاطر محدودة جدا ادنى

ومنذ ان استولى الصندوق العقاري على الصناديق الاحتياطية والمؤسسات المماثلة وابتلعها وقع الغاء القروض الموسمية واذا كان السيد قيون لا يريد ان يمتلئ الساحل « بالتكاي » هو بدوره فعليه ان يرجع القروض الموسمية .

اننا نقترح عليه هذا الحل وله ان يدرسه بمعية مضالحة وان يعدله ان لزم الامر وان يقلبه من جميع وجوهه وينظر الى ابعاده وتأثيراته على الميزانية .

فبالخمسين مليون التي منحها فرنسا بعنوان الاشغال الكبرى وباموال الخزينة التي يستعملها المراقبون المدنيون لحظائر المراقبات المدنية وللنجيدات التي تدفع عينا يستطيع ان يتصرف تصرفا كافيا لايقاف سقوط البلاد في الهاوية والشروع في تقويم الوضع .

فاذا كانت صابة الزياتين في السنة المقبلة حسنة ولن تكون حسنة الا اذا وقع تعهد الزياتين بالخدمة والعناية بالساحل يكون عند ذلك قد نجا .

لكن من واجب السيد قيون « Guillon » ان يقضى على مقاومة اصحاب الدواوين الذين فضلوا دائما حلول الكسل التي لا تكلفهم اى عناء والحلول الوقتية وشتى وسائل التخلص .

فما عليه الا ان يأخذ موقفا جازما صارما ازاء هذه النزعة البغيضة. اذا كان لا يريد ان يكون مغرق الحماية ومقيم الافلاس والكارثة و « التكاي » .

### الحبيب بيورقية

**العمل التونسي** (L'Action Tunisienne) 14 جانفي 1937  
(تاريخ الحركة الوطنية التونسية - وثائق 3 - الدستور الجديد  
والجبهة الشعبية بفرنسا 1936 - 1938 - الحوار 2 - دار العمل -  
تونس 1979) .

انشقاق الحركة الوطنية التونسية والصراع بين  
الحزب الدستوري «الجديد» والحزب الدستوري «القديم»

## قرارات لمؤتمر قصر هلال

بعد ان استعرض المؤتمر الدستورى المجتمع الآن (بقصر هلال) بصفة قانونية وبطلب من اغلبيه الشعب ، اعمال اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى .

وبعد ان نظر فى اسباب الخلاف الذى وقع بين اعضائها .

وبناء على ان هذه الاسباب تتعلق بالبرنامج السياسى للحزب ومبادئه الاساسية وطرق العمل فيه .

وبناء على انه اتضح جليا ان المستبدين بالامر من اللجنة التنفيذية قد ابدلوا برنامج الحزب الاساسى الذى قرره المؤتمر المجتمع بالحاضرة فى العام الفارط ببرنامج غيره لا يوافق الفكرة الدستورية والروح الجديدة التى دبت فى الشعب .

وحيث تايد ذلك بما جاء بجريدة «الارادة» التى لم تنشر لحد الآن برنامج المؤتمر الفارط بل تعمدت نشر غيره فى عددها الاول بدون استشارة الشعب .

وبناء على ان بقية اعضاء اللجنة التنفيذية قد ساروا بالحزب  
فى طريق الضعف والاستسلام حسب عادتهم فى الماضى ولم تطلع  
الشعب على ذلك .

وحيث ثبت ذلك من تبرئهم فى الماضى حتى من الفكرة الوطنية ،  
حسب صريح عريضة قدمها وفدهم فى سبتمبر عام 1924 واخفيت  
عن الشعب وقد جاء فيها قولهم «اننا لسنا بوطنيين» .

وحيث تايد ذلك فى الحاضر اذ تبرؤوا وبرؤوا الحزب من  
رجال الحركة الناشطين ومن لهجة الجرائد الوطنية الناطقة باللسان  
الفرنسي فبخانوا بذلك نفسية الشعب وزوروا على الشعب التي لم  
تدخل هؤلاء الرجال فى هذه اللجنة الا للتضامن معهم فى عملهم الحق  
ولهجتهم الصادقة ، وحاولوا استغلال الشعب فقرروا اخفاء تلك  
الخيانة عن الامة وابقاها سرا مقبورا .

وبناء على انهم بصنيعهم هذا تعمدوا مغالطة الشعب التونسي  
والحكومة فى آن واحد فاضاعوا بذلك جهود اربعة عشر عاما بذلت  
الامة فيها كل غال ونفيس .

وبناء على ان هؤلاء القوم طالما دعوا الى المفاهمة وطولبوا من طرف  
الشعب بعقد هذا المؤتمر فامتنعوا امتناعا كليا فرارا من المفاهمة  
وتملصا من الحجة والبرهان .

وبناء على انهم والوا الطعن فى الرجال العاملين ، ملصقين  
بهم شتى التهم والاباطيل للتنقيص من كرامتهم ، مع عجزهم عن  
اثبات ما يفترون وتحقيق ما يدعون فثبت بذلك واتضح عدم صلاحيتهم  
للاستمرار فى ادارة شؤون الحزب .

فلذلك كله :

قرر المؤتمر بعد المداولة حل اللجنة التنفيذية القديمة ورفعت  
اعضائها من الحزب .

( تاريخ الحركة الوطنية التونسية • وثائق 2 الدستور الجديد  
ازاء المحنة الاولى • دار العمل • تونس 1979 • ص 35 الى 37 ) .

## المنشور

### الموجه الى الشعب الدستورية غداة

### المؤتمر

تونس فى 13 مارس 1934.

الى السيد محمد قاسم بطوزة.

وبعد اعلمكم بان المؤتمر فوق العادة للحزب ، المجتمع بقصر  
هلال يوم 17 ذى القعدة 1352 (2 مارس 1934) قد قرر ، فى جملة  
ما قرر ، حل اللجنة التنفيذية القديمة مع رفعت اعضائها من الحزب  
وتعويضها بديوان سياسى يتركب من السادة :

محمود الماطرى : رئيس

الحبيب بورقيبة : كاتب عام

الطاهر صفر : كاتب عام مساعد

محمد بورقيبة : امين مال

البحرى قيقة : امين المال المساعد .

## الصراع بين الحزب الدستوري الجديد

### والحزب الدستوري القديم

... زارني الحبيب بورقيبة ومعه اعوانه : الطاهر صفر ، البحري قيق ، صالح بن يوسف ، سليمان بن سليمان ، الصادق بوسفارة لاقناعي بوجهة نظرهم في الوفاق فعرضوا على انهم يقبلون بايجاد لجنة عليا تكون وسطا بين الهياطين بشرط أن تقضى اللجنة التنفيذية أربعة من اعضائها وهم : على بوحاجب ، محي الدين القليبي ، الشاذلي الخلافي ، النصف المستيري . فقلت لقد كنت سمعت من أعضاء اللجنة التنفيذية مثل هذه الرغبة في اقضاء أربعة منكم عن الديوان السياسي واقعتها بوجوب العدول عن مثل هذا الطلب الذي لا يعد الى ان يعيدنا الى ما نريد الخروج منه من شقاق وشغب ووقع الاتفاق على الاتحاد بين الهياطين دون اقضاء أى أحد منهما فلماذا تريدون هدم ما بنيتموه بأيديكم من قبل ، فقالوا كنا يومئذ اقلية والآن وقد تكاثرنا وبلغ الداخلون في حزبنا خمسين ألف نسمة يسعنا ان نستغنى عنهم كلهم فضلا عن البعض منهم فقلت وكيف تستطيعون ان تستغنوا عن 200.000 نسمة المنضوين تحت لوائهم وما انتم الا اقلية بجانبهم فقال الحبيب بورقيبة هذا رقم غير صحيح وليس لهم مائتي رجل ويمكنك ان تقف على ذلك بنفسك يوم تخرج لزيارة البلاد التونسية فتجد الناس جميعا واقفين تحت الويتنا ، فقلت اود ان ارى ذلك فاتفقنا على الابتداء بزيارة مركز وسط في البلاد التونسية واتفقنا على ان تكون هذه الزيارة الى عمل السواسي وجعلنا موعد هذه الزيارة يوم السبت 4 سبتمبر 1937 بشرط ان يكون اتباع كل من الهياطين منفصلين عن بعضهم كل في ناحية حتى نتبين الاقلية من الاكثرية والتمس الحبيب بان لا تقتصر هذه الزيارة على عمل السواسي بل نتبعها بزيارة انحاء اخرى من البلاد التونسية فوافقت على ذلك واقترحت تعيين يوم قبل الخروج يجتمع فيه اعضاء الهياطين لتقرير المراكز التي نزورها في هذه الرحلة فأبى الحبيب ان يوافق على هذا الاجتماع فقلت لا ارى لي منه بدا وهنا التفت الدكتور بن سليمان الى الحبيب وقال له لنجتمع

وانتخب المؤتمر مجلسا قوميا مكلفا بمراقبة اعمال الديوان السياسي يتركب من عشرين عضوا ، خمسة عشر منهم يمثلون داخل الايالة (1) وخمسة يمثلون العاصمة وهم السادة :

محمد بوزويته - الحبيب بوقطفة - الطاهر الراشدي - الحاج البشير بن حضل - الشاذلي عطاء الله - محمد الجلاصي - محمد بعيزيق - الشاذلي قلالة - الهادي شاكر - محمد قلنزة - يوسف الرويسي - محمد الجربوعي - الحاج عبد المجيد بن ذياب - صالح شعبان العجيني - محمد الجمالي - الطاهر بوتورية - صالح العباسي - محمد بنور - جلول بو العوالي - وبلحسين بن جراد .

وقد صادق المؤتمر ايضا بصفة وقتية على النظام الداخلي ريثما تفتح مناقشته من طرف الشعب والمصادقة عليه بصفة نهائية من طرف المؤتمر المقبل .

وسيصلكم في اقرب وقت الكراس الذي تقرر نشره عن مداولات المؤتمر مصحوبا بنسخة من النظام الداخلي .

فالرجاء حينئذ ان توجهوا في المستقبل جميع مراسلاتكم الى الكاتب العام الجديد بالعنوان المذكور اعلاه (1) .

كما ارجوكم ان تعلموني ببلوغ هذا اليكم والسلام .

الكاتب العام للحزب

الحبيب بورقيبة

(تاريخ الحركة الوطنية التونسية - وثائق 2 الدستور الجديد

ازاء اللجنة الاولى - دار العمل تونس 1979 : ص 38 - 39) .

بهم ونسخر منهم فانتهرته وانكرت عليه ذلك وقلت اهذه آدابك تأتي الى بيتي لتتخذ من اكابر القوم سخرية لك فأخذ رفاقه يعتذرون له وانكروا ان ذلك كان منه عن سوء قصد ثم قام هو يستمحنى ويعتذر عما فرط من لسانه من الهراء فاكتفيت بذلك . وقد آمنت هذا الاجتماع في تلك الليلة الى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وقبل انصرافهم ذكرت الحبيب بموعده السفر الذي اتفقنا عليه فقال سأكون لديك في الساعة الثانية بعد الزوال اليوم لنسافر مبكرين ونمر بسوسة وسألني أن أخبر السيد صالح فرحات بهذا الموعد ثم انصرف مع اصدقائه . وبدلا من أن يصدق وعده وينتظر الموعد خف الى السفر للجهات التي سنقصدها وأخذ يثير فيها فكرة المعارضة للوفاق وأرسل الديوان السياسى منشورا الى شعبه يستثيرها فيه للتوقيع على نصوص احتجاجات كتبها لها وطلب منها التوقيع عليها وارسالها الى الصحف وقد شاهد الناس ما تحمله وما تشمل عليه من صيغ متشابهة وامثلة متحدة تدل على وحدة المصدر وسوء الادب . وتقدمت سفرنا هذه العاصفة الهوجاء ضد الاتفاق . وجاء موعد السفر وانتظرنا الحبيب بورقيبة فلم يأت ولم يعتذر وسافرنا الى حمام سوسة ومساكن وسوسة وكركر والسواسى فكان يعترضنا في كل جهة قصدناها بعصاة من فلتاء المنستير ينقلهم في سيارات لتتهف ضدنا خارج كل بلد قصدناه وتقتذف سياراتنا بالحجارة لايهامنا بذلك ان الامة التونسية في كل مكان نائمة على الدعوة الى الوفاق بينما الامة تحتشد في كل مكان نمر به تحيينا وتهتف لما ندعوها اليه .

وأخيرا زرت ماطر وفريفيل ومررت بطبرقة والجديدة وغيرها فلم أجد الا أمة واحدة متضامنة تستمع لدعوة الحق وتستجيب لداعى الواجب ولا أقول هذه المرة ان وسائل الديوان السياسى في مصادمة دعوة الوفاق لم تتغير بل انها تطورت في ماطر الى جموع مسلحة سيقت اليها من باجة وبنزرت وسوق الاربعاء وسوق الخميس من المجرمين الذين اسطفتهم عصاة الديوان السياسى لنشر عهد اجرام دام في هذه البلاد وفتح باب شر مستطير على الامة وكانت هذه العصابات المسلحة تحتل الطرق وتمنع المارة وتترقب السيارة التي اركبها لانها مأمورة بالفتك بى والقضاء على وحدثت تلك الكارثة عشية يوم السبت 25 سبتمبر 1937 . كنت أود أن اختتم هذا البيان بكلمة

حاسمة عن عصاة الديوان السياسى التي حرضت على قتلى ببلد ماطر ولكن لما وقع ما وقع منها ضدى رأيت من الكرامة أن أمسك عنها وأتركها للأمة التي اصبح واجبا عليها تلقاء كرامتها التي مسست في شخصى ومنزلتى منها وجهادها المقدس الذى اضطلعت بحمل لوائه طيلة هذه السنين فهى صاحبة القول الفصل والحكم النزيه العادل على الذين نكبوا في سياستها وطعنوها في سمعتها وضحوا بمصلحتها العليا في سبيل شهواتهم الدنيئة وليس انجع في مثل هذه المواقف من حكم الشعوب نفسها على المارقين منها والعائقين لها وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير .

صدر هذا المقال بجريدة الارادة لسان الحزب الدستورى القديم فى 3 اكتوبر 1937 تحت عنوان : بيان عام للأمة التونسية كلمة الزعيم الاوحد الحاسمة .  
كتبه فى 30 سبتمبر 1937 الشيخ عبد العزيز الثعالبي .

الحركة الوطنية التونسية  
والجبهة الشعبية الفرنسية

خطاب السيد فيانو\* M. Vienot بالاذاعة التونسية  
يرسم الخطوط الكبرى للسياسة الفرنسية  
بتونس

1 مارس 1937

\* لقد اقتضت الى حد الان وقد جئت لرحلة دراسية على ابراز  
كامل الاهتمام الذي توليه الحكومة الفرنسية لتونس وعنايتها بما  
يعترضها من مشاكل في قيامها بمهمتها في شمال افريقيا .

\* ولكن الوقت قد حان وانا على وشك مغادرتكم لاحتيطكم علما بجوهر  
ما حصل من انطباعات ولادلكم على نوايا السياسة الفرنسية .

\* وهل انا في حاجة الى التصريح بانى كنت على علم قبل قدومى  
بان تونس تمر بازمة وهى بالاضافة الى ذلك ازمة قديمة تمتد على  
وجه التقريب الى كامل ميادين الحياة العمومية .

\* وسمحت لى اقامتى رغم قصرها بان افهم بعض المظاهر وان الم  
ببعض الاسباب بصورة اوضح .

\* واقنعتنى بان الداء العضال وانه يسترعى منا كل اهتمامنا ولا  
سبيل الى معالجته الا اذا تصرفنا بسرعة وحزم

---

(\*) بيار فيانو هو كاتب الدولة المساعد لوزير الخارجية المكلف  
بشؤون تونس والمغرب الاقصى فى حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا

\* ينبغي أولا ان نتبين الامر بوضوح اى ان نبدد الاوهام التى يمكن ان تكون قد خلقتها فى الازمان **الخطا القديم لسياسة الادماج** بما تتضمنه من نتائج طبيعية امام الفشل الحتمى اى التعسف والضغط، وينبغي اثر ذلك ان نقرر وننجز الاصلاحات التى تضع الامور فى نصابها وان نحققها معنى ذلك انه ينبغي ضمان وسائل الحياة العادية للشعب وان نخلق تضامنا فعليا ومتينا فى كل الميادين بين فرنسا وتونس .

\* وقد خلقت سياسة الانفراج التى تاكد نجاحها خلال هذه الجولة مناخا ملائما بما وفرت من هتاف لفرنسا ، فالمراد الان هو الانجاز .

\* هل معنى ذلك انى سأعرض عليكم هذا المساء الاصلاحات الضرورية بالتفصيل ؟ انكم لا تنتظرون ذلك منى اذ يرجع النظر فى اتخاذ ما تحتاج اليه تونس من اجراءات الى سمو الباي والمقيم العام . فبهما ستتم النهضة الضرورية فى نطاق تظافر العزائم الذى ينسجم ومبدأ الحماية نفسه ، وكذلك مع الوضع الذى خلقتة مشاركة فرنسا فى الحياة التونسية فى جميع ميادين النشاط العمومى والخاص .

\* ولكن ينبغي ان يكون موقف الحكومة الفرنسية معروفا . ان مواطن الخلل الخطيرة التى يجب ان نقوم اعوجاجها منجرة عن شىء من التردد وبشئ من الفتور فى تسيير الشؤون الحكومية والادارية وهما نفسهما منجزان الى حد بعيد عن قلة الوضوح فى سياسة فرنسا مبادئ اساسية .

\* وانى اذ اقول (سياسة فرنسا) فانى اذكر بمبدأ بسيط وجوهري فى آن واحد . ولكن البعض امكنهم احيانا نسيانه . ويتمثل هذا المبدأ فى ان فرنسا الممثلة فى حكومتها هى التى تمارس الحماية بواسطة المقيم العام وهى وحدها مستودع ما تقتضيه من سلط

وصلاحيات ولا يمكن اذن ان تسيطر الحقوق التى منحها مواطنوها فى الايالة على الصالح العام القومى الفرنسى الذى له وحده ان يرسم خطط سير الحماية . وليس من الضرورى ان تختلط بعض مصالح الفرنسيين بتونس بصالح فرنسا . وليس على فرنسا مسؤولية الدفاع عنهم الا فى صورة عدم معارضتهم المصالح العامة لتونس .

\* ولا يصح ان يلمس اى فرنسى بتونس مفهوما جديدا لهذه المبادئ التى لا يمكن لاحد ان يعارضها معارضة وجيهة من ذلك وجوب نبذ فكرة اعتبار الصالح العام التونسى والبلاد ميدانا لفرنسا بينما لتونس حياتها الخاصة فى اطار التعاون الفرنسى التونسى وان واجب فرنسا ومصلحتها تفرضان ان نبذل كل ما فى وسعنا لضمان ازدهار تونس، وان على الحكومة الفرنسية ان تحرص على بلوغ هذه الغاية .

\* ولكن ان حدث خلاف ذلك وزعم البعض الخروج عن هذه النواميس فلن يكون ذلك بالنسبة لى سوى حجة اضافية تؤكد ان هذه المبادئ هى مبادئ السياسة الفرنسية وانها مبادئ سيقع احترامها .

\* كما اريد ان اضبط الان الخطوط الكبرى لوجوه التطبيق المتأكدة اكثر من غيرها .

\* فينبغي ان ننجز أولا على الصعيد السياسى الاصلاحات التى ينبغي ان تشرك اشراكا فعليا وبكل اخلاص فرنسا مع تونس فى تسيير الشؤون العمومية . وينبغي ان يقع دعم هذه المشاركة وتوسيعها وقد وصلت تونس الى طور صارت معه حكومة سمو الباي تغتم غنما كبيرا من جراء قيام مؤسسات جديدة التى تسمح خاصة لذوى الكفاءات واعلاهم ثقافة بالمشاركة بصورة اكمل فى ادارة شؤون بلادهم وتضمن للجميع مزيدا من الاستقرار التشريعى .

وعلى ان هذه المسألة قد عرضت على الهيئة العليا للبحر الأبيض المتوسط التي ستجتمع في الاسبوع المقبل بباريس ، وستوفر لتونس ما تقوم به من دراسات عناصر ثمينة لتحسين دواليب المجلس الكبير والغرف المهنية واصلاح المجالس المحلية وتوسيع صلاحيتها وتكوين لجنة استشارية وتشريعية ، وتنظيم مراقبة تنفيذ الميزانية .

وتتطلب مشاركة الشعب التونسي بصورة مباشرة في الحياة العامة أكثر من ذي قبل انتشارا اوسع للتعليم العمومي لكي تؤتي ثمارها .

ولست اجعل ما اثارته هذه المسألة من اهتمام في الرأي العام يشتت اصفافه ولا المناقشات المتحمسة التي سبق ان اثارها . ولكن الوقت قد حان للبت في الامر .

ما من احد يستطيع ان يرتاب في الروح التي اتناول بها هذه القضية . فالامر يتعلق فقط في نظري بجعل طبقات اوسع من الشعب التونسي تفيد في اقرب اجل ممكن من مزايا التعليم . بيد ان موارد الميزانية لا تسمح والحال هذه الا بنمو بطيء جدا اذا وجب ان تخصص فقط للنهوض بالتعليم على الصورة التي هو عليها اليوم . فهل سنستسلم اذن ؟ وهل سنحرم شعبا يرتبط عنده البؤس غالبا بالجهل الى حد بعيد من المبادئ الاولية التي يسمح لهم تلقيا بتحسين ظروف حياتهم تحسينا ملموسا ؟ لا يمكن ان اقل هذا . ومهما كانت احترازا بعض الاوساط التونسية معقولة ومحترمة التي تذكر ما وقع القيام به في فترات اخرى من حملات دينية في هذه البلاد فان من واجب فرنسا ان تتغلب على هذه الاحترازا وان تبين ان نشر تعليم الى جانب تطور التعليم العالي واقل تكاليف يحقق لسكان الريف نتائج مرضية في انتظار الوقت الذي يمكن فيه لتونس ان تضطلع باعباء تربية قومية كاملة .

\* اعلن اذن اليوم ان اربعة ملايين ستخصص لانشاء مدارس ريفية من نوع جديد توفر تعليما اصوليا في الملايين التسعة المخصصة لمنشآت مدرسية ضمن برنامج استعمال الملايين الخمسين المخصصة هذه السنة للاشغال الكبرى التي ستقدمها فرنسا لتونس .

\* واعلن ايضا عن اصلاح اداري .

\* ان نظرة عجل في الظروف العامة التي يسير عليها التصرف في الشؤون الادارية يكشف عن عيوب عميقة ينبغي استئصالها . وعلى الهيئة العليا للبحر الأبيض المتوسط ان تهتم في دورتها القادمة ببعض مظاهر المشكل المشترك بين مختلف بلدان افريقيا الشمالية . وقد وفر من ناحية اخرى تحقيق قام به موظف سام قدم من فرنسا عناصر تقدير اخرى تضاف الى المطلب المقدم للمقيم العام .

\* ومع ذلك يمكن منذ اليوم ان يقع التصريح ببعض المبادئ .

\* ان التناقص مفقود بين الجهاز الاداري بتونس وبين موارد الولاية وهذا الاختلال في التوازن يزداد خطرا من جراء اجتياح بعض المصالح كالصحة والتعليم الى مزيد من التطور .

\* وهيكل الادارة المركزية نفسه في حاجة الى اصلاح لبضمن تنسيقا احسن وليتحسن انتاج المصالح وهي امور يمكن ان يضمها كذلك تبسيط العمليات الادارية المنجر عن اللامركزية التي ينادى بها اليوم جميع الناس .

\* وقد حان الوقت من ناحية اخرى لفتح مجال اوسع بين اعوان الادارات لجيل تونسي شاب يتمتع بتكوين متين بفضل الدراسة ويطلب باستحقاق الحصول على وظائف يرى نفسه قادرا على القيام بها .

« اننا نلبي مطالب لها مبرراتها ولا يمكن لاي عاقل ان يثور عليها وذلك بالحد من كثرة المصالح وبالحد بصفة جوهرية من عتاد اذارى مفرط في الثقل وبتوسيع الدور الذي ينبغي ان يوكل عادة للكفاءات التونسية .

« ولكن توجد ايضا نقطة اهم من ذلك ويتعذر الصمت عنها مهما تكن مؤلمة وذلك ان الشك يحوم اليوم حول نزاهة الادارة بتونس ، واريده ان اعتقد انه شك قد اثارته بعض الاخطاء الفردية ولكن لا بد من وضع حد لهذا . وستتخذ اجراءات وسينال القمع الشديد امكن ذلك كل اخلال يزيد في اثمه وفي شناعته الخصاصة التي يعاني ويلايتها الكثيرون والمسغبة المخيمة على بلاد جميلة لا تعرف فرحة وفرة المحاصيل الفلاحية الا نادرا .

« وفي هذا الصدد نفسه سيكلف موظفان من فرنسا بمهمة دراسة العقود التي تربط حاليا الدولة التونسية بالشركات الملتزمة لمصالح عمومية . وسيقدمان تقريرا للمقيم العام حول ادارة هذه الشركات وحول الوسائل القانونية لمعالجة مواطن الخلل الواضحة في الوضع الراهن وذلك اما بتعديلات للعقود ان قبل ذلك المعنيون بالامر او باى الوسائل الثانوية الاخرى .

« ومن بين المهام الاولى التي ينبغي لمثل هذه الادارة المتجددة كيف ذكر ان تقوم بها توسيع استثمار تونس بواسطة التونسيين انفسهم وحمل شغب مجرد في الوقت الحاضر من وسائل العيش بشكل فظيع على الاستقرار بالارض . ان هذا المشكل اساسي وينبغي ان يضع هذا المشروع في مقدمة المشاغل الحكومية لمدة سنوات طويلة وان يتمتع بالاولوية الحقيقية في توزيع موارد الميزانية . وسيرسوم مخطط كامل ابتداء من الاشهر القادمة وستضبط مراحله بدقة وذلك في الوقت نفسه الذي ستحدد فيه الطرق والوسائل المستقلة الكفيلة

بتنفيذه . وستتولى سلطة مركزية الاضطرار بمسؤولية ما تقدم ببيانته ويجب ان يتغلب ايمانها على الصدود الذي يجابه به الارتياح والرتابة والاهمال دائما انجازا من هذا النوع . ان فرنسا تريد من الارض التونسية التي شارك كثير من ابنائها في اخصابها ان توفر للتونسيين انفسهم ولابناء معمرها في الان نفسه المورد التي يمكن بفضل العمل المحكم والذكاء والشجاعة ان نستبدل بها من الجذب الذي يكذبه نجاح الاستعمار الروماني الذي مضى عليه 1800 عاما وكذلك نجاح مجهودنا الخاص .

« ان برنامج الاصلاحات هذا واسع النطاق ويمتاز بجانب وافر من السخاء فلا يقال انه لا يستميل ذوى العزائم الصادقة . وقد قررت الحكومة الفرنسية في استقلال كامل وبمطلق حريتها ومسؤوليتها كما فعل المقيم العام بالنسبة لما انجزه من اصلاحات بدون ان يمكن ان يدعى احد انه قد ابتزها او حتى طلبها منه او منى .

« واوجه نداء في هذه اللحظة لمشاركة الجميع . ولا يمكن ان يفهم احد في فرنسا ان تأتي سياسة قائمة على المزايدة لتفسد العمل الذي رسمته الان والذي نريد ان نتممه لفائدة تونس وباعانة تونس . انا نعرض على الجميع وعلى كل فرد مشاركة صادقة . واذا لزم ان يجيبونا بتصريحات من نوع التي صدرت اخيرا بباريس فاننا نكون مجبرين في المستقبل على اعتبار الذين يفضلون الفوضى العقيمة على الانجازات المثمرة اعداء لكل تعاون فرنسي تونسي ونكون عازمين من ناحية اخرى على فرض الاحترام بكل الوسائل القانونية لما ضبطه القانون من حدود الاضطرابات المعادية وللدعايات الزائفة .

« ومن واجبي كعضو في الحكومة الفرنسية ان اؤكد هنا ان ظلم بعض الشركات لن يفقد فرنسا شعورها بالاعتزاز عند ما قدمه بخماس لهذه البلاد افراد من خيرة ابنائها من عمل صعب وغير مسفر في

الغالب عن غنم عاجل بانها انجزت بواسطتهم عملا تفخر به ولا تسمح ابدا بافساده وهو عمل سيحافظ عليه دائما استمرار الروابط الوثيقة التي تربطها بتونس في نظام تعاون عضوى لا انقصام له .

\* كما ان مشكلة النظام العام وامن الاشخاص لا تطرح بالاضافة الى ذلك مهما قال عنها المنظرون لحملة تضعف بصورة مؤسفة من سلطتنا وتوشك ان تخلق ما يشهرون به من خطر . وسبب ذلك بكل بساطة هو اننا لا نسمح بطرح هذه المشكلة وذلك مراعات لصالح الجميع وصالح الاصلاحات التي نريد ان نقوم بها على احسن وجه .

\* واريده ان اتوجه الان بالاختصاص الى فرنسيي تونس وان اوجه لهم نساء .

\* قد عرضت عليكم الان السياسة الانسانية والحرية والجريئة التي نريد ان نطبقها . لقد قرر مقيمكم العام السيد ارمان قيون Armand Guillon الذي جلبت له شجاعته وقيمته الادبية السامية واستقلاله الرائع احترام كل النزهاء ان يحسن تطبيق هذه السياسة . وقد ضمنت له الاستمرار الدائم في مهامه ثقة حكومة تعرفون استقزارها وهي حكومة تعرف ما اثاره لديكم دائما عدم استقرار الاقامة العامة من تدمرات وجبهة .

\* ان له مثلى ومثلكم شعورا عميقا بسمعة فرنسا .

\* وهذه السمعة المهددة الان بتونس عليكم ان تعملوا معنا على انقاذها .

\* وينبغي لنا ولكم لتحقيق هذا الغرض ان نرجع الى الاصول الحقيقية لهذا المجد الذي لا يمكن ان يكون سليما ومتواصلا الا اذا اسس على مفهوم العدالة والانسانية طبقا لاسمى التقاليد الفرنسية .

\* ومهما تكن الاصلاحات المرغوب فيها متواضعة فهي افضل بكثير من التحرك الظاهري الذي لا يجدى نفعا .

\* ولن يمكن لفرنسا سواء هنا او في سائر انحاء العالم ان تحافظ على مراكزها التي تستمد منها قوتها الا بقيمتها الادبية وبوفائها لما يكون شخصيتها .

\* ولن تؤسس بلاد كبلادنا سلطة دائمة على اساس من الضغط حتى اذا ما اضطرت الى استعماله .

\* ان المصلحة والواجب ايضا يحملاننا على تذكر ذلك والنوايا التي صارحتكم بها تستجيب لهما معا ، فافهموها واعينونا .

( تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق 3 - الدستور الجديد والجهة الشعبية بفرنسا 1936 - 1938 - الحوار - I - ص 280 الى 288 ) .

## لائحة السياسة العامة للمؤتمر الثاني

### للحزب الدستوري الجديد

ان الحزب الحر الدستوري التونسي الذي عقد مؤتمره الوطني بتونس في 30 - 31 أكتوبر - 1 - 2 نوفمبر 1937 .

قرر ما يأتي :

نظرا الى خيبة السياسة البيروطونية التي كانت مزجا من الخيلة والقوة الغاشمة خيبة جعلت الحكومة الاولى للجهة الشعبية تجنح في صراحة على لسان أحد اعضائها المسؤولين الى سلوك سياسة الوفاق والتفهم التي لو أتبعته بنزاهة لسارت بالشعب التونسي تدريجيا وبالطرق السلمية نحو التحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لا يزال مطمح الحزب ومهمته المقدسة ؛

ونظرا الى ان تلك الحكومة قد اصطدمت في هذا الميدان وغيره ببعض عصابات اقتصادية ومالية منظمة حالت دون تنفيذ ارادة اغلبية الشعب الفرنسي ، معتمدة في ذلك على تأييد بعض الاوساط الادارية والسياسية ، الامر الذي حقق خيبة الحكومة الحاضرة ؛

ونظروا الى ان حكومة بلوم قدمت عرايين محسوسة على نواياها الحرة نحو شعوب الشمال الافريقي ، خلافا لما قامت به الحكومة الحالية من اعمال دالة بصفة قطعية على استعدادها للرجوع الى سياسة الاستعمار القديمة ، سياسة القوة والاكراه التي أنكرتها الوزارة السابقة ؛ ونظروا الى ان اقضاء م. فينو عن الوزارة الخارجية يبدو للشعب التونسي كظاهرة من مظاهر التحول في سياسة الحكومة الفرنسية نحو الشمال الافريقي . ومن ذلك سلوكها في الجزائر والمغرب الاقصى سبيل الزجر والعنف بما ذكر الشعب التونسي في مظاهر عديدة بالطرائق البيروطونية ، بقصد القضاء على الشعب

الجزائري وحزب العمل المغربي اللذين لا يرميان الا الى تحقيق ما يصبوا اليه اخواننا بالجزائر والمغرب الاقصى من حرية وعدالة وتحرير ؛

ونظرا الى ان الحكومة لم تلتجئ لحد الآن في المملكة التونسية بصورة صريحة الى سياسة ضغط ربما ارتأتها خطيرة للغاية ، خصوصا بعد اخفاق الطاغية في مسعاها . فما لا ريب فيه اننا نشاهد اليوم وقوفا في سياسة الوفاق والتفهم شبيها بالهدنة التي تكتسى شيئا فشيئا صبغة التقهقر ، ونظرا الى هذا الموقف السلبى المحض لا يسمح لحد الآن للحزب ان يقتحم مسؤولية العمل الايجابى بقطع العلائق مع الحكومة ، فان الحزب بدون ياس من المستقبل ، يرى من حقه ان لا يحيط الحكومة الحاضرة بحسين الظن الذى حبا به من قبلها ، وان ينبه الشعب التونسى استعدادا لهجوم عنيف من جانب الرجعية المتفوقة .

ونظرا الى ان خيبة الحكومة الاولى للجبهة الشعبية وانتهاء سياسة م. فينو كان على كل حال تجربة مقعمة بالعظاات والعبر يستفيد منها الحزب في سعيه المقبل ؛

ونظرا الى ان هذه الخيبة اظهرت فى وضوح وجلاء ان النفوذ لم يبق فى الحكومة التونسية بيد الهيئات الرسمية التى اقتضاها نظام الحماية من حكومة سمو الباي المعظم يساعدها المقيم العام ، بل قد أصبح فى نفس الامر والواقع فى يد بيروقراطية مجهولة الاسم عديمة المسؤولية ابتلعت حقوق الدولة التونسية وامتيازات الدولة الفرنسية حتى قضت فى آن واحد على ارادة الشعب التونسى وسلطة سمو الباي المعظم ونفوذ الممثل الرسمى للدولة الفرنسية ،

ونظرا الى انه استفيد من هذه التجربة الحاسمة انه لا يظهر من الممكن التفكير بصورة جدية فى قطع ادنى مرحلة من مراحل التحرير ما دام النظام الحالى للدولة التونسية لم يعبر على معنى الرجوع لجوهر الحماية من الوجهة القانونية - وعلامة ذلك وجود دولابين أساسيين جنبا لجنب - ودولابين فقط - وهما : حكومة تونسية مخضبة تحكيم وممثل لفرنسا يراقب .

ونظرا الى ان التعاون اليومى بين هاتين الهيئتين وفى روج المصالحات هو الذى يسهل وجوه انجاز الاصلاحات التى تضمنتها مطلبنا الاستعجالية المقدمة فى شهر جوان 1936 وفى البرنامج الذى أقره مؤتمر 1933 الذى يبقى دستورا للحزب لا يعتريه التغيير ؛

ونظرا الى ان درجة التطور التى أصبحت عليها الامة التونسية لا تسمح بأن تكون هاته الحكومة الا فى صورة حكومة ديمقراطية تستمد نفوذها من الشعب وتتمتع بثقته ،

فان الحزب يصرح بأن الغاية التى يعمل فى سبيلها هى اليوم كما كانت بالامس تحرير الشعب التونسى من الاستعباد السياسى والاستغلال الاقتصادى الذى ما انفك يكابد ويلاتهما .

وهو يؤكد بأن هذا التحرير الذى لا مناص منه يمكن ان يقع فى كنف الهدوء والنظام والثقة المتبادلة بواسطة الشعب التونسى مع فرنسا الديموقراطية الحرة .

وهو يسجل ان السياسة التى كان من شأنها تسهيل ذلك التعاون الذى أقرته فى وقت ما الحكومة الفرنسية قد تحطمت امام :

1 - مصالح عصابات اقتصادية ومالية تسعى تحت ظن العلم الفرنسى وبواسطة امتيازات فادحة فى استغلال البلاد وبصورة مطردة ،

2 - عادات ألفها بعض فرنسيين يعتبرون ان المملكة التونسية ملك لهم ويرون فى التونسيين شعبا من المغلوبين مقضيا عليه بالتدهور الابدى .

3 - سنة سيئة سنتها لنفسها بيروقراطية قاصرة النظر لا ترى رأيا مصيبا الا رأيا . وقد احتكرت كل معاقل السلطة ولأجل استئناء امتيازاتها المحجفة لا تتأخر امام الافساد ولا امام التحريش .

يعين الديوان السياسى والحالة ما ذكر خطتين عاجلتين سعيها وراء مغالبة تلك المقاومات :

الاولى في الميدان التونسي : تقوية نشر الدعاية مباشرة في  
الايوساط التونسية بجميع الوسائل الملائمة مهما كانت التكاليف  
سعيًا وراء تهذيب الشعب التونسي وتنظيمه تنظيمًا محكمًا في  
جميع الميادين ،

والثانية في الميدان الفرنسي : مواصلة المفاهيم الصريحة مع  
الفرنسيين لتبديد سحب سوء الظن وقطع دابر الاكاذيب وتقريب  
مسافة الخلاف واحداث جو من التأييد والثقة حول الحزب الدستوري  
التونسي من شأنه ان يقوى ساعد الفرنسيين المتبصرين ويسهل  
مأمرية الذين يقولون بضرورة تحرير الشعب التونسي .

العمل التونسي - 4 ديسمبر 1937

( ورد في : الحبيب بورقيبة . - بين تونس

وفرنسا من ص 188 الى 191 )

## في طريق القطيعة

### أذهول أم وقاحة ؟

« ... البلاد عازمة على الكفاح ... »

أخذت الحوادث تتعاقب بسرعة .

فبعد « الاستراحة » الهجوم المعاكس .

هو هجوم معاكس على جملة الواجهات .

فهذا م. كولونا يتخبط متعللاً ببعض تغييرات جزئية ادخلها م.  
قيون على « التحسينات » التي منحها البرلمان لموظفي البلاد الفرنسية  
منذ تقرير ما يماثلها لموظفي البلاد التونسية .

اقترح م. قيون ان يحذف ما جاء في النص الفرنسي ، من سحب  
تلك « التحسينات » على الماضي ( ما بين أول أكتوبر و 31 ديسمبر  
1937 ) ، فثارت ثائرة م. كولونا وعمد الى التهديد . قال : « ان  
المؤمنين من افراد الناس على الكرامة الفرنسية » أولئك الذين « لم  
نم بين أضلهم روح الاستعمار الفرنسي » سيدافعون على أنفسهم .

الى الامام !...

اما نحن فاننا نجيبه ، عن معرفة . و يقين ، ان الشعب التونسي  
في مثل ذلك الاستعداد .

واذ ذاك ستكون فرنسا مضطرة الى تحقيق التعادل بين موجب  
« الكرامة الفرنسية » وطاقة الامة في الميدان المالي .

لذلك نتجاوز م. قيون - وهو مجرد عابر سبيل - ونوجه  
خطابنا الى فرنسا .

على ان هذا الرجل ، ان كان لنا ان نعيب عليه شيئا ، فهو انه لم يشعر بالخطر المحدق وانه يرضى - وهو الذى يعلم - ان يكون آلة لتسهيل سياسة الذين لا يعلمون أو الذين لا يريدون ان يعلموا .

فهو من جراء ذلك قد يضيع خطته .

ولكن فرنسا ستضيع من جراء ذلك مكائنها لا محالة .

وعلى كل فان التعسف السياسى ، التابع حتما للاستغلال الاقتصادى ، قد راجت سوقه من جديد .

فبينما توظف الحكومة ضرائب جديدة تعتمد الى القيام بتتبعات عدلية جديدة .

اما اليوم فليست الجندومة الفرنسية فى خطر كذى قبل ، ولكن حقوق فرنسا وامتيازاتها ، وهى تهمة أشد وقعا من سابقتها . وان كانت لا تقل عنها ظلما وعدوانا .

وبالرغم من البيان الذى نشرناه من تلقاء أنفسنا فى عددنا الأخير ، وما جاء به من دلائل حسن النية ، أخذت دواليب الزجر العدلى تتحرك بمقتضى « الاوامر الفاجرة » و « أوامر الفجور المتناهى » التى كنا نخالها قد أغنى عليها الدهر . نعم . نفخت فيها حياة جديدة بعد سبات عميق وكان الحكومة فى الحالة الراهنة تريد اثارة المعركة .

ذلك ما سيكون .

ولكن ليس المحقق ان يكون الظفر فيها لسياسة التفوق .

وقد أجاب الحزب على طريق مجلسه الوطنى عن تلك التحديات وعليه يلزم المناورة على الكفاح بكل ما لدينا من قوة لتنسيق عمل الجماهير فى سبيل التعجيل باقرار سياسة وفاق وتفهم لا يمكن تصورها الا بالقضاء على التفاضل والامتيازات المبنية على العنصر أو الجنسية .

فالبلاد عازمة اذا على الكفاح .

وهى مستعدة أيضا الى كل ما يتطلبه ذلك الكفاح من التضحيات.

والغضب الامار بالسوء يدوى فى ربوعها .

ذلك ان الشعب التونسى لا يرضى ان يصبح مصيره العوبة تعبت بها المكاتب المجهولة ولجنة مبهمة للتنسيق ، يقوم بتمثيله فيها أمثال مونيكو وكارترى .

هناك كتلتان متنافرتان أشد التنافر . متقابلتان فى عدااء ، متاهبتان الى التناحر ، والحال ان توفير القليل من التفهم وترك القليل من الانانية لا يبطلان أن يقربا ذات البين بينهما .

وبينما البلاد على تلك الحالة ترى فى منتزه البلفيدير م. قيون ، بعد انتهائه من وليمة فاخرة ، يشرب « على نخب التشارك المبارك السائد بين مختلف العناصر المتساكنة بالبلاد التونسية » .

حتى لتأخذك الدهشة وتتساءل :

هل هو ذهول ؟

أم هى وقاحة ؟

العمل التونسى - 25 ديسمبر 1937

( ورد فى : الحبيب بورقيبة - بين

تونس وفرنسا - كفاح مريير طيلة

ربع قرن فى سبيل التعاون الحر -

تونس 1957 - من ص 197 الى 199 )

## القطيعة (I)

« ... ستكون المعركة شديدة مريرة ،  
لا رحمة فيها ولا هوادة ... »

بين الشعب التونسي وبين الحماية ها قد حلت القطيعة من جديد .

ها قد شبت الحكومة المعركة من جديد . بهجوم عنيف قامت به في الايام الاخيرة بعد غارات النفاق والحداع التي قامت بها في الاشهر الاخيرة .

والحزب الدستوري مستعد هذه المرة للنزال ، بكل ما في ذلك من أخطار .

الى النصر النهائي .

او الهزيمة الكاملة .

ولكنه على يقين من النصر ، لان مستلزماته كلها من جانبه .

ومن تلك المستلزمات الراى الفرنسى .

من جميع الاوساط السياسية الفرنسية . سواء كانت من اليمين أو من اليسار . على روية من مطالبنا .

(I) هذا الفصل كتبه الحبيب بورقيبة في 9 أفريل 1938. وعندما كان الزعيم يحرق فقراته الاخيرة كان الرصاص ينطلق زفيته في باب البنات . واذ كانت صحيفة « العمل التونسى » محجرة . فانه لم يتج له ان ينشر ، وقد أضيف أن ملف البحث المفتوح في 12 أفريل ضد الحبيب بورقيبة لدى المحكمة العسكرية بتونس.

وان سعايات التقليل والمناورات الفجئية لا ينخت لها أحد .

فالمسألة التونسية معروفة في فرنسا أتم المعرفة .

ولم يبق أى التباس جدى في أذهان المنصفين المخلصى النية في الغاية التى ترمى اليها المعركة القائمة بين شعب متعطش للحرية والكرامة وشرذمة من اصحاب الاقطاعات المتشبثين بالامتيازات .

تعلم فرنسا ما نريد .

ومما يزيدنا علما بما نريد ان ذلك كان مطابقا لما ارادته هي نفسها في حين من الزمن .

فان برتامج م. فيانو كان اجمع الشعب التونسى على تحبيذه ، وقبله الحزب الدستورى الجديد كمرحلة لازمة في طريق التحرير في النطاق الفرنسى وباعانة فرنسا .

ولكن لم يقع اجتياز تلك المرحلة .

بل عدل عن تجربة م. فيانو قبل محاولتها ، لما توارد عليها من حملات شنها دعاة النفوق ورجال الرجعية ، أى أصحاب الامتيازات الذين كانوا على مغائهم خائفين .

ولما بارح م. فيانو الحكومة سقطت السياسة الفرنسية من جديد في أحوال السبل الضالة وتغلبت عليها الاخطاء القديمة والطرائق البالية .

فسعى م. فيون جهده في تهوين شدة ذلك الانقلاب .

ونشرت التأكيدات المتكررة والبلاغات الصحفية ، وطرقت جميع الوسائل لايهام التونسيين ان سياسة الكى دورساي لم تتغير في شىء .

ولا يستبعد ان يكون م. فيون نفسه اذ ذاك يعتقد صحة الامر . ولكن سرعان ما جدت حوادث أصدق أنباء من الالفاظ والخطب

الرسمية ففشعت بقايا الامال ووقفت بالتونسي في وجه الحقيقة المحزنة .

ففي حين كان الشعب التونسي يؤمل تشريكه في ادارة شؤون بلاده أخذت فرنسا تقيم العقبات في الطريق التي كانت تمكنه من مقاليد الامور .

وهكذا بعد الوقوف في سبيل التقدم كان التقهقر الى حيث البداية .

فانه لم يمض شهر على سقوط حكومة الجبهة الشعبية الاولى حتى قضى بالفعل على الحريات الضئيلة الممنوحة .

وظهرت بوادر عبارة همس واخذاع هيأها القوم لمقاومة الحزب الدستوري .

من ذلك ان حرية الاجتماع عطلت بمجرد بلاغ سفيرى . فأصبح الحزب عاجزا عن توسيع نطاقه والزيادة في عدد منخرطيه واحداث تلك الحركة الشاسعة في الراى الشعبى ، التي من شأنها ان تؤديه حتما الى الاخذ بزمام الحكم .

هكذا قطعت سبل العمل في دائرة القانون .

تلك مصادرة صريحة لم تكن لنستغربها .

فلمد سارت فرنسا تبني سياستها . لا على صداقة شعب منظم ، ولكن على خنوع افواج من المغلوبين . كان من الضروري ان تمنع الحزب الوحيد المرابط على تربية تلك الافواج وتنظيمها من توسيع نطاقه وتقوية جانبته .

ومد رضخت فرنسا لاصحاب الامتيازات عندما اجهروا عليها الارهاب تعذر عليها الا تصادر عدوهم الالىد ، الحزب الدستوري الجديد .

وقد كان من الحزب الدستوري ان رد على تلك الغارة بتأكيد صلاته بالشعب ومواصلة الدعاية الجسنة في كل حذب وصوب .

وفي ظرف بضعة أشهر وبالرغم من الخطايا المالية وتقارير الشرطة والتعسفات المصوبة عليه ، قد تمكن من مواجهة المعركة التي تؤذن بالاندلاع . وذلك بتكوين كتلة من رجال العمل المنظمين التابعين عبادة شعب مدرك لحقوقه عازم على افتكاكها مهما كانت التكاليف .

وهو ثانی مستلزمات النصر لا يقل وزنا عن الاول .

فالحزب اذا دخل المعركة اليوم معززا بمدخرات هامة تفتتح في وجهه أمل الانتصار .

وستكون المعركة شديدة مريرة لا رحمة فيها ولا هوادة .

ذلك ان انانية اصحاب الامتيازات لا حد لها .

وكذلك احتقارهم للعربى .

ولكن طاقة الشعب التونسي بالتضحية لا حد لها ايضا . فد أخذ الجماهير اليوم نوع من النشوة القدسية وانطلقت أحاسيسها بما انزل عليها من التعسف الغاشم ، بيد ان ذلك التعسف لم يتجاوز بعد مرحلته الاولى الخفيفة الوقع .

وانى لا أكاد ، وأتا ملازم الفراش ، امسك زمام الحركة .

فكيف بها غدا ، عندما التحق برفاقى في ظلمات السجن المضيق؟

وعندما يلقي بجميع الرؤساء ، وجميع القادة ، وجميع المسؤولين في غياهب المعازل ؟

ليس من عادتي ان أتخلف الى الوراء ، عندما يسقط رفاقى الواحد تلو الآخر تحت ضربات الاستعمار القاتل .

نعم هو السير في طريق الخلاص يستمر بدون انقطاع . وكل رجل من رجال العمل موقن بانه داخل في ملحمة رائعة ، دائب على

عمل مقدس من ناحيتين : على تحرير وطنه في الميدان الاجتماعى والميدان السياسى معا .

نعم هذه المعركة الياثسة يخيم عليها التشاؤم القاتم . فهناك شعب بأسره يتأهب للسقوط في الهاوية وجر عدوه الالسد الى التدهور في الطامة الكبرى ، التي سوف ينبثق منها فجر خلاصه .

ولا يسرعن الاقطاعيون الالداء ، أولئك الذين قضت انانيتهم بفرض المعركة ، الى صوب طبول النصر ، فانه ليس من المحقق بحال ان ينجوا بمغانمهم اثرها .

وحتى لو فرضنا ان الحزب يلقي حتفه في هذه المعركة القائمة بين قوتين متفاوتتين فان فرنسا لن يتاح لها ان تأمن في هذه البلاد من الغوائل ، ما لم تراجع كامل سياستها التونسية .

وعلى كل فمما لا نزاع فيه ان رجال الحركة الدستورية لا يجول في خاطر احد منهم انه يكافح فرنسا ، بالرغم من المصرة الفادحة التي تستهدف فرنسا من جراء هذا التناحر بين الاخ وأخيه .

بل كل واحد منهم موقن ، بعد التجربة التي حاولها م. فيانو ، بانه يكافح عصابة لصوص مختلفين وراء الحماية .

وبين تلك العصابة والشعب التونسي قد آن اليوم تحكيم القوة . فالشعب سيقابل رصاص الرشاشات بقوة ايمانه الذي لا يتزعزع وصموده المستميت .

ولا سبيل في الساعة الراهنة الى اى حل وسط لان الحل الوسط انما هو عبارة عن تنازل من الطرفين .

وقد سبق من الحزب الدستوري ان قدم من ضروب التنازل قصارى ما يتلاءم مع مثله الاعلى ومذهبه السياسى .

ولم يتنازل شق التفوق عن موقفه قيد أنملة ، بل كان متيقنا من ان له الكلمة الاخيرة بدون احتياج الى اى تنازل ، اعتمادا على القوة الفرنسية التي تلازم جانبه دوما واستمرارا .

ولا سبيل لاي تصالح ولا لاي تحكيم ، اذا ايقن احد الطرفين بالقضاء المبرم على خصمه .

ولا يفت في ذلك اليقين الا تجربة الواقع .  
فالمعركة اذا ضرورية .

ونحن نعتقد انها ستبعث بعد حين كتلة التفوق وفرنسة نفسها على التفكير .

ونحن نعتقد ان كتلة التفوق ، عندما يتضاءل أملها في الانتصار ، سوف تلتجئ ، طال الزمان م قصر ، الى ترك نصيب النار .

ولكن من الانانيين والاغبياء من لا يتركون للنار نصيبا الا عندما ينتشر الحريق ، فيلتهم الكل ويعدمه ، ويكون الابان قد فات .

الا لا قدر الله ان يكون - عندما يقدم اهل التفوق على التنازل - لازم - قد فات الابان وقضى الامر !

\*\*\*

الحبيب بورقيبة 9 أفريل 1938  
( ورد في كتاب - الحبيب بورقيبة -  
بين تونس وفرنسا - كفاح مرير  
طيلة ربع قرن في سبيل التعاون  
الحر - تونس 1957 ص 206 الى 212 )

الاحزاب الوطنية والحركة النقابية التونسية  
بين الحريين

## تأسيس النقابات التونسية

قلنا سابقا : ان عملة الرصيف بتونس قد اعتصبوا خمسة اعتصابات قبل الاخير دون أن يجدوا من يساعدهم أو يمددهم بأعانة ما من غيرهم . ولما انضم اليهم جانب من المفكرين التونسيين في هذا الاعتصاب الاخير لتنظيم سيرهم دون أن يحتاجوا لمساعدة اتحاد النقابات الفرنسية المفقودة ، عظم هذا على ذلك الاتحاد ، وأراد التدخل لفائدة المعتصبين على معنى ضدهم اليه ، حتى لا تتكون قوة منفصلة عنه . وقد وقعت مناقشات عديدة بين السيد محمد على الذي أدرك الحالة في تونس ، وبين م. دوريل كاتب اتحاد النقابات الفرنسية . وكان م. دوريل يتشائم من كلمة « نقابة تونسية » ويقول : ان ذلك يقسم قوة العملة الى شطرين أمام قوة المال المتحدة ، ولا شيء يوجب هذا الانقسام ما دامت فوارق الاديان والاجناس معدومة في المبادئ النقابية . ولا أفهم هنا شيئا سوى أن التعصب الديني أو الملي هو الذي منعكم من الانضمام اليها . فكان يجيبه السيد محمد على بقوله :

« اننى لا أنظر الى فكرة العملة المنفصلين عنكم ، ولا الى الماضى المؤلم الذى كان لهم ، وانما أجيبك عن مسألة الانقسام الذى ثقل حملة عليه : انه لا يمنعكم شيء من الانخراط فى النقابة التونسية ما دامت تشكيلاتها ستنخرط فى العالمية طبق مبادئ العملة . وكما هو موجود عند عملة العالم أجمع . وعندئذ يمكن اتقاء الانقسام الذى تخشون شره . على أن النظام النقابى خاضع فى كل بلاد العالم لنظام الشعوب ، فكل أمة تشكل فى أرضها نظاما كاملا ، ثم ينضم للعالمية . ولماذا لا تعتبر تونس شعبا من الشعوب كما هى فى الواقع ما دامت لم تكن ترابا فرنسيا ، وعندها يمكن اجتماعنا شيئا واحدا ، ولا أرى ما يمنعكم من ذلك الا اذا كانت صفة « حماة » تأبى عليكم التنازل لنا ، واعتبارنا مثلكم فى الانسانية . أما التخصص فى النقابية وفى الصناعات الذى تقول يام . دوريل : انه مفقود فى الاهلى ، فانى بدون

أن أعارضكم هنا أرى أن أمثالكم حينما تنضمون إلينا يوجد هذا التخصص الناقص . وهل نحن الا عملة كلنا شيء واحد ، ونرقى بمعاضدة بعضنا لبعض . ولا أرى معنى لكلمة : أنتم ، ونحن ، بين أناس عملة » .

فى الحقيقة ان المسألة ليست مسألة حقائق ، اذ لو كانت كذلك لثم أمرها بسهولة وفى أقرب وقت ، لكنها مسألة تغالب بين قوات ، فاذا كان عملة الرصيف أشلاء متفرقة مهملة لم يكن شيء ، ولما انتظموا وظهر أمرهم فى صورة قوة تنمو وترشد ، قامت أختها فى الانسانية تريد ابتلاعها بدعوى الاتحاد ، وخوف الانقسام ، على أن الماضى قد حقق لها البلع ولكنها لم تحسن الهضم . فخرج ما ابتلعت من بطنها قهرا عنها .

ان هؤلاء الناس لا يعترفون بالحقائق فيعلنون أن المسألة كما هو الواقع ، مسألة تنازع وتغالب بين قوات ، فكل يعمل على شاكلته ، ولا يدوم الا الاصلح ، بل يعمدون الى اتهام غيرهم عمدا بسوء النية فيما أسس وأنه يريد مسخ المبادئ النقابية لاغراض دينية وجنسية يسترها ، الا اذا جاءهم سميعا مطيعا ، وعندهم « لا يدوم الا الاقوى » وهم اذ ذاك قد مسكوا زمام الحكومة بأيديهم بانتخابات II ماى 1924 التى حققت رجحان أحزاب الشمال . . !

ان أعضاء الاتحادية لم يكونوا وحدهم المعارضين فى النقابات التونسية ، بل فيهم أفراد من التونسيين مثل السيد أحمد بن ميلاد الذى كان كاتباً للنقابة السراجين التى كانت منضمة الى الاتحادية ، ومثل السيد المختار العياري فى أول الامر اذ كان داعية لمكتب الاتحادية . ولقد خطب كثيرا فى اجتماعات معتضبي الرصيف بتونس فى قاعة الشغل . وأهم ما كان يقوله : « ان انفصالك عن الاتحادية يخرمكم من اعانة خمسة وعشرين مليوناً من العمال . على أن تأسيسكم للنقابة يدعوكم للانضمام ، فان مبادئ العملة أممية ، ولا يمكن انفرادكم بالعمل . وما أظن أن الامة التونسية التى تلهجون بذكرها تعرف لعملكم قيمة ، فهى اذا فكرت فيكم ، فانما تحتقركم لنوع مهنتكم ، وتزدري بلباسكم الخشن . وأرى أن الذى يدعوكم لتأسيس نقابة غير

منضمة للاتحادية ، انما يدعوكم للانقسام الذى يهلك قوة العملة ويبعد عنهم النجاح فى مغالبة المالىين الذين هم متحدون فى مقاومة العملة . ولا ينبغي أن تكون الاجناس أو الاديان مانعا من اتحاد العمال الذين تشملهم كلمة العمل ، وتربط بينهم وحدة المصالح أمام مستثمريهم » .

ولقد كان يسير فى هذا النحو أيضا السيد أحمد بن ميلاد . ولكم خطب م . دوريل فى اجتماعات عملة الرصيف وبذل جهده فى التشاؤم من الانفصال عن الاتحادية . وبما أنه لا يحسن لغة البلاد فقد ترك لمعضدية القيام بهذه الخطة .

لكن الكثير من العمال الذين كانوا انخرطوا فى الاتحادية قد انبروا لبيان مواقفها أمام المنخرطين فيها من التونسيين والمسلمين عموما ، وأخص بالذكر منهم السيد البشير الفالح . وقد كان من عملة الترامواي كما كان السيد المختار العياري ، فأخذ يبين له مواقف الاتحادية فى اعتصابهم ويذكره بأشياء يعلمها هو نفسه عن الاتحادية .

ان هذه الغوغاء التى أثارتها الاتحادية واللجاج الشديد لم يصل منها الى آذان العمال شيء ، على أن الجميع قد شعروا بأن الوقت لم يحن لدرس هذه الافكار ما دام العمال فى اعتصابهم . فواجبنا اليوم هو الدفاع عنهم ضد المستثمرين لهم والذين ينتفعون من شجارنا فى هذا الوقت ، وعند انتهاء اعتصابات تونس وبنزرت يمكن وضع هذه المسألة من جديد .

كان يلزم أن يذهب من العاصمة لبنزرت بعض أعضاء لجنة الدعاية لمشاهدة حالة العملة هناك وأوجه الرأى لفصل مسألة الاعتصابات ، وكثيرا ما يوفد لذلك السيد أحمد بن ميلاد والسيد المختار العياري . لكنه قد أخذ عنهما هناك أنهما ييثان فكرة الاتحادية الفرنسية ، وهما يمثلان اذ ذاك لجنة الدعاية النقابية . فثارت من ذلك خلاقات عظم بشأنها بعد انقضاء الاعتصابات . ودائما كان السيد المختار العياري يقول : « ن الفكرة النقابية الجديدة مبنية على التعصب الدينى وقاصرة على حدود المملكة التونسية » . لكن عقد اجتماع للمناقشة حضره المعارضون ، فأفهمهم محمد على « أننا اذا أسسنا فى بلادنا نقابات وجامعة تونسية ، فليس معناه أننا لا نرتبط بالعالمية ، وهل هذا الا

عين ما هو جار بفرنسا والمانيا وانقلترا وغيرها من الممالك التي ترتبط مؤسساتها نهائيا بمركز الاممية ، فلماذا ينكرونه علينا في بلادنا ؟ فإني لم أر معنى غير أنهم يريدون اعتبار بلادنا ترابا فرنسيا حتى نندمج كجزء ضئيل في الجامعة الفرنسية بدل أن نكون صوتا مستقلا كصوتها في الجامعة الاممية . وهل هذا الا صوت المستعمر الذي يأبى عليك أن تساويه حتى في الانسانية ، فمالى أسمعه من فم الاشتراكيين والشيوعيين ، فهل هم يخادعوننا أيضا ؟

الحق أقول لكم : ما على العمال الاوروبيين الذين يظنون بنا عدم الارتباط بالعائلية الا أن يجربوا انخراطهم معنا ليروا أننا نقبل منهم اخوانا لنا في العمل والقصد ليس غير .

ان هذا الاجتماع قد أثر بالاخص على السيد المختار العياري ، وخصوصا بعد احتشاد جمهور العمال التونسيين حول هذه الفكرة واجماعهم عليها ، فقد فكر أن ما كان يظنه في تأسيس النقابات التونسية وجامعة لها لا حقيقة له ، ووثق أن الذين يدعونه للعمل انما يدعونه لفكرة نقابية صحيحة واضحة ، فأعلن انضمامه ، وبدأ يعمل بنشاطه وجرائته المعروفين فيه .

أما السيد أحمد بن ميلاد وهو الشاب النشيط والجرىء بقدر الكفاية لو لا ما يشغله من دروسه في المدرسة ، فقد أعلن أنه حائد لا يعمل في هذا الجانب ولا في الجانب الآخر مع اقتناعه برأيه الاول دون تردد، ويرى بالاخص أن تخصص العمال الاوروبيين في الصناعات وفي ادارة الاعمال وتمرينهم عليها يضطرننا للانضمام لمؤسساتهم ، ومحال أن يجيؤوا هم الينا لقبولهم في مؤسساتنا لاعتدادهم بأنفسهم أكثر مما يظن .

ان الامر لم يقف هنا ، بل ان جريدة « تونس الاشتراكية » لسان الاتحادية والشعبة الاشتراكية الفرنسية ، قد أخذت قسطها مع الصحف المالية الاستعمارية ، وبدأت تحمل على مشروع النقابات التونسية ، وتصوره كما قاله أولا محرروها وانصارهم : مشروعا مليا اسلاميا سيقضى به على وحدة العملة ، والقائمون به يريدون أن يلعبوا دورا سياسيا تحت اسم العملة والنقابات . فلا تلم بعد ذلك رجال

الصحف أو رجال الحكومة ان هم ذكروا هذه النغمة بعينها وبنوا أعمالهم عليها .

شعرت لجنة الدعاية التي بدأت تشتهر باسم « جامعة عموم العملة التونسية » بالتهمة التي يراد احداقها بمشروع النقابات التونسية ، وما استطاعت أن تسكت عن ذلك فنشرت بلاغا وزع في الطرقات على العموم ونصه :

### إعلام للعموم

نشرت جريدة « تونس الاشتراكية » بعددها الصادر في 18 اكتوبر 1924 مقالا تحت عنوان « العمل السيء » قالت فيه « انه بلغ مكتب اتحاد النقابات مسودة في تأسيس نقابات مستقلة تمام الاستقلال أهلية اسلامية » .

وحيث كان ذلك من قبيل التدجيل والتمويه فان جامعة عموم العملة التونسية ترى من واجبه تكذيب هذا الخبر الزائف ، وتعلم العموم بأن النقابات المذكورة ستكون حقيقة مستقلة تونسية ، الا أنها ستخضع في عالمية العملة . وأن أبوابها مفتوحة لكل عامل بقطع النظر عن جنسه وديانته .

### اللجنة التنفيذية

والى الجانب الآخر من هذا الاعلان ، نصه باللسان الفرنسي، ووزع أكثره على العمال الاوروبيين عند خروجهم من الشغل في محطة السكك الحديدية . وعلى سكك الترامواى المشتبكة في طرقات العاصمة ، وفي الحارة الاوروبية بقصد اعلامهم بالحقيقة ، وقطع الاشاعات الكاذبة .

في وسط هذه الضجة المشتبكة ، قدم الى تونس من فرنسا م. جوهر كاتب عام جامعة الشغل الفرنسية .

### قدم م. جوهر

قدم م. جوهر الى تونس يوم 24 اكتوبر 1924 بقصد تتبع الحالة هنا بعد الاعتصامات المارة ، والوقوف على حقيقة الحركة الجديدة .

وقد احتفلت به الاتحادية . وفي مساء ذلك اليوم اقتبل أعضاء نقابة عملة السكك الحديدية ، وقام فيهم خطيبا ..

ان مجيء م. جوهر قد كان فرصة مهمة للاعلان عن جامعة الشغل التونسية ، والاطلاع على رأى هذا النقيب الكبير ورئيس النقباء فى فرنسا . فارتأى أعضاء لجنة الدعاية أن يدعو باسم العملة للاجتماع به فى قاعة الشغل بنهج الجزيرة اجتماعا عاما ليصارحهم برأيه فى الموضوع ، فاتفقوا معه على ذلك ، وضربوا موعدا له يوم الجمعة آخر شهر أكتوبر . وقد رأت اللجنة أن تقدم له بيانا خطيا عن الحالة والاسباب والقواعد التى بنى عليها تأسيس جامعة تونسنية للشغل ، وقد كان ذلك باللسان الفرنسى طبعاً وهذا نص تعريبه :

### بيان حال

نشأ الاحتياج التام لتنظيم العملة الاهليين من الاعتصاب الاخير لعملة الرصيف . فان هذا الاعتصاب الذى حدث بتونس فى شهر أوت وبعد أيام منه ببزرت ، حصل على استحسان جميع التونسيين استحسانا أدبيا وفكريا ، ولم يكن ذلك الا بأحقية مطالب المعتصبين وحالتهم الضنكة التى تحملوها فى الحركات الواقعة من عام 1920 الى عام 1923 .

أما الحوادث المتسببة عن تحريش أعوان السلطة المحلية والوقائع الدموية ببزرت ، فانها زادت فى عديد العملة العاطفين على عملة الرصيف . ولم يكن هؤلاء المستحسنون للحركة فى الغالب الا من قدماء النقابيين العاملين الذين فروا من نقاباتهم المختلفة لا بدون سبب .

وفى يوم 3 سبتمبر الماضى ، قررت لجنة مؤلفة من عملة - بعد ثلاثة اجتماعات متوالية - انشاء جامعة عموم عملة تونسنية بمقتضى قانون أساسى موافق لنظام (الطوائف العمالية) المنتهجة نهج الاممية .»

الظاهر الحداد عضو اللجنة التنفيذية لجامعة عموم العملة التونسية ( العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية - النشرة الثالثة تونس 1972 ص 125 / 131 ) .

### الحزب الحر الدستورى وجامعة عموم العملة التونسية

... جاءنى يوما الى نادى الحزب ، خلال سنة 1924 ، أخى وصديقى الجسور السيد أحمد الدرعى ، وهو من خيرة شبابنا علما وعملا ، يقول : ان الدكتور محمد على الحامى ، قد جاء من المانيا ، واننا قد خضنا فى عدد من المشاكل الاجتماعية . ولكن لم نتخذ اى قرار ، ريثما يقابلك ويتكلم معك . قلت له : ومن هو هذا الدكتور محمد على الحامى ؟ قال : كان سائق سيارة أنور باشا ، وعندما انهار النظام العثمانى أوى محمد على الى المانيا ، وانتسب الى احدى جامعاتها . وحرص على شهادة الدكتور فى العلوم السياسية ، وهو يلهب غيرة ونشاطا . قلت : وهل رأيت له شهادة الدكتور ، اننى فى شك من ذلك مريب . قال : لم نرها ، ولم نسأل عنها ، الا اننا نصدق دعواه . فعينت موعدا . والتقينا .

وجدتني أمام رجل قصير القامة ، أسمر الوجه ، فصيح اللسان ، وكان عصبيا متهيجا ، يطغى احساسه على عقله . وكان يكلمنى فى الاقتصاد ، والعمال ، والحركات الاجتماعية ، ووجوب تحرير الفرد من ربقة المؤسسات . وتلك مواضيع لم تكن والحق يقال ضمن دائرة أعمالنا ، وما اشتغلنا قبل ذلك بقضية العمال كقضية خاصة . انما كنا نعلم أن العمال التونسيين الذين يشتغلون فى المناجم ، وفى المراسى ، وفى بعض المنشآت العامة ، كانوا منضمين الى هيئة العمال الفرنسية التى يشرف عليها الحزب الاشتراكى « جامعة عموم العمال » ولم يكن لهم قول يسمع ، ولم يكن لهم قول يسمع ، ولم يكن لهم مركز معروف ، فكانوا من التابعين ، ومن تابعى التابعين للعمال الفرنسيين . وكان يهدف فى حديثه الى انشاء تعاونيات للعمال ، تساعد على أمور معاشهم ، ثم تطور بنا الحديث الى مركز العمال بصفة عامة ، وقلت له : ان التعاونيات العمالية ، لا يمكن أن تؤسس أو يكون لها نصيب من النجاح ، الا بتحقيق نوع من استقلال العمال التونسيين ، والا فكيف يمكن انشاء تعاونيات للتونسيين خاصة ، وهم خاضعون لنفس المؤسسة الاقتصادية الفرنسية مع الفرنسيين ؟

وأخذنا نوالى البحث اياما ، وكثر عددنا : فبينما كنت لوحدى من الحزب الدستورى ، كان الاخوان مختار عيارى ، وزهير عيادى ،

وغيرهم ، من رجال الحزب الشيوعي التونسي ، يلتفون حول الاخ محمد علي ، وكان حديثه حماسيا ، ملتهبا ، يستهوي الجماهير ، ويبعث الثقة في النفوس ، واخيرا اتفقنا على وجوب تأسيس « جامعة عمال تونسية » يستقل بها العمال التونسيون بشؤون أنفسهم ، حتى يشعر الناس بوجودهم ، وينالوا من حيث تساوى الاجور ومن حيث الحقوق العامة ، ما هم محرومون منه الى الآن ، وما لم تحققه لهم جامعة عموم العمال الفرنسية ، التابعة للاممية الثانية .

كانت الصيحة قوية ، أكاد أقول رهيبية ، اذ أن جماعة العمال التونسيين ، الذين يشعرون بين بقية رفاقهم العمال ، بالمذلة والمهانة ، قد أقبلوا على الدعوة الجديدة بقوة وبإيمان ، وأجمعوا أمرهم - ولهم ألف حق - على تأسيس جامعة عمال تونسية بحثة . تتكلم باسمهم ، وتطالب بحقوقهم ، وتثبت وجودهم بين الطبقة الشغيلة العالمية .

وهنا ابتدأت المشاكل . فالحزب الشيوعي ، وكان رجاله ، وخاصة اندري برتون ، من أكبر أنصارنا ومن خاصة مؤيدينا في الحزب ، قد أحاطوا بالحركة احاطة السوار بالمعصم . بينما الحزب الاشتراكي ، وكان الى ذلك الحين من أكبر أنصارنا ، وصحفه مفتوحة أمامنا ، ورجاله ، وخاصة أندري دوران انكليفيال ، ودوريل ، من أكبر المدافعين عنا ، يرون ان خروج العمال التونسيين عنهم ، يعتبر ضربة قاسية لهم ، وتقويضا لدعائم حزبهم ، وكانوا مستائين استياء عميقا من عمل الامين العام الثاني للحزب (\*) ، كاتب القلم العربي ، الى جانب هذه الحياة الجديدة .

وكنت عند تحليلي للموقف أرى : ان تبعية العمال التونسيين للمنظمة العمالية الفرنسية تعتبر ابتلاعا لهم ، وهضمنا لحقهم ، واخفاها لصوتهم أما انضمامهم للشيوعيين فهو نشر لدعاية أجنبية - مهما كانت حبيبة وصديقة لنا - وتقويض لركن مهم من أركان حركتنا الاستقلالية وادماج العمال في معركة ايدولوجية بعيدة كل البعد عن

(\*) الامين العام الثاني للحزب هو أحمد توفيق المدني صاحب هذا النص .

ادراكهم وعن تصورهم . واذن فانضمامهم الى أي من الحركتين مضر بهم وبمصالحهم .

فالافوق والانسب حسب رأيي ، هو استقلال العمال التونسيين بأمر أنفسهم ، وانشاء جامعتهم على أسس قومية متينة ، حتى اذا اشتد ساعدهم ، ونضجت حركتهم ، واصبحوا في البلاد ذوي صوت مسموع ووجود حقيقي ، أمكن لنا عندئذ أن ندرس قضية انضمامهم الى منظمة عمال عالمية ، أما الاممية الثانية ، الاشتراكية ، أو الاممية الثالثة الشيوعية .

واتفقت يومئذ مع محمد علي ، والدرعي ، والحداد ، وغيرهم ، أن تكون حركة العمال حرة مستقلة ، وانهم لا يعادون الاشتراكيين ولا يعادون الشيوعيين ، وأن يكونوا درعا ووقاء للحركة الملية التونسية يؤيدون مطالبها ، ويضخمون عددها ويتكلمون باسمها . وبذلك تزداد حركتنا الدستورية قوة ونشاطا وشمولا .

### مدد الحزب الدستوري :

وجاء يوم الفصل ، جاء يوم اعلان قيام الجامعة العمالية المستقلة في اجتماع عام رهيب عقد بحى الحلفاويين . وطلب الى محمد علي واصحابه أن آتيهم بشيء من المال يتبرع به الحزب من أجل المصاريف الاولى ، وكانت القضية ملحة عاجلة ، فعقدت بكل سرعة اجتماعا شارك فيه كل أعضاء اللجنة التنفيذية ، وبسطت لهم بكل اطناب أهداف الحركة . وأهميتها بالنسبة لنا ، وأنها كسب جديد وعظيم لقضيتنا القومية . وطلبت اليهم مد الحركة العمالية بمدد مالي سريع .

وهنا ثارت مناقشة عاتية : الاستاذ الصافي يرى عدم تدخلنا في الموضوع أصلا ، لأننا نغضب الاشتراكيين من جهة ، ونزيد في قيمة وفي نفوذ الشيوعيين على حساب القومية التونسية . وبقية الاعضاء مترددون ، يطلبون أجلا للتفكير ، وأنا ألح الحاحا شديدا في وجوب العمل السريع الفوري ، حالا ، لكي نسمح للحركة بالانبلاج من جهة ، ولكي نكسبها الى جانبنا من جهة أخرى ، وبصفة نهائية .

وجاءني النصر من حيث لا احتسب : قام الشيخ حمودة المنستيري الوطني الصلب ، ومن أكبر ممثلي الاقطاع التونسي ، فقال ، متأثرا

وفى جراحة لا أنساها : أنا مقتنع تمام الاقتناع بالفكرة التي أبدتها  
أخونا توفيق المدني ، ان حركة العمال هي المستقبل ، وبها تحيا الامة  
وتنهض . ومن انفصل عن العمال فقد انفصل عن الحياة . ولو أنه  
وقع شقاق يوما من الايام بين الدستور وبين العمال ، لما ترددت أصلا  
فى الانضمام الى حركة العمال ، وأنا أصادق على تقديم المال الذي طلبوه  
لا بصفة قرض يرجع ، بل بصفة هدية من أخ الى أخيه .

قال أحد الاخوان : اننا نقاسى الآن عجزا ماليا ، فمن أين نأتي باعانة  
للعمال ؟ أجاب الشيخ حمودة المنستيرى : اذا كنتم تصادقون على  
المنحة ، فأنا أدفعها تسبقة على الحزب . وصادق القوم كلهم ، ما عدا  
صوتين اثنين ، على ذلك . ومد الشيخ المنستيرى رحمه الله يده الى  
محفظه أوراقه ، ودفع خمسة آلاف فرنك ، فتناولتها ، شاكرًا ، وخرجت  
مسرعا امتطى الرتل الحديدى الى باب السويقة ، ودخلت مكان الاجتماع  
وكان مكتضا بجموع طائفة من مختلف طبقات العمال ، فدفعت أمامهم  
للأخ محمد على الخمسة آلاف ، وتعالى هتاف القوم للحزب الدستورى  
ولى خاصة ، حتى كاد يصم الاذان ، وطال الاجتماع ، وتكلم الخطباء  
وبينوا الاسباب التي دعتهم لاجراج العمال عن دائرة مجموعة العمال  
الفرنسيين والاهداف التي يتوخونها من تأسيس « جامعة عموم العمال  
التونسيين ( ج ع ع ت ) » والخطباء الذين كنت أعرفهم يومئذ من  
الشيوعيين تكلموا عن الجماعة الجديدة دون غلو ، ودون المنادات  
بالمبادئ الشيوعية ، أو محاولة التعرض لدخول الجامعة الجديدة ضمن  
هيئة الاممية الثالثة ( الشيوعية ) .

ثم عمدوا الى تعيين أعضاء المنظمة الجديدة ، فكان الدكتور محمد  
على رئيسا ، والى جانبه جماعة من المخلصين للعمال ولحركتهم منهم من  
لم يكن الا عاملا فحسب ، ومنهم من كان ينتمى الى عضوية الحزب الحر  
الدستورى ، ومنهم من كان من الشيوعيين . أما شخصيا فقد كنت الى  
جانبهم ناصحا مخلصا ، وسندا أمينًا ، وكنت حريصا أكثر العرص  
على أن لا تصطبغ حركة العمال بلون سياسى معين ، يساندنها الجميع ،  
بينما تسير سيرها الموفق نحو تحقيق آمال العمال ، وتحقيق آمال  
الوطن ، وتلك فى الحقيقة كانت مهمة جد خطيرة ، لأن المزالق فيها  
كثيرة والمسالك فيها وعرة .

وكتبت مع بعض الرفقاء ، وخاصة صديقى الروحى الحميم الدكتور  
أحمد بن ميلاد ، أتردد باستمرار على مجتمعاتهم ، وأخطب فيهم بما  
يؤيد تلك الفكرة . ثم انضم اليهم بصفة تامة مطلقة اخوان لى من أعز  
اخوتي وأصدقائي ، هما الطاهر بن سالم ومحمد الخميرى ، وكانا من  
أكبر رجال شعبة بنزرت الدستورية . واختلط بهم عضويا الاخ المختار  
العيارى ، والاخ زهير العيادى ، من أقطاب الشيوعيين ، والرفيقي  
الصديق فندورى ، الزعيم الشيوعى الكبير ، ومن هنا أخذت الحكومة  
فكرة اتحاد الدستوريين ، والشيوعيين ، والعمال التونسيين ، ضد  
المصالح الفرنسية ، وضد الوجود الفرنسى ...

... واستمرت الجامعة العمالية التونسية تشق طريقها وما ازدادت  
يوما فى عمرها المجيد ، الا ازدادت المشاكل أمامها عمقا واتساعا ،  
وازدادت الادارة الفرنسية وازداد الحزب الاشتراكى ضدها نفمة  
وعنفا ، وتوالت الاضرابات التي يدعون أنها سياسية ، وأؤكد تأكيداً  
قطعا أنها ما كانت الا اضرابات عادية ، تدور كلها حول الاجور وحول  
تحسين حال العمال . لكن المستعمرين لم يألوا تلك اللغة ، وما رأوا  
قبلها عاملا تونسيا يقف أمامهم مطالباً عنيذا ، فالقت الادارة عليهم آخر  
عبوة مما فى جرابها من تحيز وافك وبهتان ، والقت القبض يوم 5  
فيفرى 1925 على الاخوة محمد على ، والمختار العيارى ، والرفيق فندورى  
بتهمة « التآمر ضد أمن الدولة » واشته الخطب الاستعماري ، وحسى  
وطهس معركة الصحف الاستعمارية ، بحيث ان قرأت عددا مما كانت  
تنشره يومئذ ، لخييل اليك أن السنة لهب الثورة قد اندلعت ،  
وشاهدت القلاقل والفتن ، ومئات القتلى والجرحى ، ورأيت العمارات  
تقوض ، والمنشآت تحرق ، الى غير ذلك مما زينه الخيال لتلك الطائفة  
المنكرة التي كانت شر ما ابتليت به أرض تحت لواء الاستعمار البغيض .  
وعزمت الحكومة على الضربة الحاسمة . يومئذ رأى جمع من الوطنيين ،  
ورأى رجال الحزب الاشتراكى ، وجوب عقد اجتماع مشترك بينهم  
للتداول فى الامر ، ومقاومة مساعى الحكومة ورد كيدها الى نحوها ، وفى  
يوم 22 فيفري 1925 ، انعقد اجتماع كبير ، ليلا ، بمنزل الاخ المرحوم  
على كاهية ، بنهج الباشا ، وحضر ذلك الاجتماع تحت حكم الضرورة  
الملحة ، خصوم الامس ، وخصوم الغد ، ممثل رجال الحزب الدستورى  
ورجال الحزب الاصلاحى ، ورجال المجلس الكبير ، ورجال الحزب  
الاشتراكي .

وكان لي خلال هذا الاجتماع عمل كبير ، اذ كنت من جهة مترجما لما يقوله الاشتراكيون ، وما يرد به التونسيون ، وكنت من جهة أخرى أقف ، وأحمل القوم على الوقوف ضد التدخل في أمور العمال ، وضد تنفيذ رغبة الاشتراكيين الذين كان يمثلهم مسيو دوريل ومسيو دوران انقليفيال ، في الفت في عضد رجال الجامعة العمالية التونسية وحشها على الانحلال والاضمحلال ، وهل كان ذلك ممكنا يا ترى ، لو كانوا يعلمون ؟

وأخيرا ، وبعد جدال طويل ، ومناورات مكشوفة وخفية ، أحبطناها جميعا ، أصدرنا القرار الآتي :

ان الامين العام لجمعية اتحاد النقابات ، قد استدعى لحضور اجتماع ، فلم يخف عنه العواقب الوخيمة التي تنجم عن وجود جامعة للعمال التونسيين ، تجاه اتحاد النقابات الاممية العامة . وبين الفائدة التي سيحصل عليها العمال التونسيون من عدم قطع الوحدة العمالية .

وبعد المناقشة ، وتبادل الاراء ، قرر الجمع - مع اعلان بانه لا يملك سلطة مباشرة على طبقة العمال - عزمه على استعمال نفوذه بواسطة الصحافة والقول ، على نصح العمال التونسيين بالانضمام لجامعة اتحاد النقابات ، حتى تتم بذلك المشاركة في ميدان العمل .

الامضاءات :

أحمد الصافي ، حسن قلاتي ، صالح فرحات عبد الرحمن الزمام ، البشير العنابي ، محي الدين القليبي ، الطاهر التوكابري ، محمد الجمائبي ، محمد شنيق ، أحمد توفيق المدني ، أبو بكر تريمش ، عبد الرحمن الكعاك ، الطيب الجميل ، الشاذلي القسطل ، محمد ختاش .

معنى هذا ، بكل صراحة : اننا نصحنا العمال التونسيين ، بصفتهم جامعة عامة للعمال التونسيين ، بأن ينضموا للجامعة الاممية الثانية ، التي يرعاها مسيو جوهر ، ويتولى أمرها بتونس مسيو دوريل ، لتكتسب بذلك منعة وقوة ، ولا تترك نفسها ، لوحدها ، عرضة للزجر والتنكيل ، دون أن تجد من يدافع عنها . أما رجال الحزب الاشتراكي الذين رغبوا في الاجتماع ، ودافعوا فيه عن وجهة نظرهم ، فانهم

امتنعوا عن امضاء ذلك البيان ، لأنهم كانوا يريدونه صريحا ضد استقلال العمال وضد جامعتهم الجديدة الصلبة .

لكن الحزب الشيوعي ، الذي كان يرمى الى الزج بالجامعة التونسية ضمن الاممية الثالثة ، الشيوعية ، لم يرق له هذا الاجتماع ، ولم يستسغ هذه النصيحة ، وأخذت بعض المقالات تكتب ، وأخذت بعض الاقوال تروج ، وساءت الحالة بين الحزب الشيوعي والحزب الدستوري ، رغم انها لم تكن لها أصلا صفة العمل المشترك .

هكذا كانت الحالة عندما عمدت السلطة الفرنسية لابعادي عن تونس ، يوم 5 جوان 1925 ، الى الجزائر . من أجل عملي الى جانب حركة العمال ، واعتقاد الحكومة أنني في أول الامر ، اللبنة الاولى في اقامة هيكلها ، وكنت مؤيدا لها ومناصرا منذ تأسيسها الى يوم الابعاد ، ومن أجل الخطوة التي أصبحت أتمتع بها في كل الاوساط التونسية ومشاركتي الفعالة في كل الاعمال الايجابية ، التي تعود بالنفع والفائدة على الشعب التونسي ، سواء في حياته السياسية ، والعلمية ، أو الاجتماعية . كما ستراه مفصلا فيما يستقبل من حديث .

وبعيد خروجي من تونس منفيا ، ويوم 12 نوفمبر بالذات ، من تلك السنة ، أصدرت المحكمة الفرنسية ، ظلما وعدوانا ، وذون الاستناد الى أي حجة معقولة ، حكمها بابعاد الاخوة والرفقاء : محمد علي ، والمختار العياري وفندوري ، بالابعاد لمدة عشرة أعوام عن تونس وكامل التراب الفرنسي ، وعلى ثلاثة آخرين من الاخوان هم : العالم الفاضل العربي القروي ، ومحمود الكبادي ، ومحمد الغنوشي ، بالابعاد كذلك لمدة خمسة أعوام .

هكذا استطاعت الحكومة الفرنسية ، في ظلم استعماري بشع القضاء على خصومها السياسيين من جهة ، وتحطيم جامعة العمال التونسيين - مؤقتا - من جهة أخرى ...

أحمد توفيق المدني الامين العام المساعد للحزب الدستوري  
حياة كفاح - الجزء الاول - الجزائر 1976 ص 283/287 و 290/293

ولأنهم كانوا نقابة تونسية مستقلة وكان اعلانه هذا منظوبا على خبث ودناءة وعنف مما حرمه مودة كل افراد الجامعة العامة للشغالين من التونسيين ، وقد اختار لشن هجومه الفترة التي يتظاهر فيها العملة التونسيون بالميناء مطالبين بالعمل لأنهم أصبحوا مرغمين على البطالة وعرضة للجوع بسبب مزاحمة يد عاملة اجنبية رخيصة الثمن .

واختار الفترة التي يناضل فيها العملة من اجل قوتهم ويسقطون تحت رصاص شرطة النظام التي لم تعد تتحكم في اعضائها ولم يكتف ( برقص كل تضامن مع المتظاهرين ) فسعى الى الحظ من قيمتهم باتهامهم في لهجة تأكيد وجزم اتهاما خطيرا جدا يبدو كذبه للعيان . ( لم تكن حركة المتظاهرين ترمى الى الدفاع عن قوتهم ولكن الى خدمة اهداف سياسية ) .

ولنتويج كل ذلك وجه نداء الى القمع لم يكن مثل فيلينت Phillinte او باريكاي Perriquet ليرفضه (2)

انه من المؤسف الا تتدخل الحكومة قبل فوات الاوان خاصة وانها كانت على علم بهذا الاضطراب وطبيعته ( من اعلماها؟ انه السيد بوزانكاى Bouzanquet فيما يبدو )

وقد ارتاح السيد جاك دونيس Jacques Denis محرر صحيفة (تونس المسائية) Tunis-Solr لهذه الجملة الاخيرة وطلب بدوره من حكومة الحماية ( التي قدمت براهين عديدة على عنايتها

(2) فيلنت : اسم مستعار كان انتوان قودياني Antoine Gaudiani يمضى به افتتاحية في جريدة لاديباش تونزيان . وكان قودياني محاميا وهو زعيم الجالية الاستعمارية في تونس .

## الحزب الدستوري الجديد وجامعة عموم العملة التونسية الثانية

لقد احدثت التصريحات المسمومة للسيد بوزانكاى Bouzanquet (1) التي نشرتها صحيفة ( تونس المسائية ) (Tun's-Solr) اثر مضى بضع ساعات على معارك يوم الجمعة الاليمة قلقلنا حقيقيا لدى الاهالى التونسيين الذين لم يكونوا يتوقعون مثل هذا الموقف من رجل كان يعتبر الى حد الان صديقا للتونسيين .

واعلن كاتب الاتحاد الاقليمي الحرب على العملة المضربين لانهم لم يكونوا منضوين تحت لواء الجامعة العامة للشغالين C.G.T.

(1) صرح بوزانكاى Bouzanquet كاتب عام الجامعة العامة للشغالين ( الفرنسية ) بالكلمة التالية لصحيفة تونس المسائية في عددها الصادر في 18 جوان 1937 « ان الجامعة العامة للشغالين ترفض كل تضامن مع المتظاهرين » « ان هذه الحوادث تؤكد خطر تسرب التأثيرات السياسية الى المنظمات المهنية » « ان حركة المتظاهرين لا ترمى الى الدفاع عن قوتهم ولكن الى خدمة اهداف سياسية » « ومن المؤسف الا تتدخل الحكومة قبل فوات الاوان خاصة وانها قد كانت على علم بهذا الاضطراب وبكنهه » .

بعملة هذه البلاد ان تقاوم بحزم المشوشين الذين يحاولون التأثير في جمهور العملة واستخدامه لاهداف خفية ) ، ذاكرا في ختام مقاله ( ان هؤلاء المشوشين هم أعداء الشغاليين وان واجب السلط العمومية تخليصهم من شرورهم ) وهكذا فقد كانت الطريق كلها مرسومة امام السلط العمومية ، اذ تكفى الإشارة الى تأمر غير ذي بال على الامن الداخلى للدولة لتتسوى الامور على احسن ما يرام واعتقد السيد جاك دونيس انه قد خلق ( المناخ ) الملائم لعملية سياسية وبوليسية واسعة تريح السيد بوزانكاى Bouzanquet خاصة من مضايقة المتزاحمين وصمودهم .

كلا لن يسمح الحزب الدستوري بان تعاد الكرة التي اودت في فيفري 1925 بحياة الجامعة العامة للشغاليين التونسيين الاولى وبحرية مؤسستها محمد على .

ونحن نعلم حق العلم ان السيد بوزانكاى لئن دخل في حرب مع متظاهري الميناء فان ذلك لم يكن قط لاهداف مهنية وللدفاع عن قوت 50 او 60 ( سوفى ) (1) من المنضمين في آخر وقت الى الجامعة العامة للشغاليين ولكن فقط ( لاغراق ) نقابة تابعة للجامعة العامة للشغاليين التونسية .

فالسيد بوزانكاى هو الذى يخدم اذن اهدافا سياسية صرف وليس المضربون .

واذا امكن لغائلة 1925 ان تنجح فسان ذلك لم يكن بسبب الهجمات الصادرة على صعيد واحد من طرف دعاة التفوق ومن

(1) جزائريون من بلاد (السوف)

اتحاد النقابات لكن بسبب نجاح دورال Durel خاصة في احداث فراغ حول محمد على .

وجمع جواشيم دورال Joachim Durel في 21 فيفري 1925 ممثلى كل نزعات الراى العام التونسى ( من دستوريين واصلاحيين واعضاء من المجلس الكبير واقتصاديين .. الخ وانتزع منهم تصريحاً نشر من الغد 22 من فيفري في صحيفة ( النهضة ) وذلك في الوقت الذى كان فيه محمد على وقادة الجامعة العامة للشغاليين التونسيين موقوفين منذ الخامس من الشهر بتهمة التآمر على الامن الداخلى للدولة .

وقد وعد الاشخاص المعنيون بالامر في هذا التصريح ان يستعملوا كل نفوذهم بالقول وعلى لسان الصحافة حتى يدفعوا العملة التونسيين الى الانضمام من جديد الى الجامعة العامة للشغاليين ( الفرنسية ) كى يضمنوا المشاركة فى ميدان العمل ) .

المضون - احمد الصافى - حسن قلاتى - صالح فرحات - عبد الرحمان المزام - البشير العنابى - محى الدين القليبي - الطاهر التوكابرى - محمد الجعايبى - محمد شنيق - احمد توفيق الدين - بوبكر تريمش - عبد الرحمان الكعاك - الطيب الجميل - الشاذلى القسطللى - محمد الصالح ختاش خمسة عشر اسما وخمسة عشر امضاء خمسة عشر شخصية سياسية قضوا اوضح مظاهر نشاطهم فى التطاحن والخلاف ولم يمكنهم الاتفاق الا على التنديد بمواطن حاول تنظيم دعاية مباشرة لتوعية اخوانه في البؤس وبالتالى فضح مستغليهم

اذن ! ان المناورة التي نجحت مع الحزب الدستوري سنة 1925 لن تنجح مع الحزب الدستوري لسنة 1937 نقول ذلك بوضوح ومرة واحدة لكى لا نعود اليه مرة اخرى .

ولئن كان الحزب الدستوري لسنة 1925 بالجامعة العامة للشغالين التونسيين التي كان يشرف عليها محمد علي ، لفائدة فريق اليساريين فان الحزب الدستوري لسنة 1937 لن يضحي بالجامعة التي يشرف عليها القناوى لفائدة الجبهة الشعبية .

\* ان الدرس المستخلص من السنوات الاثنتى عشر الاخيرة لن يضيع وصحيح ان نضيف ان المقيم العام لسنة 1937 ليس مقيم سنة 1925 اذ قد اعاد السيد قيون الامور الى نصابها بمجرد وصوله الى مرسيليا فى تصريحات ادلى بها لصحيفة ( لاديباش تونيزيان ) La Dépêche Tunisienne تمثل اعنف تفنيد لتأكيدات السيد بوزانكاى .

ان الاضطراب السائد منذ بضعة ايام برصيف الميناء راجع الى العداء القائم بين العملة التونسيين والجزائريين .

ويتذمر الاولون من حرمانهم من الشغل لفائدة الاخرين ويطلبون ان يكون لهم الاختصاص فى العمل . وكان اغلب العملة التونسيين مشتركين فى الجامعة العامة للشغالين التونسيين ( C. G. T. T. ) فى حين ان الجزائريين مشتركون فى الجامعة العامة للشغل C.G.T مما يعقد التنافس . وبما ان العملة يتقاضون أجورا يومية هامة فقد طالب التونسيون بان يوزع العمل بين عدد اكبر من العملة .

وقرر ان تجتمع لجنة للبحث عن صيغة اتفاق تضبط نسبة مئوية بين الجزائريين والتونسيين .

ولا فائدة البتة كما نعلم فى ان تجلب اليوم يد عاملة جزائرية ومع ذلك فان الجزائريين الذين حلوا بيننا منذ فترة من الزمن والذين يعيشون فى تونس لهم الحق فى العمل .

وقد تلقيت الان برقية اذاعية تعلمنى بان الاجتماع قد افضى الى اتفاق حول نسبة من التشغيل تخصص ثلثى مواطن الشغل للتونسيين .

... واجتمع التونسيون ليقرروا استئناف العمل ( فنحن بعيدون كما نرى عن حركة متظاهرين لا ترمى الى الدفاع عن القوت ولكن للدفاع عن اهداف سياسية ونحن ابعد ما نكون عن المشوشين الذين يحاولون التأثير فى الجماهير الكادحة واستخدامهم لتحقيق اغراض مستترة واستندعت السلط العمومية من رميا اثاره التشويش وهما بلقاسم القناوى والمقطوف لتبوء مقعد ضمن اللجنة التي وقع تحكيمها فى النزاع وفضته برضى الجميع بدل تخليص العملة منهم .

ولم يكن ذلك برضى السيد بوزانكاى Bouzanquet بدون شك ، وفى الختام كلمة اخيرة لكاى الاتحاد الاقليمى للجامعة العامة للشغالين (CGT) ذلك اننا فى الحزب الدستوري لانكن اى عداء للمنظمة التي يمثلها . واذا كانت هذه الاخيرة ( لانخدم بتونس اهدافا سياسية ) فانه لا يمكن للجامعة العامة التونسية للشغالين ان تحط من مكانتها لدى مستندات فقد كتب جواشيم دورال Joachim Durel فى العدد المؤرخ فى 7 مارس 1925 من صحيفة ( تونس الاشتراكية ) ما يلى :

هى ذى صيغة الوحدة العمالية : نقابة لكل هيئة مهنية واتحاد نقابات لكل منطقة وجامعة عامة للشغالين لكل وطن ونقابة عالمية واحدة .

وبما ان تونس ليست والحالة هذه ( منطقة ) من فرنسا فيما اعلم وبما ان الامة التونسية متميزة من وجهة نظر القانون والواقع عن الامة الفرنسية فان وجود جامعة عامة تونسية للشغالين على الارض التونسية مطابق لنزعة دورال Durel المحافظة ولا يمكن ان نرى فيه بنزاهة ( انقسام المطبقة العمالية )

الا ان الحزب الدستوري حرص على الابتعاد عن النزاعات النقابية فعلا فاننا نعتبر ان العامل التونسي من واجبه المشاركة فى

## الصراع بين جامعة عموم العملة التونسية الثانية والحزب الدستوري الجديد

### حول مؤتمر الجامعة العامة للعملة التونسيين س - ج - ت - ت

أدرجت جريدة « البتي ماتان » في عددها الصادر يوم الاحد ( 30 جانفي 1938 ) أن مؤتمر س - ج - ت - ت المعين عقده للساعة التاسعة من صبيحة يوم السبت وفي يوم الاحد قد انعقد فعلا بمحل كائن بشارع باب البنات وقد حضر المؤتمر زهاء الخمسين من نواب النقابات بداخل المملكة أتوا من بلدانهم خصيصا لتلك الغاية .

ووقع الشروع في التحقق من صحة التفويضات التي كانت بأيدي النواب . لكن على الساعة العاشرة دخل ذلك المحل جماعة من نواب نقابات بنزرت يتقدمهم السيد الهادي نويرة من الدستور الجديد .

فطلب منهم الحاضرون هل بأيديهم استدعاءات تخولهم حضور ذلك الاجتماع فأجابوا أنه ليست بأيديهم استدعاءات إلا أنهم سيحضرون الاجتماع بالرغم على ذلك .

وعندها ومخافة وقوع حوادث غادر أعضاء مكتب الجامعة العامة للعملة التونسيين القاعة وتوجهوا الى مركز الشرطة وقصوا ما وقع على مسامع كوميسار البوليس .

وذكرت تلك الجريدة ان السيد بلقاسم القناوي قد افضى لها بالتصريحات الآتية حيث التحق به أحد مجريها في قاراج بشارع باب البنات قريب من المحل الذي انعقد فيه المؤتمر .

وبعد ان أيد السيد بلقاسم القناوي ما سبق ذكره قال : ان نقابات بنزرت لم تبق منخرطة في سلك جامعتنا س - ج - ت - ت - منذ

التجمع الذي هو اجدر بالدفاع عن قوته وكرامته كشغال .

وهكذا بقي الحزب على حدة كلما انحصر التنافس بين منظمتي الجامعة العامة للشغاليين في العمل الدعائي .

لكن منذ لم يبق النقاش مهنيا قد وجب ان يكن للحزب الدستوري ما يقوله اي منذ اليوم الذي سمي فيه السيد بوزانكاى يؤيده في ذلك احترام السلطات العمومية للجامعة العامة للشغاليين بفرنسا الى خنق الجامعة العامة للشغاليين التونسيين بواسطة اتهامات سياسية والى الدعوة الى تدعيم القمع .

والحزب الدستوري عازم على ان يواصل سعيه الى النهاية إذا ما اضطرت الظروف لذلك .

ولئن لم يكن من صالح الحزب الدستوري ان تكون علاقاته سيئة مع الجامعة العامة للشغاليين فان هذه المنظمة ليس بوسعها كذلك ان تحقق شيئا هاما بتونس اذا تصادمت مع الحزب الدستوري .

ويعرف السيد بوزانكاى بدقة ماذا يمثل الحزب الدستوري اليوم .

وكلما كانت الحسابات واضحة كانت الصداقات وطيدة ومن انذر فقد اعذر . ويقدر صراحة لانذار تكون نتيجة دائية القطوف واتمنى ان يكون انذار اليوم مسفرا عن جدوى .

### الحبيب بورقيبة

العمل التونسي 25 جوان 1937

( تاريخ الحركة الوطنية التونسية . وثائق 3 - الدستور الجديد والجهة الشعبية بفرنسا 1936 - 1938 - الحوار - I - دار العمل - تونس 1979 ، ص 364 الى 370 ) .

أشهر طويلة ، ولقد اعتلت اصواتنا مرارا باذاعة هذا الخبر ولذا فانه  
لا يمكنهم أن يشاركونا في مؤتمرا ولا حتى ان يحضروه مجرد حضور  
كمشفرين . ومن جهة اخرى فان حركتنا التي نقوم بها هي حركة  
نقابية بحتة ولا تمت الى أى حزب سياسى بأية صلة بينما نقابات  
بنزرت منخرطين فى سلك الدستور الجديد ويكفى شاهدا على ذلك ان  
كان يقودهم السيد الهادى نويرة ومقاصدهم جليلة وهى وضع س -  
ج - ت تحت أمرة الدستور الجديد الامر الذى لا أرضاه ولا يرضى  
به رفيق من رفقائى .

وأدرجت الجريدة المذكورة تصريحات للسيد الهادى نويرة جاء فيها  
ان الدستور الجديد ليس له شأن فى هذه القضية وما الذين جاؤوا  
وخلوا المحل المنعقد فيه المؤتمر الا نواب عن نقابات ولهم الحق فى  
ذلك واننى لا أفهم لما أريد منعهم منه .

قالت الجريدة المسمى اليها وفى تلكم الاثناء قدم كوميسار البوليس  
وقسم كبير من الاعوان منهم المرتدين للازياء المدنية ومنهم المرتدين  
للزى الرسمى .

وبعد ان تلقى كوميسار البوليس تصريحات السيد بلقاسم  
القناوى ثم تصريحات السيد الهادى نويرة اجير المحل وأخر المؤتمر  
الى ما بعد .

وأبقى حرس من البوليس أمام المحل الى الليل . ثم أدرجت تلك  
الجريدة تحت عنوان واخيرا يأتى بلاغ وأردفت هذا العنوان باستفهام  
نقى ، بلاغ سلمه لقلم تحريرها السيدان الهادى نويرة والمنجى سليم  
فى ورقة مطبوعة بطابع س - ج - ت - ت تضمن محضر الجلسة التى  
انعقدت فى يوم 29 جانفى 1938 بالمحل الكائن بنهج باب سويقة عدد  
187 تحت رئاسة الرفيق احمد بن محمد قرين فرنى أمين مال نقابة  
مناجم المضيلة .

وجاء فى ذلك البلاغ انه بناء على المصاعب التى ظهرت للمؤتمرين  
عند النظر فى الادارة المالية بالنسبة للسنة الفارطة عينت بالاجماع

لجنة لتصفية حساب تلك السنة وتتألف هذه اللجنة من الرفاق  
الحبيب الحاج ومفتاح فرحات وصالح بكار والمكى ابن سالم .

ثم وقع انتخاب اعضاء المكتب للجامعة فأسفرت النتيجة على انتخاب  
السادة الآتية أسمائهم بالاجماع : الهادى نويرة كاتب عام ، مفتاح  
فرحات كاهية له ومحمد الصيد أمين مال ومحمد المقطوف كاهية له  
ومحمد باش طبجى مراقب .

وبعد ذلك وقع الاقتراع بالاجماع على اللائحة التالية : « ان الجامعة  
العامة للعملة التونسية العاقدة للمؤتمر الغير عادى بحاضرة تونس  
فى يوم 29 جانفى 1938 ترفع احتجاجها بامتناع ضد طلق الرصاص  
( بنزرت ) على جماعة من العملة المسالمين العزل عندما كانوا متوجهين  
لدار فرنسا للاعراب عن عدم رضائهم بالوسيلة التى اتخذت ضد  
الرفيق حسن النورى .

وتعلن تضامنها الفعلى معه .

وتطلب من الحكومة معاقبة المسؤولين الحقيقيين عن هذه المقتلة » .

وأخرت الجلسة الى 30 جانفى المقبل للنظر فى القانون الاساسى  
لهيأة س - ج - ت - ت .

جريدة النهضة I فيفرى 1938 .

## المراجع

### (I) المراجع باللغة العربية

#### (1) حول المغرب العربي بصفة عامة :

- أحمد توفيق المدني . - حياة كفاح ( مذكرات )  
الجزء الاول : في تونس 1905 - 1925 . الجزائر 1976
- الجزء الثاني : في الجزائر 1925 - 1954 . الجزائر 1977
- شارل أندري جولييان . - افريقيا الشمالية تسير . القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية . ترجمه من الفرنسية المنجي سليم والطيب المهيري والصادق المقدم وفتحى زهير والحبيب الشطي . مراجعة فريد السوداني .  
تونس 1976
- صلاح العقّاد . - المغرب العربي . الجزائر - تونس - المغرب الاقصى .  
الطبعة الثانية ، القاهرة 1969 .
- عبد الملك عودة . - السياسة والحكم في افريقيا - القاهرة 1959 .
- علال الفاسي . - الحركات الاستقلالية في المغرب العربي - القاهرة 1948
- علال الفاسي . - المغرب العربي - القاهرة 1955
- محمد رفعت . - التيارات السياسية في البحر الأبيض المتوسط - القاهرة 1959

#### (2) حول تونس

- أحمد بكير . - قصر هلال ومعركة التحرير . تونس 1975
- تونس الشهيدة - تعريب حمّادي الساحلي - مراجعة محمد العروسي المطوي - تونس 1984 .
- ( لقد نسب المترجم هذا الكتاب إلى عبد العزيز الثعالبي بينما لم يرد ذلك في الطبعة الفرنسية التي صدرت بباريس سنة 1920 دون اسم الكاتب . وفي حقيقة الأمر فان هذا الكتاب هو ثمرة مجهود ثلة من « الشباب التونسي » من بينهم الشيخ الثعالبي ) .

## II - المراجع باللغة الفرنسية

### (I) حول المغرب العربي بصفة عامة :

- Ageron ( Charles Robert ) , — Politiques coloniales au Maghreb. Paris, Pres-ses Universitaires de France (P.U.F.), 1973.
- Amin (Samir). — L'économie du Maghreb, 2 vol. Paris Ed. de Minuit, 1966. Vol. 1. La colonisation et la décolonisation. Vol. 2. Les perspectives d'avenir.
- Amin (Samir). — Le Maghreb moderne. Paris, Ed. de Minuit, 1970.
- Amin (Samir). — La nation arabe. Nationalisme et lutte de classes. Paris, Ed. de Minuit, 1977.
- Bernard (Augustin). — L'Afrique du Nord pendant la guerre. Paris, P.U.F., 1926.
- Berque (Jacques). — Le Maghreb entre deux guerres. Paris, le Seuil, 1960.
- Bousquet (Georges-Henri). — L'Islam maghrébin. Introduction à l'étude générale de l'Islam. Alger, Maison du livre, Nlle éd. 1955.
- Bousquet (Georges-Henri). — Les Berbères, histoire et intitutions. Paris, P.U.F., 1957 ( coll. Que sais-je ? ).
- Bruno (Etienne). — Le Maghreb de 1930 à la guerre d'Algérie. In la forma-tion des élites maghrébines. Publications du C.R.E.S.M. Paris, 1973, pp. 62-84.
- Chevalier (Louis). — Le problème démographique nord-africain. Paris, P.U.F., 1948.
- Chouraqui (André). — Les juifs d'Afrique du Nord. Paris, P.U.F., 1952.
- Despois (Jean). — L'Afrique du Nord. Paris, P.U.F., 1964.
- Djalt (Hichem). — La personnalité et le devenir arabo-islamiques Paris, Le Seuil, 1974.
- Duclos (Louis-Jean). — Introduction théorique à l'étude des nationalismes maghrébines. In les nationalismes maghrébines. Fondation nationale des sci-ences politiques, 1966 ( Coll. Etudes maghrébines, 7 ).
- Ganiage (Jean), Deschamps (Hubert), Guitard (Odette), Martel (André).— L'Afrique au XXè siècle (1900-1965). Paris, Sirey, 1966.
- Hardy (Georges). — Le Maroc et la Tunisie. Paris, Plon, 1931.
- Hardy (Georges). — Histoire sociale de la colonisation française. Paris, Larose, 1953.
- Hermassi (Elbaki). — Etat et société au Maghreb. Etude comparative. Paris, Anthopos, 1975.
- Julien (Charles-André). — L'Afrique du Nord en marche. Nationalismes mu-sulmans et souveraineté française, 3è éd. Paris, Julliard, 1972. ( Cette édition comporte une bibliographie exhaustive et critique sur le Maghreb ).

- الحبيب بورقيبة . — بين تونس وفرنسا . كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحرّ . صدر بالفرنسية بباريس 1954 ثم بالعربية بتونس سنة 1957 .
- الحبيب ثامر . — هذه تونس . القاهرة 1958
- خير الدين التونسي . — اقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك . المقدمة وتقاريط المعاصرين — تحليل النص وتحقيقه للمنصف الشنوفي — تونس 1972
- الطاهر الحداد . — العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية . النشرة الثالثة — تونس 1972 .
- عبد السلام بن حميدة . — الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس . جزاءن . صفاقس . 1984
- عمر بن قفصة . — أضواء على الصحافة التونسية . تونس 1972
- محمد الفاضل بن عاشور . — الحركة الأدبية والفكرية في تونس — تونس 1962
- محمد الهادي الشريف . — تاريخ تونس . تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة . تونس 1980 .
- الهادي التيمومي . — النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و 1948 . صفاقس 1982 .
- الهادي التيمومي . — نقابات الأعراف التونسيين ( 1932 — 1955 ) . تونس 1983 .
- تاريخ الحركة الوطنية التونسية . وثائق :
- 1 — الحبيب بورقيبة . — مقالات صحيفة 1929 — 1934 . تمهيد الشاذلي القليبي . نشره بالفرنسية مركز التوثيق القومي سنة 1967 ثم بالعربية سنة 1979 دار العمل بتونس .
- 2 — الدستور الجديد ازاء المحنة الاولى 1934 — 1936 . قدمّ له محمد الصباح . صدر بتونس بالفرنسية سنة 1969 ثم بالعربية سنة 1979 .
- 3 و 4 — الدستور الجديد والجهة الشعبية بفرنسا 1936 — 1938 :
- الحوار — 1 — قدمّ له محمد الصباح . صدر بتونس بالفرنسية ثم بالعربية سنة 1979 .

- Châtelain (Yves). — La vie intellectuelle et littéraire en Tunisie de 1900 à 1937. Paris, Geuthner, 1937.
- Chérif (Mohamed El Hédi). — I. L'organisation des masses populaires par le Néo-destour en 1937 et au début de 1938. II. Les journées d'avril 1938. In Mouvements nationaux d'indépendance et classes populaires au 19<sup>e</sup> et au 20<sup>e</sup> siècle en Occident et en Orient, Paris, T.I.A. Colin, 1971.
- Cohen-Hadria (Elie). — Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenirs d'un témoin socialiste. Publié par le centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, Nice, 1976.
- Demersem (André). — Genèse de la formation de la conscience nationale en Tunisie. In I.B.L.A. 1962. I. pp. 219-243.
- Despois (Jean). — La Tunisie. Paris, Ch. Larousse, 1930.
- Despois (Jean). — La Tunisie orientale. Sahel et Basse steppe. Etude géographique. Paris, éd. des belles lettres, 1940. 2<sup>e</sup> éd. 1956.
- Duran-Angliviel (André). — Ce que la Tunisie demande à la France. Paris Jouve, 1921.
- Duran-Angliviel (André). — La législation de la presse et les libertés publiques en Tunisie. Paris, 1936.
- Duvignaud (Jean). — Esquisse d'une sociologie du nationalisme tunisien. In Les nationalismes maghrébins. Fondation nationale des sciences politiques, 1966 (Coll.—Etudes maghrébines, 7).
- Garas (Félix). — Bourguiba et la naissance d'une nation. Paris, Julliard, 1956.
- Goldstein (Daniel). — Libération ou annexion. Aux chemins croisés de l'histoire tunisienne (1914-1922). Tunis, M.T.E., 1978.
- Kassab (Ahmed). — Histoire de la Tunisie. L'époque contemporaine. Tunis S.T.D., 1976.
- Khaïrallah (Chedly). — La mouvement Jeune Tunisien. Essai d'histoire et de synthèse des mouvements nationalistes tunisiens. Tunis, 1956.
- Krafem (Mustapha). — Nationalisme et syndicalisme en Tunisie 1918-1929, Tunis, imp. U.G.T.T., 1976.
- Lacouture (Jean). — Quatre hommes et leurs peuples. Sur-pouvoir et sous-développement. Paris, Le Seuil, 1969.
- Lejri (Mohamed-Salah). — Evolution du mouvement national tunisien des origines à la deuxième guerre mondiale. 2 vol. Tunis, M.T.E., 1974 et 1977.
- Liauzu (Claude). — Salarariat et mouvement ouvrier en Tunisie. Crises et mutations (1931-1939). Paris, éd. C.N.R.S., 1978.
- Mahjoubi (Ali). — Les origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934. Publications de l'université de Tunis. Faculté des Lettres. Tunis, 1982.
- Mzali (Mohamed-Salah). — L'évolution économique de la Tunisie-Tunis, 1921.

- Laroui (Abdallah). — L'histoire du Maghreb. Un essai de synthèse. Paris, Maspéro, 1970.
- Laroui (Abdallah). — L'idéologie arabe contemporaine. Paris, Maspéro, 1967.
- Le Tourneau (Roger). — Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, 1920-1961. Paris, Colin, 1962.
- Peyrouton (Marcel). — Histoire générale du Maghreb, Maroc-Algérie-Tunisie, des origines à nos jours. Paris, A Michel, 1966.
- Rouissi (Moncer). — Population et société au Maghreb. Tunis, Cérès Productions, 1977.
- Sahli (Mohamed-Chérif). — Décoloniser l'Histoire, Paris, 1965.
- Souriau-Hœbrechts (Christiane). — La presse Maghrébine. Libye-Tunisie-Maroc-Algérie. Paris, éd. du C.N.R.S., 1975.
- Spillmann (Georges). — L'Afrique du Nord et la France. Boursiac, 1947.
- Staline (Joseph). — Le marxisme et la question nationale. Paris, Ed. sociales, 1946.
- Tlili (Béchir). — Nationalismes, socialisme et syndicalisme dans le Maghreb des années (1919-1934). Publications de l'université de Tunis. Faculté des Lettres. Tunis, 1984.

## (2) حول تونس

- Ardant (Gabriel). — La Tunisie d'aujourd'hui et de demain. Paris, Calmann-Lévy, 1961.
- Ayadi (Taoufik) Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis (1906-1912) Publications de l'université de Tunis. 1986.
- Bessis (Juliette). — La Méditerranée fasciste. L'Italie mussolinienne et la Tunisie. Paris, Karthala, 1981.
- Bouhdiba (Abdelwahab). — Genèse du concept de nation en Tunisie. In A la recherche des normes perdues. Tunis, 1973, pp. 11-28.
- Bourguiba (Habib). — La Tunisie et la France. Vingt cinq ans de lutte pour une coopération libre. Paris, Julliard, 1954.
- Bourguiba (Habib). — Le syndicalisme tunisien de M'hamed Ali à Farhat Hached. — In les Temps modernes. Nov. 1953. pp. 897-908.
- Cahiers du C.E.R.E.S. série sociologie, n/ 2. Identité culturelle et conscience nationale en Tunisie. Actes du colloque tenu à Tunis, 18-19 mars 1974. Publications du centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales Tunis, 1975.
- Cambon (Henri). — Histoire de la Régence de Tunis. Paris, Berger-Levrault 1948.
- Casemajor (Roger). — L'action nationaliste en Tunisie du Pacte fondamental de M'hamed Bey à la mort de Moncef Bey, 1857-1948. Tunis, 1948.

## فهرس الوثائق

### 1 - مطالب الحركة الوطنية التونسية بين الحربين :

- 147 - مطالب حركة « الشباب التونسي » قبيل الحرب العالمية الاولى
- 150 - مطالب « الشباب التونسي » غداة الحرب العالمية الاولى .....
- 156 - مطالب الحزب الحر الدستوري التونسي من 1920 الى 1933 ..
- 157 - مطالب الحزب الدستوري منذ 1933 .....
- 159 - برنامج الحزب الحر الدستوري الجديد .....

### 2 - الحالة الاقتصادية والاجتماعية بتونس في الثلاثينات :

- 173 - المجاعة في البلاد التونسية .....
- 186 - الساحل في حالة احتضار .....
- 190 - الساحل يستغيث .....

### 3 - انشقاق الحركة الوطنية التونسية والصراع بين الحزب الدستوري

#### الجديد والحزب الدستوري القديم :

- 197 - قرارات المؤتمر قصر هلال .....
- 199 - المنشور الموجه الى الشعب الدستورية غداة مؤتمر قصر هلال
- الصراع بين الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم اثر عودة الثعالبي الى تونس .....

### 4 - الحركة الوطنية التونسية وحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية :

- خطاب فيانو كاتب الدولة الفرنسي المكلف بشؤون تونس
- 207 - والمغرب الاقصى بالاذاعة التونسية .....
- 217 - لائحة السياسة العامة للمؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد
- 223 - حول سياسة الجبهة الشعبية الفرنسية بالبلاد التونسية ....
- في طريق القطيعة بين الحزب الدستوري الجديد وحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية .....
- 221

- Mzali (Mohamed-Salah). — Au fil de ma vie. Souvenirs d'un Tunisien. Tunis, 1972.
- Nouschi (André). — La crise de 1930 en Tunisie et les débuts du Néo-destour. In Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée. N° 8, 2è sem. 1970. pp. 113-123.
- Poncet (Jean). — La colonisation et l'agriculture européennes en Tunisie depuis 1881. Etude de géographie historique et économique. Paris, La Haye, Mouton, 1961.
- Poncet (Jean). — La Tunisie à la recherche de son avenir. Paris, Ed. Sociales, 1974.
- Raymond (André). — La Tunisie. Paris, P.U.F. 1961. 3è éd. revue et refondue par Jean Poncet 1971 (coll. Que sais-je? n° 318).
- Scemama (Robert). — La Tunisie agricole et rurale et l'œuvre de la France. Etude historique, législative et économique contribuant à l'idée d'une politique d'empire concertée coordonnée et harmonisée. Paris, librairie générale de Droit et de Jurisprudence, 1938.
- Sebag (Paul). — La Tunisie. Essai de monographie. Paris, Ed. Sociales, 1951.
- Sfar (Tahar). — Journal d'un exilé. Tunis, 1960.
- Smida (Mongi). — Khéreddine ministre réformateur 1873-1877. Tunis, M.T.E., 1971.
- Sraïeb (Noureddine). — Colonisation, décolonisation et enseignement. L'exemple tunisien. Publications de l'Institut National des Sciences de l'Education. Tunis, 1974.
- Sraïeb (Noureddine). — Note sur les dirigeants politiques et syndicalistes Tunisiens de 1920 à 1934. In Revue de l'occident Musulman et de la Méditerranée n° 9, 1è sem. 1971. pp. 91-118.
- Tlili (Béchir). — Crises et mutations dans le monde islamo-méditerranéen (1907-1918). 2. vol. Publications de l'université de Tunis. Faculté des Lettres. Tunis, 1978.
- Tunisie (La) martyre-Ses revendications. Paris, Jouve, 1920 (Cet ouvrage, anonyme qu'on attribue à Abdelaziz Thaâlbi est en réalité une œuvre collective des Jeunes Tunisiens).
- Valensi (Lucette). — Mouvement ouvrier et mouvement national 1936-1939. In Mouvements nationaux d'indépendance et classes populaires au 19è et 20è siècles en Occident et en Orient, Paris, T.I.A. Colin 1971.
- Zamane (Hadi). — Cinquante années de prépondérance française en Tunisie I — L'enseignement II — Quelques aspects du milieu social. Paris, Imp. Blanquet, 1931.
- Zmerli (Sadok). — Figures tunisiennes. Les successeurs. Tunis, M.T.E., 1967.

## فهرس المحتويات

5	توطئة منهجية :
11	الفصل الأول : - جذور الحركة الوطنية بالبلاد التونسية
11	1 - التناقضات الناجمة عن نظام الحماية الفرنسية
12	(1) - التناقضات الاقتصادية
12	أ - الهيمنة الفرنسية على القطاع الزراعي
13	ب - تدهور تربية الماشية
14	ج - تدهور الصناعات المحلية
16	د - تدهور التجارة التونسية
17	(2) - التناقضات الاجتماعية
17	أ - تفوق الجالية الفرنسية بتونس
18	ب - إفقار السكان التونسيين
21	ج - سياسة التمييز واحتداد التناقضات الاجتماعية
23	II - حركة الشباب التونسي وبروز الوعي الوطني بالبلاد التونسية ...
23	(1) - بروز الوعي الوطني بالبلاد التونسية
24	أ - تكوين رأي عام بتونس
24	- جريدة الحاضرة
26	- جمعية الخلدونية
26	- جمعية قدماء المعهد الصادقي أو الصادقية
24	- خطاب البشير صفر بمناسبة تدشين التكية في مارس
28	1906

224	- القطيعة بين الحزب الدستوري الجديد وحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية
-----	--

5	- الأحزاب الوطنية والحركة النقابية التونسية بين الحربين :
233	- تأسيس النقابات التونسية
239	- الحزب الحر الدستوري وجامعة عموم العملة التونسية الاولى
246	- الحزب الحر الدستوري الجديد وجامعة عموم العملة التونسية الثانية
253	- الصراع بين جامعة عموم العملة التونسية الثانية والحزب الدستوري الجديد

ب - تأسيس جريدة التونسي وطرحها لمطالب حركة الشباب التونسي	30
(2) - بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى	34
أ - واقعة الزلاّج	34
ب - حادثة الترامواي	36
<b>الفصل الثاني : - الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية الأولى ونشوء الحزب الحرّ الدستوري :</b>	
I - تفاقم التناقضات التونسية الفرنسية	41
(1) - العودة إلى استعمار الاراضي	42
(2) - العودة إلى استيراد البضائع المصنوعة	43
(3) - سنّ الثلث الاستعماري	44
(4) - الأزمة الاقتصادية	44
(5) - غلاء المعيشة	45
(6) - الزيادة في الضرائب	45
II - تأثير الظرفية العالمية غداة الحرب على الحركة الوطنية التونسية	46
(1) - مبادئ رئيس الولايات المتحدة ولسون	46
(2) - ثورة أكتوبر 1917	47
(3) - أحداث تركيا	47
(4) - معركة التحرير الوطني بمصر غداة الحرب العالمية الأولى	48
III - نشوء الحزب الحر الدستوري التونسي	48
(1) - حركة الشباب التونسي غداة الحرب العالمية الأولى	48

(2) - تأسيس الحزب التونسي	49
(3) - نشاط أحمد السقاء وعبد العزيز الثعالبي بباريس	50
(4) - كتاب « تونس الشهيدة »	51
(5) - مولد الحزب الحرّ الدستوري التونسي	54
<b>الفصل الثالث : - الحزب الحر الدستوري ونمو الحركة الوطنية التونسية :</b>	
I - تنظيم الحزب الحر الدستوري التونسي	59
II - مطالب الحزب الحر الدستوري التونسي	60
(1) - الاستقلال الذاتي	60
(2) - اصلاحات في نطاق الحماية	61
III - نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي	63
(1) - الوفد الدستوري لدى الباي	63
(2) - الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية	64
(3) - الوفد الدستوري الثاني لدى الحكومة الفرنسية	65
IV - اشعاع الحزب الحر الدستوري التونسي	67
(1) - اتساع نفوذه داخل البلاد التونسية	67
(2) - اتساع حظوته بفرنسا	69
V - رد فعل سلطات الحماية لإحباط عمل الحزب الدستوري	70
(1) - الحد من حرية الصحافة	71
(2) - تأسيس الحزب الاصلاحى وانشقاق الحزب الحر الدستوري	71
VI - ازمة أفريل 1922 واحتداد الحركة الوطنية التونسية	72

- VII - تفهقر الحركة الوطنية التونسية غداة أزمة أبريل 1922 .... 76
- VII - نموّ الحركة الوطنية التونسية سنة 1924 ..... 81
- IX - الوفد التونسي الثالث لدى الحكومة الفرنسية وتراجع الحزب الدستوري ..... 83

### الفصل الرابع : - احتداد الحركة الوطنية التونسية ونشوء الحزب الحرّ الدستوري الجديد : 87.....

- I - بروز القوى الشعبية على الساحة السياسية ..... 87
- (1) - المؤتمر الإفخاريستي وبروز القوى الشعبية على الساحة السياسية ..... 88
- (2) - الاحتفاء بذكرى خمسينية الحماية وبروز القوى الشعبية على الساحة السياسية ..... 89
- (3) - دفن التونسيين المتجنسين في المقابر الاسلامية وردّ فعل القوى الشعبية ..... 90
- أ - فتوى المجلس الشرعي ودفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الاسلامية ..... 91
- ب - انشقاق الحزب الدستوري ..... 93
- II - الأسباب الأساسية لاحتداد الحركة الوطنية أو جذور الحزب الحرّ الدستوري الجديد ..... 95
- (1) - الأزمة الاقتصادية واحتداد الحركة الوطنية ..... 96
- أ - الأزمة الاقتصادية التقليدية ..... 96
- ب - الأزمة الاقتصادية العصرية ..... 97
- الانخفاض في الأسعار وتدهور الفلاحة ..... 97
- تفاقم المنافسة الأجنبية وتدهور الصناعات المحلية ... 99
- (2) - تدهور الحالة الاجتماعية واحتداد الحركة الوطنية ... 99

### الفصل الخامس : - الحركة الوطنية التونسية من مؤتمر قصر هلال إلى أحداث 9 أفريل 1938 : 103.....

- I - استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بتونس ..... 103
- II - سياسة القمع وتأزم الوضع بتونس ..... 105
- III - سياسة التحرّر وانفراج الأزمة السياسية ونموّ الحزب الحرّ الدستوري الجديد ..... 106
- IV - عودة الشيخ الثعالبي إلى تونس والصراع بين الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم ..... 108
- V - الحزب الدستوري الجديد و« الجبهة الشعبية » الفرنسية ..... 109
- VI - « تصائب » الحزب الدستوري الجديد وأحداث 9 أفريل 1938 ..... 112

### الفصل السادس : - الحركة النقابية التونسية بين الحربين وعلاقتها بالحركة الوطنية :

- I - جذور الحركة النقابية التونسية ..... 117
- (1) - نموّ الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية الأولى ..... 117
- (2) - التناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجالية الأوروبية ..... 118
- (3) - تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية سنة 1924 واحتداد التناقضات بين العمال التونسيين واليد العاملة الأجنبية ... 118
- (4) - غلاء المعيشة ..... 119
- (5) - قصور اتحاد النقابات الفرنسية نحو العمال التونسيين ... 120
- II - اضطرابات العمال التونسيين بتونس وبنزرت وتأسيس جامعة عموم العملة التونسية ..... 120

III - الصعوبات التي تعرضت إليها « جامعة عموم العملة التونسية »	124
(1) - معارضة اتحاد النقابات الفرنسية	125
(2) - مناورات السلطات الفرنسية	125
(3) - نخباتي الحزب الدستوري على جامعة عموم العملة التونسية	126
IV - تأسيس جامعة عموم العملة التونسية الثانية	127
V - جامعة عموم العملة التونسية الثانية واتحاد النقابات	130
VI - جامعة عموم العملة التونسية الثانية والحزب الحر الدستوري الجديد	132
الخاتمة	137
- ملحق الوثائق	143
- فهرس الوثائق	263
- فهرس المحتويات	265

طبع الشركة التونسية لفنون الرسم  
20 نهج المنجي سليم - تونس  
تحت عدد 86/817 الايداع القانوني 86/2

